النفقات العامة في الاردن:

أسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اعداد

محمد فتحي بيطار

أيار/١٩٩٠

النفقات العامة في الاردن،

أسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية

محمد فتحي محمد بيطار

بكالوريوس أقتصاد(١٩٨٧)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة الماجستير في جامعة اليرموك/قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة

الدكتور رياض المومني.....(مشرفاً)
الدكتور قاسم الحموري.....(عضواً)
الدكتور محمد الروابده.....(عضواً)

أيار/١٩٩٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

- إلى والديّ اللذين غرسا في نفسي الطموح والأمل

- إلى أشقائي وشقيقاتي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

لا يسعني بعد أن أنهيت هذه الرسالة بحمد الله إلا أن أسجل جزيل شكري وعظيم أمتناني إلى استاذي الفاضل الدكتور رياض المومني الذي تفضل بالأشراف على هذه الرسالة، وذلك لما كرسه من ساعات طويلة في قراءة ومناقشة فصولها، ومتابعة تفاصيل العمل بها، ولما ابداه من روح علمية مخلصة وخلق أخوي عال ونبيل، جعل لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة أبلغ الأثر في أعداد الرسالة بشكلها ومضمونها الحاليين.

كما أتقدم بجزيل شكري وعظيم أمتناني إلى الاستاذين الفاضلين الدكتور محمد الروابده والدكتور قاسم الحموري اللذان تفضلا مشكورين بقراءة ومناقشة فصول الرسالة أثناء أعدادها، حيث كان لتوجيهاتهما وملاحظاتهما السديدة أثر كبيراً في أثراء هذه الرسالة وتحسينها.

واتقدم بالشكر إلى الأنسة ديما الجيوسي التي كان لمساهمتها في مراجعة وتدقيق هذه الرسالة أثراً كبيراً في انجازها.

كما أود تثمين جهود وخدمات كل الذين مدّوا لي يد العون من موظفي وموظفات كل من وزارة المالية والبنك المركزي الاردني ومكتبة الجامعة الاردنية والجمعية العلمية الملكية.

واخيراً، يسرني أن أزجي شكري العميق إلى موظفي وموظفات مركز خدمات الحاسب لما بذلوا من جهود طيبة في طباعة هذه الرسالة.

الباحث
محمد فتحي محمد بيطار
الموافق ٢٦ أيار ١٩٩٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
الاهداء	ب
شكر وتقدير	حـ
محتويات الدراسة	د
قائمة الجداول	ح
قائمة الملاحق	ك
ملخص	ع
الفصل الأول: المقدمة	١
١- أهمية الدراسة	٢
٢- هدف وتسلسل الدراسة	٤
٣- الاطار النظري	٦
٤- مصادر المعلومات	٨
الفصل الثاني: الملامح الرئيسية للأقتصاد الاردني (١٩٦٧-١٩٨٧)	٩
٢. مقدمة	١٠
٢. ١المبحث الاول: الخصائص العامة للاقتصاد الاردني	١١
٢. ١. ١ مقدمة	١١
٢. ١. ٢ هيكل الانتاج والعمالة	١١
٢. ١. ٣ تركيب السكان	١٣
٢. ١. ٤ هيكل التجارة الخارجية	١٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضوع	الصفحة

٢. ٢ المبحث الثاني: هيكل المالية العامة في الاردن ١٩
٢. ٢. ١ تمهيد ١٩
٢. ٢. ٢ تطور النفقات العامة في الاردن ٢٠
٢. ٢. ٣ تطور الأيرادات العامة في الاردن ٢٩
٢. ٢. ٤ تطور العجز (أو الوفر) في الموازنة العامة وطرق تمويله في الاردن ٣٢
٢. ٢. ٥ الخلاصة ٣٦

الفصل الثالث: المحددات المحتملة لنمو النفقات العامة في الاردن ٣٨
٣. مقدمة ٣٩
٣. ١ المبحث الأول: النفقات العامة وعلاقتها بالتطور الاقتصادي ٤٢
٣. ١. ١ قانون فاجنر ٤٢

٣. ٢ المبحث الثاني: النفقات العامة وعلاقتها بالايرادات العامة ٥٦
٣. ٢. ١ مقدمة ٥٦
٣. ٢. ٢ فرضية أثر الاحلال ٥٧
٣. ٢. ٣ فرضية درجة الانفتاح الاقتصادي ٦٥

٣. ٣ المبحث الثالث: تفسيرات اخرى ٧٤
٣. ٣. ١ العوامل الديموغرافية ٧٤
٣. ٣. ٢ الروتين الحكومي ٧٩
٣. ٣. ٣ تضخم عدد العاملين في الجهاز الاداري الحكومي ٨١
٣. ٣. ٤ الخلاصة ٨٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الاقتصاد الاردني ٨٨

٤. مقدمة ٨٩

٤. ١ المبحث الأول: أثر النفقات العامة على الناتج القومي في الاردن ٩٠

٤. ١. ١ الآثار غير المباشرة للنفقات العامة على الناتج القومي في الاردن (مضاعف الانفاق الحكومي) ٩٠

٤. ١. ٢ أثر زيادة النفقات العامة الممولة بالضرائب على الناتج القومي في الاردن ١٠٠

٤. ١. ٣ أثر زيادة النفقات العامة الممولة بالاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي أو من خلال خلق النقود (التمويل بالعجز) على الناتج القومي في الاردن ١٠٢

٤. ٢ المبحث الثاني: أثر النفقات العامة على الاستثمار الخاص في الاردن ١٠٥

٤. ٢. ١ تحليل أثر النفقات العامة على الاستثمار الخاص من الوجهة النظرية ١٠٥

٤. ٢. ٢ تحليل الآثار الكمية المباشرة للنفقات العامة على الاستثمار الخاص في الاردن. ١١٠

٤. ٣ المبحث الثالث: أثر النفقات العامة على الميزان التجاري الاردني ١١٤

٤. ٣. ١ تمهيد ١١٤

٤. ٣. ٢ الآثار المباشرة للنفقات العامة على الميزان التجاري الاردني ١١٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضوع	الصفحة

٤. ٣. ٣ الأثار غير المباشرة للنفقات العامة على الميزان التجاري الاردني ١١٨

٤.٤ المبحث الرابع: بعض الآثار الاقتصادية لزيادة النفقات العامة في الاردن ١٢٢

٤. ٤. ١ مقدمة ١٢٢

٤. ٤. ٢ أثر زيادة النفقات العامة على تزايد العجز في الموازنة العامة في الاردن ١٢٣

٤. ٤. ٣ أثر زيادة النفقات العامة على تزايد الاقتراض الحكومي (الداخلي والخارجي) في الاردن ١٢٥

٤. ٤. ٤ النموذج ١٢٨

٤. ٤. ٥ نتائج التقدير ١٣١

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات ١٣٦

٥. ١ المبحث الأول: النتائج ١٣٧

٥. ٢ المبحث الثاني: التوصيات ١٤٣

الملاحق ١٤٩

المراجع ١٨١

المراجع العربية ١٨٢

المراجع الانجليزية ١٨٥

الملخص باللغة الانجليزية I

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة الجداول

رقم الجدول		الصفحة
١-٢	تطور نسبة المستوردات من الناتج المحلي الاجمالي لعدد من الدول النامية والمتقدمة للاعوام ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠.	١٧
٢-٢	النفقات العسكرية واهميتها النسبية في اجمالي النفقات في اوقات الحروب	٢٦
٣-٢	الاهمية النسبية لمصادر التمويل من اجمالي عجز الموازنة العامة في الاردن ١٩٧٠-١٩٨٧	٣٤
٤-٣	نتائج مرونة النفقات العامة وتصنيفاتها بالنسبة للناتج المحلي الأجمالي الأردني خلال الفترة(١٩٦٧ - ١٩٨٧)	٤٨
٥-٣	نتائج العلاقة بين النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل الدخل الفردي الحقيقي في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧	٥١
٦-٣	يبين أثر التغير في تركيب الأنتاج على النفقات العامة في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٧.	٥٣
٧-٣	الايرادات والنفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الأردني خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧	٦١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رقم الجدول		الصفحة
٣-٨	يبين أثر الأضطراب الأجتماعي (أرتفاع اسعار النفط) على مستوى النفقات العامة في الأردن	٦٤
٣-٩	يبين أثر درجة الأنفتاح الأقتصادي على النفقات العامة في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧	٧٠
٣-١٠	يبين أثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النفقات العامة في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.(غير خطي)	٧٢
٣-١١	التطور الكمي في التعليم لسنوات مختلفة	٧٧
٣-١٢	يبين أثر الزيادة السكانية على النفقات العامة في الأردن خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧	٧٩
٣-١٣	تطور أعداد العاملين في الدوائر والوزارات الحكومية ونسبتهم الى اجمالي العاملين الأردنيين وتطور الأجور والرواتب والعلاوات والنفقات الأدارية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٧.	٨٣
٣-١٤	أثر زيادة الأنفاق الحكومي على الاجور والرواتب والنفقات الادارية -كحالة مرافقة لتزايد العاملين في القطاع الحكومي- على زيادة النفقات الجارية في الأردن للفترة ١٩٧٧-١٩٨٧.	٨٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رقم الجدول		الصفحة
٤-١٥	الاستثمارات الحكومية في قطاع البنى التحتية وأهميتها النسبية من اجمالي الاستثمارات واجمالي الاستثمارات الحكومية المستهدفة في الخطط الخمسية الثلاث	١٠٩
٤-١٦	المستوردات الحكومية وأهميتها النسبية في اجمالي المستوردات الأردنية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٧	١١٧
٤-١٧	العجز في الموازنة العامة ومعدلات التغير في النفقات والايرادات وعجز الموازنة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧	١٢٤
٤-١٨	معدلات التغير في الاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي والتغير في عجز الموازنة العامة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧.	١٢٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة الملاحق

عنوان الملحق

رقم الملحق		الصفحة
١	الجداول الأحصائية	١٥٠
٢	حل النموذج القياسي	١٧٦
٣	الاساليب الأحصائية والقياسية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي.	١٧٧
٤	حل النموذج القياسي بأعتبار الاستثمار متغيراًخارجياً.	١٧٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة الجداول في الملحق رقم (١)

رقم الجدول		الصفحة
١	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في الأردن.	١٥١
٢	تطور الناتج القومي والمحلي، ومعدلات نموها السنوية في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.	١٥٢
٣	توزيع القوى العاملة الاردنية حسب النشاط الاقتصادي خلال السنوات ١٩٦٧-١٩٨٧.	١٥٣
٤	تطور الصادرات والمستوردات السلعية (والعجز في الميزان التجاري)، واهميتها النسبية من الناتج المحلي في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.	١٥٤
٥	معدلات النمو السنوية في الصادرات والمستوردات والعجز التجاري في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.	١٥٥
٦	مؤشرات العمالة والسكان في الأردن خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧.	١٥٦
٧	تطور النفقات العامة للحكومة المركزية في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.	١٥٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رقم الجدول		الصفحة
٨	معدلات النمو السنوية في نفقات الحكومة المركزية في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.	١٥٩
٩	النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي والقومي في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.	١٦٠
١٠	تطور حصة الفرد الواحد من الأنفاق العام، والأهمية النسبية للنفقات الجارية والرأسمالية في اجمالي النفقات العامة في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.	١٦١
١١	تطور النفقات العامة حسب التصنيف الوظيفي في الأردن خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧.	١٦٢
١٢	الأنفاق العام على الوظائف الحكومية وأهميتها النسبية من اجمالي الانفاق العام في الأردن خلال الفترات ١٩٧٠-١٩٨٧.	١٦٣
١٣	التقسيم الوظيفي للنفقات العامة واهميتها النسبية في أجمالي الناتج المحلي الأجمالي في الأردن خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧.	١٦٤
١٤	معدلات النمو السنوية لتصنيفات النفقات العامة في الأردن (الوظيفي) خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧.	١٦٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رقم الجدول		الصفحة
١٥	تطور الأيرادات المحلية والخارجية للحكومة المركزية في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.	١٦٦
١٦	تطور الأيرادات المحلية والخارجية للحكومة المركزية في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧ (بالأسعار الثابتة).	١٦٧
١٧	الأهمية النسبية لمركبات الأيرادات المحلية والخارجية في اجمالي الأيرادات المحلية في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.	١٦٨
١٨	الأهمية النسبية للأيرادات المحلية والخارجية في الناتج المحلي الأجمالي ونسب تغطيتها للنفقات العامة في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.	١٦٩
١٩	تطور تركيب الأيرادات المحلية والخارجية واهميتها النسبية في الناتج المحلي الأجمالي في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.	١٧٠
٢٠	الأهمية النسبية للأيرادات المحلية والخارجية في أجمالي الأيرادات العامة في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.	١٧١
٢١	التصنيف الأقتصادي لنفقات الحكومة المركزية في الأردن خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٧.	١٧٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رقم الجدول		الصفحة
٢٢	قيم المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للفترة ١٩٧٢-١٩٨٧.	١٧٣
٢٣	أهم المؤشرات الأحصائية للأقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.	١٧٤
٢٤	العجز في الموازنة العامة والمصادر الرئيسية لتمويل العجز في الاردن خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧.	١٧٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص

كان الهدف الرئيسي من وراء هذه الدراسة هو اكتشاف أهم العوامل المفسرة لتزايد النفقات العامة في الاردن من ناحية ودراسة أثر تلك النفقات على اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الاردني من ناحية اخرى خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧. ولتحقيق هذا الهدف، تم أستخدام العديد من العلاقات والمعادلات الاحصائية في هذا الصدد.

وأستطاعت الدراسة من الوقوف على أهم العوامل المفسرة لزيادة النفقات العامة في الاردن، والتي كان من أبرزها: التحول الهيكلي الذي طرأ على تركيب الانتاج في الاقتصاد الوطني والدور الذي لعبته الدولة في أحداث هذا التحول، وأثر الزيادة الحادة في المساعدات الخارجية للاردن التي ترتبت عن أرتفاع أسعار النفط العربي، والتي ادت الى رفع مستويات الايرادات والنفقات العامة في الاردن، والدور الذي لعبته حصة المستوردات في الناتج المحلي الاجمالي (أرتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الاردني للعالم الخارجي) بأعتبارها المصدر الرئيسي للايرادات المحلية في الاردن، وتضخم عدد العاملين في القطاع الحكومي، وأرتفاع حجم الانفاق الدفاعي والامني، وتزايد مدفوعات فوائد الدين العام وخاصة في الفترة الاخيرة. هذا بالاضافة إلى الدور الذي لعبته العوامل الديموغرافية، وأرتفاع مستوى الاسعار على تزايد النفقات العامة في الاردن.

كما بينت الدراسة أيضاً تدني الاثار الاقتصادية الايجابية وأرتفاع الآثار السلبية التي تركتها النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية التي تناولتها الدراسة خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧، حيث وجد ان أثر هذه النفقات على الناتج القومي قد كان منخفضاً وكما عكسته انخفاض قيمة مضاعف الانفاق الحكومي والتي قدرت ب(٠ر٦٠) في هذه الدراسة. كذلك تبين من الدراسة ان الأثر المباشر للنفقات العامة الجارية على حجم الاستثمارات الخاصة قد كان سلبياً، في حين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كان الأثر المباشر للنفقات الحكومية الاستثمارية على هذه الاستثمارات أيجابياً، كما أظهرت الدراسة ايضاً ان النفقات العامة في الاردن قد كانت مسؤولة عن زيادة العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة، وتزايد الاقتراض الداخلي والخارجي، وارتفاع مستوى الاسعار.

وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أبرزها ضرورة ضبط الانفاق العام الجاري وترشيده، كما تم اقتراح عدد من الاجراءات والوسائل لتخفيض عجز الموازنة العامة وتحسين صورة الانفاق العام وزيادة فاعليته الاقتصادية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الاول

المقدمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الاول

المقدمة

١- أهمية الدراسة:

يحتل موضوع زيادة النفقات العامة وأثارها الاقتصادية أهمية ومكانة متميزة في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وذلك لاعتبارات عديدة لعل أهمها يعود الى الدور الذي أسنده الفكر الاقتصادي الحديث للنفقات العامة، بأعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية التي تلعب دوراً بارزاً في التأثير على مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي. هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فأن المعرفة بأسباب زيادة النفقات العامة وأثارها الاقتصادية بصورة مسبقة، سوف تساهم بلا شك في توجيه السياسة الانفاقية للدولة الوجهة التي يترتب عنها بلوغ أهداف المجتمع المرجوة بأقل تكلفة ممكنة. ومما أكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الأردن كونها قد أتت منسجمة مع الاهتمام الواسع والاستثنائي من قبل الاوساط المالية والاقتصادية بالنفقات العامة وأسباب زيادتها في الاردن مؤخراً، والتي أصبحت تُعتبر الشغل الشاغل للاوساط الرسمية والشعبية، سواء كان ذلك في أروقة البرلمان الاردني، أو على مستوى الشارع العام. كذلك تستمد هذه الدراسة اهميتها الخاصة من خلال كونها تُعتبر من الدراسات النادرة التي ركزت بأتجاه أتسم بطابع الشمولية تقريباً في دراسة أسباب زيادة النفقات العامة وأثارها الاقتصادية في الاردن، حيث لا زالت تلك المواضيع لا تحضى بأهتمام الباحثين في الاردن، حيث أن كل ما توّفر في هذا المجال ما هو إلا مجموعة قليلة من التقارير والابحاث القصيرة المتناثرة هنا وهناك في صفحات المجلات والصحف الرسمية وتقارير المؤتمرات، والتي تناولت طرفاً من الموضوع وتركت أطرافاً، ما عدا أحدى الدراسات الحديثة والتي ظهرت الى حيز الوجود في الوقت الذي كنا فيه نقوم بأعداد هذه الدراسة[1]. هذا وقد ركّزت الدراسة السالفة الذكر على دراسة أثر النفقات العامة

---

(١) الزيود، سامي عبدالرحيم، الانفاق العام وأثره على الاقتصاد الاردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، ١٩٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الاردني خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٦. وبالتحديد قامت الدراسة السالفة الذكر بدراسة أثر النفقات العامة على الناتج القومي الأجمالي، ومستوى التشغيل (العمالة)، والاستثمار، والاستهلاك الخاص ومستوى الاسعار في الاردن، إضافة الى تعرضها لبعض أسباب زيادة النفقات العامة في الاردن. هذا وقد أستند الباحث في الدراسة المشار اليها في تقديره لاثر النفقات العامة على الناتج القومي، والاستهلاك الخاص والاستثمار على أساليب التحليل القياسي، من خلال بناء نموذج اجمالي قياسي للاقتصاد الاردني أشتمل على سوقين هما: السوق النقدي والسوق السلعي، حيث تم الربط ما بين السوقين من خلال سعر إعادة الخصم بدلاً من سعر الفائدة المتعارف عليه من وجهة نظرية، ودون أن يذكر الباحث أي مبرّر لذلك سوى أعتباره لسعر إعادة الخصم كمؤشر لسعر الفائدة في الاردن(٢). وقد يكون الدافع وراء أستخدام سعر إعادة الخصم بدلاً من سعر الفائدة هو الأفتراض الذي أعتمدته نظرية تغير سعر الخصم، والقائم على الفرض الخاص بأن البنوك التجارية سوف تتجه عموماً الى التزام تغير مناسب في معاملاتها مع الجمهور بسبب التكلفة الاضافية للاقتراض، او بعبارة اخرى إن قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم، فان حجم الاقتراض من جانب البنوك التجارية يميل الى الانخفاض مما يؤدي بدوره الى خفض احتياطياتها، وبالتالي ينقص من مقدار التسهيلات الأئتمانية التي كانت ستمنحها لعملائها(٣).

وهناك العديد من العقبات التي تحول دون أحداث سياسة تغير سعر إعادة الخصم لآثارها المرجوة على الاقتصاد الاردني أهمها، تمتع البنوك التجارية في الاردن بسيولةنقدية، إذ تشير النشرات الاحصائية للبنك المركزي الى إحتفاظ البنوك التجارية في الاردن باحتياطات تزيد كثيراً عما يلزمها بها البنك المركزي من ناحية، وتزايد ما تملكه البنوك التجارية من اذونات الخزينة والتي أصبحت تعتمد عليها

---

(٢) الزيود، سامي، مصدر سابق، ص ص ١١٤-١٣٣ وخاصة الهامش في ص ١٣٣.

3) Ritter, S. L. and Silber, L. W., Principles of Money, Banking and Financial Markets, Fourth Revised Edition (Basic Books, INC., Publishars, New York, 1983), pp. 55-57.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كجزء من احتياطاتها من ناحية اخرى[٤]. من هنا فأن قيام البنك المركزي الاردني برفع سعر إعادة الخصم قد لا يترتب عنه خفض البنوك التجارية لمقدار ما سوف تقدمه من تسهيلات ائتمانية لعملائها وبالتالي التأثير على الاستثمار والطلب على النقود. ومن هنا نرى أن استخدام سعر إعادة الخصم (كمؤشر لسعر الفائدة في الاردن) في الربط ما بين السوقين النقدي والسلعي قد يترتب عنه التوصل الى نتائج غير دقيقة فيما يتعلق بأثر النفقات العامة على الناتج القومي والاستهلاك الخاص...الخ، وأن استخدام سعر الفائدة في الربط بين السوقين يعتبر اصدق دلالة من سعر إعادة الخصم في أي نموذج اجمالي قياسي للاقتصاد الاردني، وهذا ما تم أخذه بعين الاعتبار في دراستنا.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة الذكر في منهجية البحث، بتركيزها على تقصي أسباب زيادة النفقات العامة في الاردن، وذلك من واقع القاعدة النظرية الملائمة للدول النامية، والتي تراعي الظروف والخصائص التي يتسم بها الاقتصاد الاردني (بأعتباره من اقتصاديات الدول النامية) عن تلك الخصائص والظروف التي تنفرد بها الاقتصاديات المتقدمة والتي اهملتها الدراسة السابقة. هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى تعتمد هذه الدراسة على اسلوب التحليل القياسي الكمي في استقصاء أسباب زيادة النفقات العامة بدلاً من اسلوب التحليل الوصفي التي أتبعته الدراسة السابقة الذكر في هذا الصدد. كذلك تم في دراستنا التعرض لأثر النفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تجاهلتها الدراسة السابقة، وخصوصاً أثر النفقات العامة على الميزان التجاري الاردني، وعجز الموازنة العامة، والاقتراض الداخلي والخارجي، إضافة الى التعرض لاثر النفقات العامة على الناتج القومي والاستثمار الخاص مع التطرق لطريقة تمويل النفقات العامة والتي أهملتها الدراسة السالفة الذكر.

٢- هدف وتسلسل الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى بيان أسباب زيادة النفقات العامة وارتفاع نسبها في

---

(٤) للمزيد من التفصيل أنظر في النشرة الاحصائية الشهرية، العدد ٧، ١٩٨٨، جدول رقم (١٠) و (١١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصاد الاردني، اضافة الى تحليل وتقدير وتقييم أثر النفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الاردني، وبالتحديد الى استقصاء أثر النفقات العامة للحكومة المركزية على الناتج القومي الاجمالي (مع التطرق لطريقة تمويل النفقات العامة)، والاستثمار الخاص، والميزان التجاري الاردني، وبعض الاثار الاقتصادية المترتبة عن زيادة النفقات العامة.

ووصلاً الى هدف الدراسة، تم تقسيم الدراسة الى خمسة فصول، خصص الفصل الثاني منها لتتبع تطور النفقات والايرادات العامة في الاردن ومقارنتها بمثيلاتها في الدول المتقدمة والدول النامية، اضافة الى تتبع عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧. كما تم استعراض بعض الملامح الرئيسية لتركيب الاقتصاد الاردني خلال الفترة محل الدراسة والتي تعتبر ضرورية لحسن تفهم المواضيع التي تم بحثها في الفصول القادمة.

وتناول الفصل الثالث استعراض ومناقشة العديد من الفرضيات والتفسيرات المحتملة التي تناولت تفسير محددات نمو النفقات العامة (تزايدها)، والتي سجلتها الادبيات الاقتصادية والمالية في هذا الصدد، حيث تم التحقق بالطرق القياسية والاحصائية من امكانية انطباق هذه الفرضيات والتفسيرات على واقع الاقتصاد الاردني.

وتناول الفصل الرابع بحث ودراسة الأثار الاقتصادية للنفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية من وجهة نظرية وتطبيقية وذلك عبر أربعة مباحث رئيسية، تناولت دراسة أثر النفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي في الاردن مع التعرض لطريقة تمويل النفقات العامة واثرها على الناتج القومي الأجمالي (المبحث الاول)، وأثر النفقات على الاستثمار الخاص في الاردن (المبحث الثاني)، وأثر النفقات العامة على الميزان التجاري الاردني (المبحث الثالث)، واخيراً أثر زيادة النفقات العامة على عجز الموازنة العامة، والاقتراض الداخلي والخارجي ومستوى الأسعار (المبحث الرابع).

أما الفصل الاخير في هذه الدراسة، فيلخص النتائج التي توصلت اليها الدراسة ويقدم التوصيات التي خرجت بها الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣-الأطار النظري :

إن أستخدام أسلوب التحليل الوصفي لتحليل تطور النفقات العامة في الاردن لا يكفي لتفسير اسباب زيادة النفقات العامة في الاردن، لذا فأن هذه الدراسة تعتمد ما يسمى بالأتجاه الوضعي او الواقعي (positive approach) في دراسة وتحليل أسباب زيادة النفقات العامة. وهذا الاتجاه يهدف الى تأسيس تعميمات او قواعد عامة في دراسته لمحددات نمو النفقات العامة عن طريق الاستدلال والاستشهاد بالحوادث التاريخية وتجارب الدول في هذا الصدد. وقد تم في هذه الدراسة تجميع العديد من الفرضيات والتفسيرات المحتملة التي قدمها هذا الاتجاه في مجال تفسير زيادة النفقات العامة، حيث تم اخضاعها للتمحيص والتدقيق، وذلك أنطلاقاً من حقيقة أن كل ما قد يصلح لدولة (او مجموعة من الدول كالدول المتقدمة) قد لا يصلح لدولة أخرى (أو مجموعة من الدول كالدول النامية). وبناء على ذلك تم أقتراح بعض الفرضيات والتفسيرات البديلة الخاصة بالاقتصاد الاردني، وذلك عن طريق الاستدلال والاستشهاد بتجارب الدول النامية انطلاقاً من كون الاردن دولة نامية تنتمي الى مجموعة الدول النامية التي تجمعها خصائص مشتركة.

أما فيما يتعلق بتقدير الأثار الاقتصادية للنفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الاردني، فقد تم الأعتماد على النماذج النيوكينزية في تحديد الدخل القومي (new-keynesian theory of income determination)، والتي أعطت النفقات العامة دوراً فاعلاً في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وذلك عبر ما يسمى بمضاعف الانفاق الحكومي الذي تم اشتقاقه من النموذج الأجمالي القياسي التالي[٥]:

$$C=a+b\ \ yd \quad \ldots\ldots(1)$$

$$I=a_0+iy-VR \quad \ldots\ldots(2)$$

$$T=\overline{T}+uy \quad \ldots\ldots(3)$$

$$yd=y-T \quad \ldots\ldots(4)$$

$$Mr=a_2+my \quad \ldots\ldots(5)$$

---

(٥) تم توصيف النموذج بشكل مفصل في المبحث الاول من الفصل الرابع من هذه الدراسة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

$y=C+I+G+(X-Mr)$.....(6)

$Ms=Md$.....(7)

$Md=a_3+My-nR$.....(8)

حيث تمثل الرموز ما يلي:-

C = الاستهلاك الخاص بالأسعار الثابتة (١٩٨٠=١٠٠)

yd = الدخل المتاح بالأسعار الثابتة

I = أجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الثابتة

y = الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الثابتة

R = سعر الفائدة الحقيقي (سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم)

T = الايرادات الضريبية (مباشرة وغير مباشرة) بالاسعار الثابتة

Mr = المستوردات السلعية بالاسعار الثابتة

Ms = عرض النقد(M1)بالاسعار الثابتة

Md = الطلب على النقود

G = النفقات الحكومية الاستهلاكية بالأسعار الثابتة

X = الصادرات الاردنية بالاسعار الثابتة

وبحل النموذج السابق آنياً بالنسبة للدخل القومي (y) حصلنا على المعادلة رقم (٩) على النحو التالي(٦):-

$$y=\frac{1}{\Pi}(na+na_0+nG+nX-a_2 n+VMs-b\bar{T}n-V_{a3})\text{.....(9)}$$

ومنها فأن مضاعف الأنفاق الحكومي يساوي:-

$$\frac{\Delta y}{\Delta G}=\frac{n}{\Pi}$$

---

(٦) أنظر في حل النموذج في الملحق الاحصائي رقم (٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ضمن هذا الاطار النظري، تقدم هذه الدراسة تحليلاً مفصلاً لأثر النفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الاردني.

٤- مصادر المعلومات:

إن أعداد هذه الدراسة كان قد تم بالاعتماد على عدد كبير من المصادر والمراجع باللغتين العربية والانجليزية تضمنت مجموعة من الكتب والدراسات والبحوث والمقالات التي غطت الجزء النظري من الدراسة تأكيداً لما نراه ضرورياً في الوضوح الفكري وفي توفير الادوات النظرية اللازمة كأساس اولي هام في المعالجة العلمية والجدية لأي موضوع من الموضوعات.

كما أعتمدت على مجموعة كبيرة من النشرات والتقارير الاحصائية وخاصة نشرات وتقارير البنك المركزي الاردني، ودائرة الاحصاءات العامة، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، والجمعية العلمية الملكية. كما تم الاستعانة ايضاً بالنشرات والتقارير الاحصائية الصادرة عن جامعة الدول العربية وصندوق النقد الدولي وخاصة ما يتعلق منها بالنفقات والايرادات العامة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

الملامح الرئيسية للاقتصاد الاردني
(١٩٦٧-١٩٨٧)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني
الملامح الرئيسية للاقتصاد الاردني
(١٩٦٧-١٩٨٧)

٢.مقدمة:

أكمل الاردن بانتهاء عام ١٩٨٨ أكثر من أربعين عاماً من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، شهد خلالها الاقتصاد الاردني تطورات عديدة في مختلف المجالات أثرت على مستوى أدائه وشكلت خصائصه العامة. وفي فصلنا هذا سوف نحاول القاء الضوء على بعض التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الاقتصاد الاردني منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٧. ونحن في معرض حديثنا عن التطورات التي شهدها الاقتصاد الاردني خلال هذه الفترة، سوف نقتصر فقط على دراسة. وتحليل بعض الملامح الرئيسية للاقتصاد الاردني، وخاصة تلك التي لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بالنفقات العامة. وبالتحديد سوف نتناول في المبحث الاول من هذا الفصل دراسة وتحليل هياكل الانتاج والعمالة والسكان، إضافة الى دراسة وتحليل هيكل التجارة الخارجية في الاردن والتي سوف تساعدنا كثيراً على تفهم الموضوعات التي سنوالي بحثها في الفصول القادمة. في حين تم تخصيص المبحث الثاني لدراسة وتحليل واقع النفقات والايرادات العامة في الاردن من حيث تركيبها وتطورها، إضافة لدراسة وتحليل واقع العجز في الموازنة العامة وطرق تمويله خلال الفترة محل الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠٢ المبحث الاول
الخصائص العامة للاقتصاد الاردني

١٠١٠٢ مقدمة:-

من الضروري قبل البدء ببيان أسباب زيادة النفقات العامة وآثارها الاقتصادية في الاردن، ان نستعرض في نطاق المبحث الحالي عدداً من الملامح الرئيسية للاقتصاد الاردني، والتي سوف تساعدنا كثيراً على تفهم الموضوعات التي سنوالي بحثها في الفصول القادمة. ولعل أولى الامور بالبيان في هذا المجال دراسة هياكل الانتاج والعمالة والسكان، إضافة الى دراسة هيكل التجارة الخارجية والتي لا بد وان تدخل في علاقات تأثرية ومتبادلة مع هيكل المالية العامة في الاردن.

٢٠١٠٢ هيكل الانتاج والعمالة:-

شهد الاقتصاد الاردني خلال الفترة محل الدراسة (١٩٦٧-١٩٨٧) تطورات عديدة أثرت على مستوى أدائة وشكلت خصائصة العامة.فأحتلال أسرائيل للضفة الغربية عام ١٩٦٧ أفقد الاقتصاد الاردني جزءاً هاماً من موارده الطبيعية والمالية من جهة، وأعطى للانفاق العسكري أهمية بارزة من جهة أخرى. وقد انعكس ذلك الوضع سلبياً على مستوى الاداء الاقتصادي للاقتصاد الاردني في الفترة التي تلت حرب عام ١٩٦٧. الا انه مع اطلالة عام ١٩٧٣ ظهرت هناك ظروف وعوامل خارجية كانت مواتية للاقتصاد الاردني والتي كان من أبرزها أرتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية، والتي انعكست ايجابياً على الاقتصاد الاردني من خلال تدفق هائل للمساعدات الخارجية المقدمة من الدول العربية النفطية، وأرتفاع الطلب الخارجي على العمالة الاردنية، وتزايد تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج الى الاردن. وقد انعكست التطورات السابقة بشكل ايجابي على مستوى الاداء الاقتصادي في الاردن، حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي معدلات نمو سنوية بلغت في المتوسط (٤ر٢٠٪) خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ [١] ومع ظهور بوادر الكساد في أسواق النفط العالمية

---

(١) تم تقدير هذا المعدل بالاعتماد على جدول رقم ٢ في الملحق الاحصائي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في بداية الثمنينات وأشتعال الحرب العراقية-الايرانية وما ترتب عن ذلك من آثار سلبية على الدول العربية النفطية، أن أخذت أرقام المساعدات الخارجية الى الاردن بالانخفاض تدريجياً[٢] ، وصاحب ذلك أيضاً انخفاض في الطلب الخارجي على العمالة الاردنية وتراجع في معدلات نمو حوالات العاملين الاردنيين بالخارج، وأنخفاض حجم هذه التحويلات عام ١٩٨٧ عن مستواها في عام ١٩٨٦ بنسبة ٢٣٪ [٣]. وقد أنعكست التطورات السابقة سلبياً على مستوى الاداء الاقتصادي في الاردن كما هو ظاهر من الجدول رقم ٢ في الملحق الاحصائي.وتشير البيانات الاحصائية المتاحة عن الناتج المحلي الاجمالي في الاردن الى أرتفاع قيمة هذا الناتج وبالأسعار الثابتة من (٨٨ر٤٣٥) مليون دينار في عام ١٩٦٧ الى (١ر١٣٠١) مليون دينار في عام ١٩٨٧، كما نما هذا الناتج بمعدلات نمو سنوية بلغت بالمتوسط (٠٥ر١٤٪) خلال نفس الفترة كما هو ظاهر من الجدول رقم (٢) في الملحق الاحصائي.

أما على المستوى القطاعي وعلى صعيد الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي ومن أجمالي العمالة الاردنية، فتشير الجداول الاحصائية (١، ٣) في الملحق الاحصائي الى حدوث تحول هيكلي في الاقتصاد الاردني تمثل ذلك بأنخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي من أجمالي الناتج المحلي ومن أجمالي العمالة الأردنية، وبأرتفاع الأهمية النسبية للقطاع الصناعي من أجمالي الناتج المحلي خلال الفترة محل الدراسة. أما بالنسبة لقطاع الخدمات، فلا زال هذا القطاع يحتل أهمية ومكانة خاصة في الاقتصاد الأردني لا يضاهيه فيها أي قطاع آخر، ويظهر ذلك من خلال أستحواذ هذا القطاع على ما نسبته (٤٩ر٦٤٪) في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي وما نسبته (١٠ر٦٥٪) من أجمالي العمالة الاردنية خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧. ويتضح من دراسة الجداول الاحصائية السابقة، الى انه بالرغم من التطورات التي طرأت على الأهمية النسبية لمساهمة قطاعي الزراعة والصناعة الا ان قطاع الخدمات لم يطرأ عليه أي تغير جذري في مجال

---

(٢) أنظر في الجدولين رقم (١٥)و(١٩) في الملحق الاحصائي.

(٣) قدرت بالاعتماد على نشرات البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد الخامس والعشرون، العدد ٤، ١٩٨٢، ص ٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مساهمته من الناتج المحلي او من اجمالي العمالة خلال الفترة محل الدراسة. وهذا الاتجاه يعكس لنا فشل الأجراءات والوسائل التي استهدفتها الحكومة في خططها الانمائية لرفع نسبة مساهمة قطاعات الأنتاج السلعي في الناتج المحلي الاجمالي. هذا ويرجع السبب في ارتفاع حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي ومن اجمالي العمالة في الاردن الى عوامل عديدة أهمها موقعه الجغرافي المتوسط وأثره على تجارة الترانزيت، وأرتفاع حجم التحويلات الرسمية الخارجية وأثرها في اتساع الانفاق الحكومي وخاصة الانفاق الدفاعي، والاعتماد على التجارة الخارجية لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية [٤]. وفضلاً عن ذلك أرتفاع معدلات النمو السكاني الاردني والتي تشكل ضغوط اضافية نحو زيادة حجم قطاع الخدمات الحكومية والدفاع والذي شكل في عام ١٩٨٧ على ما نسبته (٣٣٪) من مجمل الناتج في قطاع الخدمات [٥]، وما نسبته (٦ر٤٧٪) من أجمالي العمالة الاردنية خلال نفس العام (انظر جدول (٣) في الملحق).

٣٠١٠٢ تركيب السكان :-

أجمعت العديد من الدراسات التي تناولت دراسة النفقات العامة وآثارها الاقتصادية على أعتبار التركيب السكاني ومعدل زيادته السنوية، وخاصة أرتفاع نسبة صغار السن فيه من العوامل الدافعة الى زيادة النفقات العامة بصورة مطلقة[٦]. ونظراً لأهمية العامل السكاني فسوف نقتصر في هذا الفصل على عرض بعض المؤشرات السكانية والتي سوف تساعدنا في الفصل القادم على بحث أثر النمو والتركيب السكاني على النفقات العامة في الاردن.

يشير الجدول رقم (٦) في الملحق الاحصائي الى أرتفاع عدد سكان الاردن من (٥ر١) مليون نسمة عام ١٩٧٠ الى (٨٩ر٢) مليون نسمة في عام ١٩٨٧.

---

(٤) وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠)، الاردن، ص ٧٤.

(٥) قدرت بالاعتماد علي النشرات الاحصائية للبنك المركزي الاردني.

(6) Goffman and Mahar, "The Growth of public Expenditures in Selected Developing Nations: Six Caribbean Countries (1950-1965)", public Finance, No.1 (1971), pp57-73.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبلغ معدل نمو السكان في المتوسط (٨٧ر٣٪) خلال نفس الفترة. وبمقارنة معدلات النمو السكاني السائدة في الاردن بمعدلات النمو السكاني السائدة في العالم والتي تقدر ب (٥ر٢٪) في مجموعة الدول النامية و(١٪) في مجموعة الدول المتقدمة [٧] ، نجد أن هذه المعدلات في الاردن تعتبر من أعلى المعدلات في العالم. واذا علمنا بأن المساحة الاجمالية للاردن تقدر ب (٨٨ر٨٠٠) كم٢ (باستثناء البحر الميت)، فأن معدل الكثافة السكانية لكل كم٢ كما هو ظاهر في الجدول السابق تكون قد ارتفعت من (١٧) نسمة في عام ١٩٧٠ الى (٣٠) نسمة في عام ١٩٨٧. وعلى الرغم من تضاعف هذا المعدل في عام ١٩٨٧ عن معدله في عام ١٩٧٠ إلا ان هذا المعدل لا زال يقل بكثير عن معدل الكثافة السكانية السائد في مجموعة الدول النامية [٨] .

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للسكان، فيشير الجدول رقم (٦) في الملحق الاحصائي الى تركز السكان في المناطق المدنية (الحضرية)، ويؤكد ذلك أستحواذ محافظتي عمان والزرقاء فقط والتي تبلغ مساحتهما حوالي (٢٠٪) من المساحة الاجمالية للمملكة على (٥٦٪) من مجمل السكان في عام ١٩٨٧[٩] . ويرجع الاتجاه السابق الذكر الى عوامل الهجرة الداخلية بشكل خاص والى الزيادة السكانية بشكل عام. فتوفر الخدمات التعليمية والصحية وفرص العمل في المدن أكثر من الريف قد دفع أعداد هائلة من المواطنين الى الهجرة من الريف الى المدن.

أما فيما يتعلق بالتركيب العمري للسكان، فتشير البيانات الاحصائية المتاحة في هذا الصدد، الى أرتفاع نسبة الاشخاص الذين هم دون سن الخامسة عشر من العمر الى مجموع السكان من (٤ر٤٥٪) عام ١٩٦١ الى (٦ر٥٠٪) عام ١٩٧٩، ثم عادت

---

(7) C. Zuvekas, Economic Development, An Introduction, (The Macimillan press Ltd, 1979), p.79.

(٨) قدر هذا المعدل ب (٨ر١٠٧) نسمة لكل كم٢ عام ١٩٧٠. أنظر في :-

World Tables, Thired Edition, Volume II,Social Data Sheet 2, 1983, P48.

(٩) تم تقدير هذه الارقام بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٨٧، ص١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وانخفضت الى (٤٨٪) في عام ١٩٨٧ (١٠). وهذا التركيب السكاني بالطبع يترتب عنه تزايد أعداد من يجب عليهم الالتحاق بالتعليم من جهة، وتزايد اعداد السكان المعتمدين اقتصادياً من جهة أخرى.

وخلاصة القول، إن انخفاض معدل الكثافة السكانية بشكل عام والتفاوت الحاصل في توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية بشكل خاص، يترتب عنه تزايد الاعباء الملقاة على كاهل الحكومة الاردنية وخاصة فيما يتعلق بتطوير الريف الاردني ورفده بما يحتاجه من بنى أساسية مادية واجتماعية. هذا بالاضافة الى ان أرتفاع نسبة صغار السن من أجمالي السكان وانخفاض معدل المشاركة في قوة العمل(١١)، (٢٠٪ في المتوسط (انظر الملحق جدول ٦)، يشكل عبئاً متزايداً على معدلات الدخول الفردية في الاردن، الأمر الذي يحد من قدرة الحكومة على زيادة أيراداتها الضريبية من جهة، وزيادة النفقات العامة على الخدمات التعليمية والصحية اللازمة من جهة أخرى.

٤٠١٠٢ هيكل التجارة الخارجية:-

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية ومكانة خاصة في الاقتصاد الاردني وذلك لاعتبارات عديدة أهمها: أعتماد الاردن على العالم الخارجي في تلبية حاجاته الاستهلاكية والاستثمارية والتي يعجز الاقتصاد الاردني عن توفيرها نظراً لندرة موارده الاقتصادية والطبيعية من جهة، وقصور القاعدة الانتاجية للاقتصاد الاردني من جهة أخرى. كما ان الصادرات الاردنية تعتبر مصدراً هاماً لمد الاقتصاد الاردني بالعملة الصعبة اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية، وأخيراً فأن التجارة الخارجية في الاردن (وخاصة المستوردات) تساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في زيادة الايرادات المحلية، والتي يمكن ان تعزز من قدرة الدولة على تغطية نفقاتها العامة.

---

(١٠) وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مصدر سابق، ص ٦١ والنشرة الاحصائية السنوية، دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٨٧، ص ٢٢.

(١١) يقدر معدل المشاركة في قوة العمل في مجموعة الدول المتقدمة ب (٣ر٤٣٪) و (٣٩٪) في الهند و (٥ر٣٥٪) في اسرائيل. أنظر في :-

World Tables (1983), op.cit., sheet 7, pp.42-46 and sheet 2, p.49.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتشير البيانات الاحصائية المتاحة عن التجارة الخارجية في الاردن للفترة محل الدراسة وكما تعكسها الجداول أرقام (٤، ٥) في الملحق الاحصائي، الى أرتفاع قيمة الصادرات الاردنية من (٩ر٩٨٤) مليون دينار في عام ١٩٦٧ الى (٢٤٨ر٧٧٣) مليون دينار في عام ١٩٨٧، أي انها نمت بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط (٢٢ر٦٪) خلال نفس الفترة. كما أرتفعت قيمة المستوردات الاردنية من (٥٥ر٠٤١) مليون دينار عام ١٩٦٧ الى (١١٤٢ر٥) مليون دينار عام ١٩٨٢، ثم عادت وانخفضت بشكل طفيف الى (٩١٥ر٥١) مليون دينار عام ١٩٨٧، وسجلت المستوردات معدلات نمو سنوية بلغت بالمتوسط (١٨ر٧٪) خلال نفس الفترة. ويلاحظ أيضاً انه رغم التحسن الذي طرأ على الصادرات الاردنية مؤخراً الا ان قيمها كانت أقل بكثير من قيم المستوردات كما يعكسها العجز المزمن في الميزان التجاري.

وبتفحص تركيب الصادرات والمستوردات الاردنية، وجد أن الصادرات الاردنية قد تركزت في عدد معين من السلع هي الفوسفات والسلع الزراعية والاسمدة والتي شكلت صادرات هذه السلع ما نسبته (٢٤ر٥٪) و(١٣ر٦٪) و (١٢ر١٪) على الترتيب من أجمالي الصادرات الاردنية في عام ١٩٨٧ [١٢]. أما بالنسبة للمستوردات فقد حدث هناك تحول جذري في تركيبها خلال الفترة محل الدراسة، اذ انخفضت حصة السلع الاستهلاكية المستوردة من أجمالي المستوردات من (٤٣ر٣٪) عام ١٩٦٧ الى (٣٦ر٤٪) عام ١٩٨٧ ولصالح السلع الرأسمالية والمواد الخام والتي أرتفعت نسبتها من (٤٤ر٥٪) عام ١٩٦٧ الى (٦١ر٤٪) عام ١٩٨٧[١٣].

وبالنظر الى نسبة المستوردات من أجمالي الناتج المحلي والتي تعتبر مؤشراً لدرجة الانفتاح الاقتصادي للعالم الخارجي، نجد ان هذه النسبة قد أرتفعت من (٤١ر٥٪) عام ١٩٦٧ الى (٨٩ر٩٪) عام ١٩٨١، ثم عادت وانخفضت الى (٥٤ر٣٪) عام

---

(١٢) قدرت بالاعتماد على: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، ١٩٨٧، جدول رقم ٣٨.

(١٣) البنك المركزي الاردني، بيانات أحصائية سنوية، جدول ٢٨، والنشرة الاحصائية الشهرية، ١٩٨٧، جدول ٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٩٨٧ [١٤] . وبمقارنة النسب السالفة الذكر بتلك النسب السائدة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، نجد أن الاردن قد اتسم بدرجة عالية من الانفتاح الاقتصادي للعالم الخارجي كما يعكسها الجدول التالي [١٥] :-

جدول رقم (١-٢)

تطور نسبة المستوردات في الناتج المحلي الاجمالي لعدد من الدول النامية والمتقدمة للاعوام ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠

(٪)

الدولة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
الاردن *	٣٧ر٧	٧٤ر٩	٧٢ر٧
تونس	٢١ر٥	٣٣ر٥	٤٠ر٦
الهند	٣ر٨	٧ر٢	٧ر٤
الولايات المتحدة الامريكية	٤ر٣	٦ر٩	٩ر٧
بريطانيا	١٧ر٩	٢٢ر٩	٢٢ر١
الكويت	٢١ر٨	١٩ر٩	٢٣ر٧
المغرب	١٧.٨	٢٨.٥	٢٣.٦

* أرقام الاردن من الجدول رقم (٤) في الملحق الاحصائي

المصدر:-

International Monetary Fund, International Financial Statisties, Year Book: 1983, Washington D. C., Country Pages.

---

(١٤) أنظر في جدول (٤) في الملحق الاحصائي.

(١٥) لقد عد الاقتصاديين اقتصاد الدولة مفتوحاً للخارج اذ تجاوزت نسبة المستوردات ٢٥٪ من (GDP)، للمزيد عن ذلك أنظر في الفصل القادم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ان أرتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي في الاردن قياساً بما هي عليه في الدول الاخرى، يعتبر أمر غير مستغرب فيه في ظل ما يعانيه الاردن من محدودية مواردة الطبيعية من جهة، وسيادة الانماط الاستهلاكية الترفية من جهة أخرى، ولكن ما يهمنا هنا ان ارتفاع هذه الدرجة بلا شك لا بد وان تؤثر على هيكل المالية العامة في الاردن، خاصة وان جزءاً هاماً من ايرادات الدولة (الايرادات غير المباشرة)، تعتمد على مدى كبر واتساع حجم قطاع التجارة الخارجية فيها. أما أثر تلك الدرجة على النفقات العامة في الاردن فسوف تكون محل الدراسة في الفصل القادم من هذه الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢.٢ المبحث الثاني
هيكل المالية العامة في الاردن

١.٢.٢ تمهيد:

تعتبر النفقات العامة في وقتنا الحاضر أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول في التأثير على مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي، كما تعتبر أيضاً مؤشراً رئيسياً يستدل بواسطته على سياسة الدولة الاقتصادية ودورها في الحياة الاقتصادية. هذا بالاضافة الى ان زيادة النفقات العامة أصبحت من الظواهر المألوفة في مالية غالبية الدول ومهما اختلفت في نظمها الاقتصادية والاجتماعية. وانطلاقاً من الأهمية السابقة للنفقات العامة، ومن أجل الوقوف على أسباب زيادة النفقات العامة وأثارها الاقتصادية في الاردن - والتي سوف نوالي بحثها في الفصول القادمة-كان لا بد من التعرض اولاً لطبيعة هذه النفقات وحجمها واتجاهاتها في الاقتصاد الاردني.

وقبل البدء بتحليل تطور النفقات في الاردن، نود أولاً أن نحدد ما هو المقصود بالنفقات العامة بشكل عام.

جرت العادة لدى كتاب المالية العامة على تعريف النفقة العامة على أنها "عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أي شخص من اشخاص القانون العام في سبيل تحقيق منافع عامة" [١] . ويترتب على ذلك التعريف أن أستخدام الدولة لوسائل غير نقدية في تحقيق منافع عامة لا تعد من قبيل النفقات العامة، وذلك لأنتفاء الصفة النقدية كالأعفاء من الضرائب مثلاً، كذلك لا تعد النفقة من قبيل النفقات العامة إذا ما صدرت تلك النفقة عن أشخاص غير أشخاص القانون العام، والذي تمثلهم الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والهيئات المحلية، كذلك لا يعد أنفاق مال عام بهدف تحقيق منافع خاصة أنفاقاً عاماً [٢].

١- حشيش، عادل، أقتصاديات المالية العامة، (مؤسسة الثقافة الجامعية، الأسكندرية، ١٩٨٣)، ص٦٣.

٢- للمزيد من التفصيل أنظر في نفس المصدر السابق.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٢٠٢٠٢ تطور النفقات العامة في الاردن*.

إن مجرد مراجعة سريعة للأحصاءات المتعلقة بالنفقات العامة في الاردن تبين لنا بوضوح أن هناك أتجاه لتزايد هذه النفقات بصفة عامة. وكما هو باد للعيان من جدول رقم (٧) في الملحق الأحصائي فقد شهد الأنفاق العام في الاردن أرتفاعاً ملحوظاً، إذ أرتفع حجم هذا الأنفاق وبالأسعار الجارية من (١٥٥ر٦٨) مليون دينار عام ١٩٦٧ الى (٨٠٨ر٩٦٥) مليون دينار في عام ١٩٨٧. أي أن هذا الحجم قد تضاعف بما يقرب من أربعة عشر مرة خلال فترة لا تتجاوز عشرون عاماً، كذلك سجلت النفقات العامة وبالاسعار الجارية معدلات نمو سنوية مرتفعة بلغت بالمتوسط (٩ر١٤٪) خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧ وكما يعكسها الجدول رقم (٨) في الملحق الأحصائي. ويتضح أيضاً من خلال أستقراء الجدول السابق الى ان هناك تفاوت واضح في معدلات نمو النفقات العامة من سنة لأخرى، حيث نجد انه في الوقت الذي سجلت فيه هذه النفقات معدلات نمو أيجابية وصلت في حدها الأقصى الى (٤٢٪) في عام ١٩٧٩ نجد ايضاً انها سجلت معدلات نمو سلبية في عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧. وتجدر الأشارة هنا الى ان هناك صفة مشتركة جمعت ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧- والتي سجلت فيها النفقات العامة معدلات نمو سلبية- الا وهي ذلك الأنخفاض الحاد الذي طرأ على حجم المساعدات العربية الى الاردن أنذاك، مما يعكس ذلك مدى وأهمية الدور الذي تلعبه المساعدات الخارجية في التأثير على النفقات العامة في الاردن. ومما يدعم ذلك أن عام ١٩٧٩ والذي سجلت فيه النفقات العامة أعلى معدل نمو لها قد كان نفس العام الذي سجلت فيه المساعدات الخارجية المقدمة لدعم الموازنة العامة في الاردن أقصى حد لها. وهذا الاستنتاج لا يعني ان المساعدات الخارجية هي العامل الوحيد المؤثر على النفقات العامة في الاردن بل ان هناك عوامل عديدة سنتطرق اليها لاحقاً في هذه الدراسة.

ومن الجدير بالذكر هنا ان الارقام الاحصائية السابقة والخاصة بتطور النفقات العامة بقيمها الاسمية لا تعبر عن زيادة حقيقية في النفقات العامة، وأية ذلك ان انتشار مظاهر التضخم وأرتفاع الاسعار سوف تؤدي بلا شك الى تضخم الرقم

---

* المقصود بالنفقات العامة هنا بنفقات الحكومة المركزية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحسابي للنفقات العامة دون ان يرافقه في الواقع زيادة في كمية السلع والخدمات التي اشترتها الحكومة لاشباع الحاجات العامة، لذلك لا بد من الوقوف على مدى الزيادة الحقيقية في النفقات العامة في الاردن، ولكي يتسنى لنا ذلك تم أستخدام الارقام القياسية لتكاليف المعيشة في استبعاد أثر ارتفاع الاسعار على النفقات العامة في الاردن.

وبأستبعاد أثر أرتفاع مستوى الاسعار على النفقات كما هو مبين في جدول رقم (٧) في الملحق الاحصائي، وجد ان النفقات العامة بصورتها الحقيقية لم تزد بين سنة ١٩٦٧ و ١٩٨٧ الا بمقدار يقارب ثلاثة أضعاف ونصف، في حين انها كانت بالاسعار الجارية قد تضاعفت بما يقارب من أربعة عشر ضعفاً عن مستواها في عام ١٩٦٧. من هنا نستنتج أن هناك جزءاً لا يستهان به من الزيادة الحاصلة في النفقات العامة في الاردن قد كانت زيادة ظاهرية (اسمية) بفعل تضخم الاسعار. كذلك يلاحظ من الجدول رقم (٧) المشار اليه سابقاً أنه رغم إستبعاد أثر الارتفاع في الاسعار على النفقات العامة إلا أنه لا زال هناك اتجاه عام لتزايد هذه النفقات بصورتها الحقيقية، مما يدل ذلك على أنه لا زالت هناك عوامل اخرى تدفع بالنفقات العامة نحو التزايد.

بعد أن تم أستبعاد أثر الارتفاع في الاسعار على النفقات العامة، وتم الوقوف على تطور هذه النفقات بصورتها الحقيقية، نود الان الوقوف على مدى التطور الذي شهدته تلك النفقات بالمقارنة مع تطور بعض المتغيرات الهامة في التنمية الاقتصادية في الاردن. وفي هذا الصدد يرى العديد من كتاب المالية العامة أن الارقام المطلقة للأنفاق العام، والتي لا تنسب الى أي من المتغيرات الهامة في التنمية الاقتصادية يجعلها أقل توضحياً للحقيقة، وأن صورة الانفاق تبدو أكثر تجسيماً وتجسيداً للواقع حينما تنُسب هذه النفقات الى حجم السكان وحجم الدخل القومي [٣]. و تمثل النسبة الاولى مدى التطور الكمي والنوعي لحجم الانفاق

---

(3) Musgrave, R. A. and P. B. Musgrave, Public Finance in Theory and Practice (McGraw-Hill Book Company, New York, 1984), P. 136; Jackson, P. M. and C.V. Brown, Public Sector Economics, (Martin Robertson, Oxford, 1986), P. 133.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العام، في حين تعبر النسبة الثانية عن درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن استخدامها في مقارنة النفقات العامة بين مختلف الدول حيث يستخدمها صندوق النقد الدولي لهذا الغرض(٤).

وبتقدير نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة وكما هو مبين في الجدول رقم (١٠) في الملحق الاحصائي، وجد أن هذا النصيب قد سجل ارتفاعات ملحوظة، إذ ارتفع وبالاسعار الثابتة من (٥ر١٦٦) دينار في عام ١٩٦٧ الى (٩ر٢٥٧) دينار في عام ١٩٨٧. وهذا الارتفاع يعطي مؤشراً على أن النفقات العامة كانت تزاد بمعدلات اكبر من معدلات النمو السكاني بالمدى الذي يعكس حدوث ارتفاع في مستوى الاشباع من الحاجات العامة في الاردن. وبمقارنة تطور نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة بتطور النفقات العامة بصورتها الاجمالية(٥) . وجد أن معدل الزيادة في الاول يقل عن معدل الزيادة في الثاني مما يدل ذلك على أن جزءاً من الزيادة الحاصلة في النفقات العامة على الأقل مردها النمو السكاني. وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، يشير الجدول رقم (٩) في الملحق الاحصائي الى ان هذه النسبة قد ارتفعت من (٩ر٥١٪) عام ١٩٦٧ الى (٢ر٥٧٪) في عام ١٩٨٧. وترجع هذه الزيادة في نسب الانفاق العام في الاردن الى عوامل عديدة لا يتسع المجال لذكرها هنا (٦)، ولكن ما يهمنا هنا هو مقارنة هذه النسب في الاردن مع مثيلاتها في الدول الاخرى وخاصة النامية منها. وفي هذا الصدد تشير النشرات الاحصائية التي تصدرها الهيئات الدولية الى ان نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي في مجموعة الدول النامية قد سجلت ما نسبته (٧٢ر٢٢٪) في عام ١٩٧٧ ارتفعت الى (٤٣ر٢٥٪) عام ١٩٨٦، في حين سجلت هذه النسبة في مجموعة الدول المتقدمة ما نسبته (٢٣ر٢٧٪) عام ١٩٧٧ثم ارتفعت

---

(٤) انظر في الهامش رقم (٧).

(٥) انظر في الجدولين رقم (٧) و (١٠) في الملحق الاحصائي.

(٦) تم تخصيص الفصل القادم لدراسة اسباب زيادة النفقات العامةوارتفاع نسبها في الاردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الى (٢٣ر٣١٪) عام ١٩٨٦[٧]. وبمقارنة النسب السالفة الذكر مع نسب الانفاق السائدة في الاردن وكما يعكسها الجدول رقم (٩) الملحق، نجد أن هذه النسب تعتبر مرتفعة جداً قياساً بما هي عليه في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. اما تفسير ذلك فسوف يكون محل دراستنا في الفصل القادم من هذه الدراسة.

ومن أجل الوقوف على الأهمية النسبية لوظائف الدولة، ولكي يكون لدينا تصور واضح ومسبق عن تطور النفقات العامة في الاردن، فانه من المناسب أن ننتقل من تحليل تطور النفقات بصورتها الكلية الى تحليل تركيب تلك النفقات. وسنعرض هنا لتطور التفقات العامة من خلال اعتمادنا على التقسيم الوظيفي والاقتصادي للنفقات العامة في الاردن.

يقوم التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة في الاردن على تقسيم هذه النفقات الى نفقات جارية ورأسمالية[٨]. ويظهر الجدولين رقم (٧) و (٢١) في الملحق الاحصائي الاوجه المختلفة لهذه النفقات في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧، حيث يتبين من الجدول الاول ان النفقات الجارية قد سجلت ارتفاعات ملحوظة إذ ارتفعت بصورة مطلقة من (٦٥٩ر٤٤) مليون دينار في عام ١٩٦٧ الى (٦٥٤ر٦٠٢) مليون دينار في عام ١٩٨٧، أي انها نمت بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط (٨ر١٤٪) خلال الفترة محل الدراسة (جدول (٨) في الملحق). أما النفقات الرأسمالية فقد سجلت هي الاخرى ارتفاعات ملحوظة، اذ ارتفع حجمها من (٤٩٦ر٢٣) مليون دينار في عام ١٩٦٧ إلى (١٥٤ر٣٦٣) مليون دينار في عام ١٩٨٧، أي انها نمت بمعدل نمو سنوي بلغ بمتوسط (٧ر١٥٪) خلال فترة الدراسة (جدول ٨، في الملحق) .

---

(7) Inernational Monetary Fund, Government Finance Statistics, Year Book, (Washington, DC., 1988), p. 90.

(٨) تجدر الاشارة هنا الى ان كل نوع من انواع الانفاق السابقة يقسم الى انواع عدة كما هو مبين في الجدول رقم (٢١) في الملحق ولكن لقلة البيانات المتاحة عن تلك الاقسام سوف نقتصر على تحليل بندي الانفاق بصورتهما الكلية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبتفحص الجدولين رقم (٩و١٠) في الملحق الأحصائي، واللذان يعكسان الأهمية النسبية لكل من النفقات الجارية والرأسمالية في الناتج المحلي واجمالي النفقات العامة، وجد ان نفقات الاولى قد شكلت بالمتوسط ما نسبته (٨٤ر٣٥٪) و (٥ر٦٥٪)، من اجمالي الناتج المحلي واجمالي النفقات العامة على الترتيب، في حين استحوذت النفقات الرأسمالية على ما نسبته (١٢ر١٩٪) و (٥ر٣٤٪) في المتوسط من أجمالي الناتج المحلي والنفقات العامة خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧. ويلاحظ ايضاً انه رغم اتجاه حجم النفقات الجارية والرأسمالية إلى التزايد بصورتهما المطلقة إلا أن حصة النفقات الجارية في اجمالي النفقات العامة كانت تتناقص بشكل تدريجي لصالح النفقات الرأسمالية الأمر الذي قد يستدل منه على وجود توجه أنمائي لدى الحكومة الاردنية. ولكن هذا الاستدلال يكون صحيح فقط اذا كانت النفقات الرأسمالية في الاردن تشتمل فقط على نفقات رأسمالية انمائية، ولكن في الحقيقة هذه النفقات تشتمل ايضاً على نفقات رأسمالية عادية، والتي يعتبر اغلبها من قبيل النفقات الجارية كتسديد القروض والالتزامات [٩]. وبما ان النفقات الرأسمالية العادية (معظمها يذهب لتسديد اقساط القروض والالتزامات) كانت قد سجلت ارتفاعات حادة خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧، وكما هو مبين في الجدول رقم (٢١) في الملحق الاحصائي لذلك يمكن القول بأن الانخفاض التدريجي الذي طرأ على حصة النفقات الجارية في النفقات العامة لم تكن في صالح النفقات الرأسمالية الأنمائية، وإنما في صالح النفقات الرأسمالية العادية وخاصة في مجال تسديد القروض والالتزامات. كذلك يلاحظ المتفحص للارقام الخاصة بالنفقات الجارية والرأسمالية الواردة في الجدول رقم ٩ في الملحق الاحصائي إلى ان النفقات

---

(٩) شكل الانفاق على تسديد القروض والالتزامات الرأسمالية ما نسبته (٨٥٪) من أجمالي النفقات الرأسمالية العادية في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧. أنظر في:-

البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد٧، ١٩٨٨، جدول رقم ٣٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجارية كانت تتمتع بأستقرار نسبي بالمقارنة مع النفقات الرأسمالية في الاردن. أما السبب في ذلك فيمكن رده إلى أعتماد النفقات الرأسمالية في الاردن على الأيرادات الخارجية وخاصة المساعدات الخارجية منها، والتي تعتبر ذات طبيعة غير مستقرة، وإلى تركيب النفقات الجارية في الاردن (أغلبها أجور ورواتب ونفقات دفاعية)، والذي يتطلب ضرورة الأستمرار والانتظام في الأنفاق الحكومي.

ويتبين مما سبق النتائج التالية:-

١- اتجاه حجم النفقات الرأسمالية والجارية إلى التزايد بصورتهما المطلقة.

٢- استقطاب النفقات الجارية لثلثي حجم النفقات العامة، في حين أستقطبت النفقات الرأسمالية الجزء المتبقي.

٣- رغم أن هناك أتجاه لانخفاض حصة النفقات الجارية في أجمالي الانفاق العام لصالح النفقات الرأسمالية إلا ان حجم الاخيرة يعتبر متدنياً بالمقارنة مع حجم النفقات الجارية.

٤- تمتع النفقات الجارية بأستقرار نسبي بالمقارنة مع النفقات الرأسمالية وذلك لاعتماد نفقات الاخيرة على الايرادات الخارجية وخاصة المساعدات الخارجية منها.

وبالنظر الى التقسيم الوظيفي للنفقات العامة في الاردن وكما يعكسه الجدول رقم (١١) في الملحق الاحصائي، نجد أن هذه النفقات قد توزعت على العديد من الوظائف التي تؤديها الدولة.

وتعتبر النفقات الدفاعية والامنية من أبرز مكونات الانفاق الحكومي العام في الاردن، كما تعتبر من أكثر الوظائف امتصاصاً لموارد الدولة المالية، إذ استقطبت هذه النفقات ما يقرب من ثلث الموازنة العامة (٤٥ر٣٢٪) وما نسبته (٨٨ر١٧٪) من الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧ (جدول (١٢)و(١٣) في الملحق). وبمقارنة النسب السالفة الذكر بمثيلاتها في الدول المتقدمة والسدول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النامية [١٠]. نجد أن هذه النسب في الاردن تعتبر مرتفعة جداً. ويرجع ذلك لعدة اسباب من أهمها قيام دولة اسرائيل في قلب الوطن العربي و اعتداءاتها وتهديداتها المتكررة للاردن، واستمرار حالة اللا حرب واللا سلم بين الدول العربية واسرائيل الأمر الذي فرض على الاردن التوسع في نفقاته الدفاعية والامنية. ويبين الجدول التالي مدى الارتفاع الهائل للنفقات العسكرية في أوقات الحروب والأزمات.

جدول رقم (٢-٢)

النفقات العسكرية واهميتها النسبية في اجمالي

النفقات الجارية في اوقات الحروب

(مليون دينار)

الحروب	اجمالي النفقات الجارية	النفقات العسكرية	النفقات العسكرية كنسبة من النفقات الجارية
١٩٦٧	٤٤ر٦٥٩	٢٨ر٥٥٧	٦٤٪
١٩٧٠	٥٩ر٠٢٨	٣٨ر٢١٥	٦٥٪
١٩٧٣	٧٨ر٦١٨	٤٨ر٣٩٧	٦٢٪

المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٣)، جدول٣٩.

ويلاحظ على نفقات الدفاع والأمن أنه رغم تزايدها بصورة مطلقة إلا ان نسبتها من مجمل الانفاق الحكومي قد انخفضت من (٢ر٤٧٪) عام ١٩٧٠ الى (٧ر٢٧٪)، عام ١٩٨٧ (جدول (١٢) في الملحق). ويفسر هذا الاتجاه بتزايد الاهمية النسبية لوظائف الدولة الأخرى من ناحية، والتوجه السلمي الذي طرأ على المنطقة من ناحية اخرى.

---

(١٠) شكلت نفقات الدفاع على ما نسبته (٩ر٢٪) و (٨٤ر٣٪) من GDP في مجموعة الدول النامية والمتقدمة على الترتيب خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٨. للمزيد من التفصيل أنظر في :-

Government Finance Statistics (1988), op. cit., p. 92.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويأتي الانفاق على الادارة المالية (التي تتكون من مدفوعات الدعم و الاعانات وفوائد الدين العام) في المرتبة الثانية في مجال الوظائف التي تؤديها الحكومة الاردنية، حيث اصبح الانفاق على هذه الوظيفة من ابرز مظاهر تطور الانفاق الحكومي في الاردن، وخاصة منذ بداية الثمانينات من هذا القرن. إذ حقق هذا الانفاق زيادة سريعة في حجمه سواء كان ذلك بصورة مطلقة، او في نسبته من اجمالي الانفاق العام والناتج المحلي. والجدولين (١١) و (١٤) في الملحق يعكسان مدى التطور الهائل الذي طرأ على هذا الانفاق خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧، حيث يتبين ان الانفاق على الادارة المالية قد بلغ (١٨٢٦ر١٣) مليون دينار عام ١٩٧٠ ارتفع الى (٣٥٦ر٠) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٧، وسجل هذا الانفاق معدلات نمو سنوية مرتفعة بلغت بالمتوسط (٩٥ر٢٣٪) خلال نفس الفترة. وكنسبة من اجمالي النفقات العامة والناتج المحلي، فقد شكل الانفاق على الادارة المالية ما نسبته (٢٧٪) و (٢٨ر١٥٪) على الترتيب خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧[١١].

وبأستعراض البيانات الخاصة بتطور نفقات الدعم والاعانات وفوائد الدين العام، والتي تشكل في مجموعها نفقات الادارة المالية (جدول (٢١) في الملحق)، وجد انه في الوقت الذي كانت فيه نفقات الدعم والاعانات آخذة بالانخفاض الحاد كانت النفقات لدفع فوائد الدين العام تتصاعد من سنة لاخرى. ويرجع السبب في ارتفاع فوائد الدين العام في الاردن الى تزايد حجم الاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي من ناحية، وارتفاع معدلات اسعار الفائدة على القروض الحكومية الخارجية من ناحية اخرى[١٢]. من هنا يتضح أن التطور السريع الذي شهدته نفقات الادارة المالية مؤخراً قد كان في الواقع نتيجة لتزايد الاعباء

---

(١١) انظر في الجداول ارقام ١١و١٢و١٣ في الملحق الاحصائي.

(١٢) ارتفع معدل سعر الفائدة على القروض الحكومية الخارجية من (١ر٢٪) عام ١٩٧٣ الى (٨ر٦٪) عام ١٩٨٠.

للمزيد انظر في:-

وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠)، الاردن، ص٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملقاة على كاهل الحكومة في مجال سداد فوائد الدين العام، إذ يظهر الجدول رقم (٢١) في الملحق الاحصائي أن فوائد الدين العام في الاردن كانت قد تضاعفت بما يقرب من ثمانية عشر مرة في فترة لم تتجاوز عشر سنوات.

ويأتي الانفاق على خدمات التنمية الاقتصادية في المرتبة الثالثة في مجال الوظائف التي تؤديها الحكومة الاردنية، حيث بلغ الانفاق الحكومي على هذه الخدمات (١٢ر٥٩٤) مليون دينار عام ١٩٧٠ ارتفع الى (١٦٦ر٦٣٩) مليون دينار عام ١٩٨٧، وشكل هذا الانفاق ما نسبته (١١ر٨٦٪) من الناتج المحلي، وما نسبته (٢١٪) من اجمالي الانفاق العام في الاردن خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧[١٣].

إن المتفحص لتطور الانفاق على بقية الوظائف التي تؤديها الحكومة الاردنية، من ادارة عامة وشؤون دولية الى الخدمات الاعلامية والثقافية وخدمات المواصلات والنقل، يجدها في الواقع لا تشكل الا نسب متدنية من اجمالي النفقات العامة او الناتج المحلي مقارنة بما هي عليه الوظائف السابق ذكرها، كذلك يلاحظ ان الانفاق على هذه الخدمات هو على عكس الوظائف السابق ذكرها يتجه نحو الانخفاض التدريجي[١٤].

اتضح لنا من خلال التحليل السابق لتطور النفقات العامة اجمالاً وتحليل تركيب تلك النفقات في الاردن خلال فترة الدراسة، الى ان الاتجاه العام السائد في الاقتصاد الاردني يتمثل بتنوع وتصاعد النفقات العامة فيه، سواء كان ذلك بصورة مطلقة او في نسبتها من الناتج المحلي او في نصيب الفرد منها. وقد وجد ايضاً ان جزءاً كبيراً من الزيادة الحاصلة في النفقات العامة في الاردن مردها زيادة النفقات الدفاعية والامنية ومدفوعات فوائد الدين العام من ناحية، والزيادة الظاهرية في النفقات العامة بفعل التضخم وارتفاع الاسعار من ناحية اخرى[١٥].

---

(١٣) انظر في الجداول ارقام ١١و١٢و١٣ في الملحق الاحصائي.

(١٤) انظر في الهامش رقم ١٣.

(١٥) سيتم في الفصل القادم دراسة اسباب زيادة النفقات العامة وارتفاع نسبها في الاردن بالتفصيل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٠٢٠٢ تطور الايرادات العامة في الاردن:-

كان لصعوبة الفصل ما بين طرفي الموازنة العامة من جهة، والتأثير المتبادل الحاصل بينهما من جهة اخرى ان اصبحت دراسة الايرادات العامة وتطور تركيبها من البديهيات عند دراسة النفقات العامة، وخاصة اذا علمنا ان الفضل يرجع اولاً واخراً في قدرة اي دولة على الانفاق الى توفر الايرادات بشتى صورها المختلفة. وعليه فانه من المناسب في هذا الصدد ان نقوم باستعراض وتحليل مختصر لتطور الايرادات وتركيبها في الاردن خلال الفترة محل الدراسة.

إن اول ما يسترعي الانتباه عند تفحص الارقام الاحصائية الخاصة بتطور الايرادات العامة في الاردن هو ذلك الدور الذي لعبته الايرادات الخارجية في الاقتصاد الاردني، وخاصة في مجال دعم الموازنة العامة وكما تعكسه الجداول ارقام (١٥و١٨) في الملحق الاحصائي، حيث يتبين ان حصيلة الايرادات الخارجية سواء كانت بصورة مطلقة او كنسبة من الناتج المحلي كانت تفوق حصيلة الايرادات المحلية في الستينات و السبعينات من الفترة محل الدراسة، ويلاحظ ايضاً انه رغم انخفاض نسبة الايرادات الخارجية من اجمالي الناتج المحلي ومن اجمالي الايرادات العامة في الثمانينات من فترة الدراسة إلا انها شكلت أكثر من ثلث الايرادات العامة حتى عام ١٩٨٦ (جدول (٢٠) في الملحق). ومما لا شك فيه انه كان لندرة الموارد المالية والطبيعية للاردن من جهة، واعتماد الاردن على العالم الخارجي وخاصة على المساعدات العربية في تمويل انفاقه العسكري والانمائي اكبر الاثر على ارتفاع حجم الايرادات الخارجية في الاردن. ومما يؤكد ذلك بالاضافة الى ما سبق استحواذ المساعدات الخارجية لوحدها على (٢٥ر٣٧٪) من اجمالي الايرادات العامة خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧. (جدول (٢٠) في الملحق).

ويتضح من استعراض الارقام الاحصائية الخاصة بتطور الايرادات العامة في الاردن الى انه بانتهاء عام ١٩٨١ حقق الاردن تحولاً جذرياً في تركيب ايراداته الخارجية تمثل ذلك بانخفاض الاهمية النسبية للمساعدات الخارجية من اجمالي الايرادات العامة لصالح القروض الخارجية. وتجدر الاشارة هنا الى ان هذا التحول لم يكن نتيجة لسياسة استهدفتها الحكومة الاردنية، وانما كان في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الواقع نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي المت بالدول العربية النفطية والتي انعكست باثارها السلبية على الاقتصاد الاردني.

اما بالنسبة للايرادات المحلية في الاردن، فلا تزال هذه الايرادات قاصرة عن مواكبة التصاعد في النفقات العامة رغم التحسن الذي طرأ على حصيلتها موخراً، إذ يشير الجدول رقم (١٨) في الملحق الاحصائي الى ان نسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات العامة قد ارتفعت من (٤ر٣٧٪) عام ١٩٦٧ الى (٣ر٥٥٪) عام ١٩٨٧. ويلاحظ انه رغم تزايد حصة الايرادات المحلية من اجمالي الناتج واجمالي الايرادات العامة مؤخراً، إلا انه لم يطرأ هناك أي تحول جذري على تركيبها، حيث لا زالت الضرائب غير المباشرة والايرادات غير الضريبية تهيمن على مجمل الايرادات المحلية في الاردن. ومما يعزز ذلك انه في الوقت الذي شكلت فيه الضرائب غير المباشرة ما نسبته (٨ر٦٠٪) بالمتوسط من اجمالي الايرادات المحلية وما نسبته (٧١ر١٤٪) من اجمالي الناتج المحلي في الاردن، شكلت الايرادات غير الضريبية ما نسبته (٨ر٢٧٪) من اجمالي الايرادات المحلية وما نسبته (٧٩ر٦٪) من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة محل الدراسة. (انظر في الملحق، جدول ١٧و١٩). ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة بارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي للعالم الخارجي وبارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وخاصة على السلع المستوردة.

أما فيما يتعلق بالضرائب المباشرة، فإنه بالرغم من التحسن الذي طرأ على حصيلتها في الفترة الاخيرة، إلا انها لا زالت تشكل نسب ضئيلة من الناتج المحلي الاجمالي بالقياس بما هي عليه في الدول المتقدمة. ففي الولايات المتحدة وبريطانيا مثلا شكلت الضرائب المباشرة ما نسبته (٤ر١٤٪) من الناتج المحلي الاجمالي في الاولى و (٢ر١٣٪) في الثانية في عام ١٩٧٨[١٦]، في حين شكلت هذه الضرائب في الاردن ما نسبتة (٤٨ر٣٪) من اجمالي الناتج المحلي خلال نفس العام[١٧]. ويمكن تفسير انخفاض حصيلة الضرائب المباشرة في الاردن بانتشار

---

(١٦) Musgrave and Musgrave, op. Cit., p. 321

(١٧) أنظر في الملحق الاحصائي جدول رقم (١٩).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

مظاهر التهرب الضريبي وخاصة في انشطة الاعمال التجارية والصناعية واعمال المهن الحرة [١٨]، الى جانب ارتفاع معدلات الاعالة في الاردن والتي تستلزم كثرة الاعفاءات (قدر معدل الاعالة في عام ١٩٨٥ بنسبة ٥:١) [١٩].

ان اهم ما تلزم الاشارة له في هذا الخصوص هو ارتفاع نسبة الايرادات العامة من اجمالي الناتج المحلي في الاردن بالقياس عما هي عليه تلك النسبة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. وللتدليل على صحة ذلك، تشير التقارير الاحصائية الصادرة عن الهيئات الدولية الى ان الايرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي قد شكلت بالمتوسط (٩ر٣٧٪) في مجموعة الدول المتقدمة و (٤ر٢٦٪) في مجموعة الدول النامية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٥ [٢٠]، في حين انها شكلت في الاردن ما نسبته (٦٠ر٥١٪) في المتوسط من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧(جدول ١٨ في الملحق). إن ارتفاع نسبة الايرادات العامة تعتبر في الواقع من الامور التي يجب تدعيمها وتطويرها لكي تواكب التصاعد الحاصل في النفقات العامة. ولكن الأمر المثير للانتباه في الاردن هو ان جزءاً لا يستهان به من الارتفاع الحاصل في النسبة السابقة الذكر لا تعود الى زيادة مقدرة الاقتصاد الاردني على زيادة ايراداته المحلية، وانما في الواقع الى ارتفاع نسب الايرادات الخارجية (القروض والمساعدات الخارجية) من اجمالي الناتج المحلي في الاردن [٢١]. في ضوء ما تقدم يمكن القول بأن الايرادات العامة في الاردن لم تكن في وضع افضل بما هي عليه في الدول الاخرى، بل يمكن القول بأنها كانت في وضع اسوء من ذلك في ضوء

---

(١٨) عبد الحق، يوسف، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاردن، ١٩٧٩، ص٣٨٣.

(١٩) وزارة التخطيط، خطة التنمية ١٩٨٦-١٩٩٠، مرجع سبق ذكره، ص٧٠.

(20) Government Finanace Statistics, Year Book, op. cit., p102.

(٢١) شكلت المساعدات الخارجية والقروض كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ما يقرب من (٣١ر٢٤٪) في المتوسط خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧ (جدول رقم ١٨ في الملحق).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاخطار المترتبة عن الانخفاض الحاد في المساعدات الخارجية والاعتماد على القروض الخارجية.

وأخيراً يمكننا القول في ضوء ما تقدم، بأنه ربما كان لاعتماد الاردن على المساعدات الخارجية دوراً بارزاً في قصور الايرادات المحلية عن توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية الانفاق العام من جهة، وتزايد الانفاق العام من جهة اخرى. فالتدفق الهائل للمساعدات العربية ربما اغرى الحكومة بالتوسع في نفقاتها من جهة، وساعد في تأجيل القرارات الخاصة بمعالجة القصور في الايرادات المحلية الى فترة متأخرة من جهة اخرى. وللتدليل على صحة ما تقدم، هناك العديد من الشواهد التي تظهر ذلك منها الارتباط الوثيق ما بين حجم الانفاق العام والمساعدات الخارجية- وكما تعكسه الجداول ارقام (٩ و١٩) في الملحق الاحصائي -والتعديلات العديدة التي طرأت مؤخراً (وخاصة بعد الانخفاض الحاد في المساعدات الخارجية) على قانون ضريبة الدخل.

٤.٢.٢ تطور العجز (أو الوفر) في الموازنة العامة وطرق تمويله في الاردن.

يعرف البنك المركزي الاردني في نشراته الاحصائية الشهرية العجز في الموزانة العامة على أنه الفرق السالب ما بين الايرادات العامة (تشمل مصادر التمويل) والنفقات العامة[٢٢]. وهذا التعريف في الواقع لا يعكس حقيقة العجز الفعلي في الموازنات العامة نظراً لدخول مصادر التمويل في احتساب العجز، أي ان هذا التعريف يبين العجز في الموازنة العامة فقط بعد تغطية الفجوة ما بين الايرادات المحلية والنفقات العامة بواسطة القروض الداخلية والخارجية والمساعدات الخارجية. وللوقوف على حجم العجز في الموازنة العامة قبل التمويل، وللوقوف ايضاً على الدور الذي لعبته مصادر التمويل المختلفة في تغطية عجز الموازنات العامة في الاردن، سوف يتم تعريف العجز في الموازنة العامة على أنه يساوي الفرق السالب ما بين الايرادات المحلية والنفقات

---

(٢٢) البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد ٤، ١٩٨٩، جدول رقم (٢٦)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العامة. وتجدر الاشارة هنا الى أن الحكومة الاردنية تلجأ عادة الى تغطية العجز في موازناتها العامة بواسطة المساعدات الخارجية والقروض الداخلية والخارجية اضافة الى السلف العادية والاستثنائية المقدمة للحكومة من البنك المركزي(٢٣). والجدول رقم (٢٤) في الملحق الاحصائي يظهر العجز في الموازنات العامة الاردنية بصورة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي واهم مصادر تمويله خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧. وكما هو ملاحظ من الجدول السابق فإن العجز في الموازنات العامة (قبل التمويل) بصورتها المطلقة كانت قد سجلت ارتفاعات ملحوظة، إذ ارتفع العجز المالي من (٤ر٥٠) مليون دينار في عام ١٩٧٠ الى (٣ر٤٣٤) مليون دينار في عام ١٩٨٧. وكنسبة من الناتج المحلي فقد ارتفع حجم العجز في الموازنة العامة من (٨ر٢٨٪) عام ١٩٧٠ الى (٥ر٤٣٪) عام ١٩٧٩ ثم عاد وانخفض الى (٧ر٢٥٪) عام ١٩٨٧.

وللوقوف على الدور الذي لعبتة مصادر التمويل في تغطية عجز الموازنات العامة في الاردن، تم في الجدول رقم (٣-٢) تقدير نسب تغطية كل مصدر من مصادر تمويل عجز الموازنات العامة عبرالفترة محل الدراسة. وكما هو ظاهر من الجدول، فقد جاءت المساعدات الخارجية بالمرتبة الاولى في مجال تغطية العجز في الموازنات العامة الاردنية، حيث غطت هذه المساعدات في المتوسط ما نسبته (٩ر٥٧٪) من العجز خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧، في حين جاءت القروض الخارجية بالمرتبة الثانية حيث غطت ما يقرب من (٧ر٢١٪) بالمتوسط من عجز الموازنات العامة. اما القروض الداخلية فقد جاءت بالمرتبة الثالثة حيث غطت ما يقرب من (٥ر١١٪) من عجز الموازنات العامة خلال نفس الفترة. أما المتبقي من العجز (٥ر٧٪) فقد تم تغطيته من مصادر اخرى(٢٤).

---

(٢٣) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الرابع والعشرون، ١٩٨٧، ص٥٠ وخريوش، حسني، "السياسات المالية في الاردن وأثرها على عمليات التنمية الاقتصادية"، المؤتمر الاول في المحاسبة والمالية، جامعة اليرموك، ١٩٨٩، ص١٩.

(٢٤) منها القروض المستردة وحقوق السحب الخاصة، والسلف العادية والاستثنائية المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣-٢)

الاهمية النسبية لمصادر التمويل في اجمالي

عجز الموازنة العامة في الاردن ١٩٧٠-١٩٨٧

(نسبة مئوية)

السنوات	المساعدات الخارجية	القروض الداخلية	القروض الخارجية
١٩٧٠	٧٠ر٠	٨ر٣	٤ر١
١٩٧١	٧٧ر٩	٢٥ر٥	٧ر٤
١٩٧٢	٧٥ر٣	٨ر٤	١٢ر٦
١٩٧٣	٦٢ر٢	٩ر٢	١٥ر٦
١٩٧٤	٧٢ر٧	١٦ر٠	١٨ر٠
١٩٧٥	٨٢ر٣	٥ر٧	١٣ر٢
١٩٧٦	٤٢ر٧	١٠ر٩	١٢ر٨
١٩٧٧	٦٢ر٤	٧ر٦	٢٩ر٩
١٩٧٨	٤٠ر٢	١٤ر٧	٤٤ر٦
١٩٧٩	٦٤ر١	٦ر١	١١ر٤
١٩٨٠	٦٢ر١	٨ر٠	٢١ر٢
١٩٨١	٦١ر٠	٥ر٨	٢٢ر٤
١٩٨٢	٦٠ر٢	٨ر٥	١٩ر٧
١٩٨٣	٦٤ر٦	٩ر٤	٢٥ر٢
١٩٨٤	٣٤ر٧	٨ر٣	٣٩ر٩
١٩٨٥	٥١ر٤	٩ر٦	٤٤ر٥
١٩٨٦	٣٠ر٧	١٥ر١	٣٤ر٢
١٩٨٧	٢٩ر٣	٢٩ر٩	١٤ر٥
متوسط	٥٧ر٩	١١ر٥	٢١ر٧

المصدر: انظر في الجدول رقم (٢٤) في الملحق الاحصائي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويتبين مما سبق النتائج التالية:

١- قصور الايرادات المحلية عن تغطية العجز في الموازنات العامة في الاردن، والاعتماد الكثيف على الايرادات الخارجية وخاصة على المساعدات الخارجية منها في تمويل عجز الموازنات في الاردن.

٢- ارتفاع حجم العجز في موازنات الاردن بصورة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

في ضوء النتائج السابقة يمكن القول بأن ارتفاع حجم العجز في الموازنات العامة في الاردن راجع الى عدة اسباب لعل اهمها يعود الى الانخفاض الحاد الذي طرأ على المساعدات الخارجية وخاصة منذ عام ١٩٨١، و الى ارتفاع حجم النفقات العامة في الاردن، والتي سبق لنا أن بينا انها تعتبر مرتفعة وفقاً للمعايير الدولية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥.٢.٢ الخلاصة:-

لقد ناقش هذا الفصل بالتفصيل تطور النفقات والايرادات العامة، وتطور عجز الموازنة العامة كما كانت عليه خلال الفترة محل الدراسة، بالاضافة الى استعراض ومناقشة بعض الملامح الرئيسية للاقتصاد الاردني وخاصة تلك التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بتطور النفقات العامة. ويمكن ان نوجز ما ورد في هذا الفصل من نتائج بالنقاط التالية:-

اولاً: أتجاه حجم النفقات العامة في الاردن الى التزايد سواء كان ذلك بصورة مطلقة او في نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي، او في نصيب الفرد من هذه النفقات خلال الفترة محل الدراسة.

ثانياً: هناك زيادة ظاهرية في النفقات العامة تعود الى سيادة مظاهر التضخم وارتفاع الاسعار خلال الفترة محل الدراسة، والتي تعطي مؤشراً على ان جزءاً هاماً من الزيادة في النفقات العامة لم يقابلها زيادة حقيقية في كمية السلع والخدمات التي اشترتها الحكومة.

ثالثاً: أرتفاع نسب الانفاق العام (النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي) في الاردن قياساً بما هي عليه هذه النسب في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، والتي تعزى في جزء منها الى أرتفاع نسب الانفاق الدفاعي من الناتج المحلي وتزايد مدفوعات فوائد الدين العام مؤخراً في الأردن.

رابعاً: أظهر التقسيم الاقتصادي والوظيفي للنفقات العامة في الأردن انحياز النفقات العامة في الأردن باتجاه خدمة الأغراض غير التنموية، حيث أظهر التقسيم الوظيفي للنفقات العامة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠، الى أن الانفاق الحكومي على الخدمات المرتبطة بالأغراض التنموية (خدمات التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية) قد شكّل فقط ما نسبته (٣٢.٥٪) في اجمالي الانفاق العام، في حين شكل الانفاق على الخدمات الأخرى والتي يعد أغلبها من قبيل الخدمات غير المنتجة الجزء المتبقي . كما أظهر التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة خلال نفس الفترة الى أن ثلثي النفقات العامة قد كانت في الواقع نفقات جارية استحوذت النفقات الدفاعية والأمنية فيها على النصيب الأكبر من هذه النفقات .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خامساً: هيمنة الايرادات غير المباشرة على تركيب الايرادات المحلية في الاردن، وقصور الايرادات المحلية عن تغطية النفقات العامة للحكومة المركزية.

سادساً: أعتماد الاردن على الايرادات الخارجية وخاصة على المساعدات الخارجية في تمويل الانفاق العام في الاردن، وأرتباط الاقتصاد الاردني وتأثره بالظروف الاقتصاديه والسياسية التي شهدتها وتشهدها الدول العربية النفطية.

سابعاً: رغم زيادة الاهمية النسبية للقطاع الصناعي من الناتج المحلي وانخفاضها بالنسبة للقطاع الزراعي خلال الفترة محل الدراسة، الا ان قطاع الخدمات لا زال يهيمن على مجمل الانتاج في الاردن. اذ يمكن القول بأن الاقتصاد الاردني هو اقتصاد خدمات بالدرجة الاولى.

ثامناً: تتسم الخصائص السكانية في الاردن، بأرتفاع معدلات النمو السكاني وبارتفاع نسبة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) من أجمالي السكان، وبتركز غالبية السكان في المدن الرئيسية كعمان والزرقاء واربد.

واخيراً أرتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي للعالم الخارجي في الاردن قياساً بما هي علية تلك الدرجة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الثالث

المحددات المحتملة لنمو النفقات العامة في الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

المحددات المحتملة لنمو النفقات العامة في الأردن

٣. مقدمة:

أتضح لنا من دراستنا السابقة لتطور النفقات العامة في الأردن، ومن أستعراضنا لبعض ملامح الأقتصاد الأردني، وخاصة تلك التي أرتبطت بصورة مباشرة وغير مباشرة بالنفقات العامة في الفصل السابق، إلى أن هذه النفقات أخذة بالتزايد سواء كان ذلك في حجمها المطلق، او في نسبتها من الناتج المحلي الأجمالي، او في نصيب الفرد من هذه النفقات. وبعد أن أستبعدنا الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة (أرتفاع الأسعار والتضخم)، سوف نحاول في هذا الفصل دراسة العوامل والأسباب التي أدت إلى تلك الزيادة.

هناك العديد من الفرضيات والتفسيرات التي حاولت تفسير العوامل المؤدية إلى تزايد النفقات العامة. وفي هذا الفصل سوف نقصر دراستنا فقط على أستعراض ومناقشة أهم تلك الفرضيات والتفسيرات على أمل أن نقوم لاحقاً بمحاولة أخضاعها للأختبارات الأحصائية والقياسية، وذلك في محاولة منا للوقوف على مدى صحة شمولية هذه الفرضيات على حالة الأردن، وأمكانية الأخذ بها في تفسير الزيادة الحاصلة في النفقات العامة في الأردن. وهنا لابد من الأشارة بشكل مُسبق إلى أن أي دراسة للعوامل المحدّدة والمفسرة لتزايد النفقات العامة في الدول النامية (الأردن مثلاً) يجب أن تأخذ بعين الإعتبار الظروف والخصائص العامة التي تمتاز بها هذه الدول عن غيرها من الدول المتقدمة، علي أعتبار أن ظاهرة زيادة النفقات العامة هي ظاهرة أقتصادية وأجتماعية تختلف مسبباتها بأختلاف الظروف الأقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

كان لابد عند متابعة الأنفاق العام وتطوره المضطرد مع الزمن من دراسة وتفسير أسباب زيادة النفقات العامة، والوقوف عند العوامل المحدّدة والمؤثرة في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذلك، وفي هذا المجال قام الباحثون بعدد من الدراسات التطبيقية في العديد من الدول. وقد رأينا أنه من المناسب قبل الخوض في تفصيلات الموضوع أن نشير إلى الاتجاهات الرئيسية التي أستند إليها الباحثون في بحثهم عن العوامل المؤثرة والمحددة لتزايد النفقات العامة للحكومات المركزية. ويمكن تصنيف هذه الدراسات حسب أتجاه الدراسة إلى قسمان [1]:-

القسم الأول من هذه الدراسات، أستندت على ما يعرف بالأتجاه المثالي (Normative Approach) في دراسة العوامل المؤثرة والمحددة للنفقات العامة، في حين أستند القسم الثاني من هذه الدراسات على ما يعرف بالأتجاه الوضعي(Positive Approach).

القسم الأول من هذه الدراسات قديم نسبياً يعود الى دراسات Samuelson's, Lindnal's [2]، والتي أنصرفت إلى محاولة التوصل إلى الأسعار الضريبية المثلى والتوزيع الأمثل للموارد بين القطاعين العام والخاص، وذلك أعتماداً على أدوات التحليل المستخدمة في دراسة السوق. ويرى أصحاب هذا الأتجاه أن النفقات العامة

---

(1) Peacock, A. and Wiseman, J., "Approaches to Analysis of Government Expenditure Growth", public Finance Quarterly, No. 1 (1979), pp.3-23; Reddy, K. N., "Growth of Government and National Income in India: 1872-1966", public Finance. No.1 (1970), PP., 81-82; Bird, R. M., "Wagner's Law of Expanding State Activity", Public Finance No.1 (1971), P.3; Mohamad, A., Government Expenditure and Economic Development: A Case Study of The Sudan, (Khartoum university press, 1974), PP. 37-38.

(2) P.A. Samuelson, "The Pure Theory of Government Expenditure", in Musgrave, R. A., The Theory of Public Finance (McGraw-Hill Press, New York, 1959), PP. 74-86.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يجب أن تقرّر وتحدّد عند ذلك الحد الذي تكون فيه المنافع الحدية الأجتماعية المترتبة عن الأنفاق العام مساوية للتضحيات الأجتماعية الحدية التي تفرض على الأقتصاد بسبب الأنفاق العام. ويلاحظ على الدراسات السابقة أعتمادها على فكرة المنفعة الحدية والتضحيات الحدّية، والتي غالباً ما تبنى على عوامل شخصية نسبية، إضافة إلى الصعوبات البالغة التي يواجها الباحث في قياس التضحيات والمنافع الأجتماعية أن جعلت من دراسة محددات النفقات العامة بعيدة كل البعد عن الواقعية.

أما القسم الثاني من الدراسات والتي سوف تكون محل دراستنا في هذا الفصل، فقد أستندت في دراساتها لمحددات نمو النفقات العامة على بيانات أحصائية وحقائق تاريخية سابقة في الوصول إلى تعميمات أو قواعد عامة يمكن أستخدامها في تفسير وتقرير الأتجاهات الحقيقية للنفقات العامة، والعوامل المؤثرة فيها (٣).

وفي هذا الفصل من الدراسة، سوف نصنف الدراسات التي أستندت على الأتجاه الوضعي في تفسير العوامل المحدّدة لنمو النفقات العامة إلى ثلاث مجموعات هي:-

المجموعة الأولى، والتي سوف تكون محل دراستنا في المبحث الأول من هذا الفصل، فقد ربطت النفقات العامة بالنمو والتطور الأقتصادي.

المجموعة الثانية، والتي سوف تكون محل دراستنا في المبحث الثاني من هذا الفصل، فقد ربطت النفقات العامة بمستوي وتركيب الأيرادات.

المجموعة الثالثة، والتي سوف تكون محل دراستنا في المبحث الثالث من هذا الفصل فقد ربطت النفقات العامة بعوامل أخرى أقتصادية وغير اقتصادية.

---

(3) Reddy, K. N., (1970), op. cit., P.82; Seeber, A. V, and Dockel, J. A, "The Behavior of Government Expenditures in South Africa", The South African journal of Economic, No. 46 (1978), P.337.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

١٠٣ المبحث الأول

النفقات العامة وعلاقتها بالتطور الأقتصادي

Government Expenditure's and it's Relations
With Economic Development

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠١٠٣ قانون فاجنر Wagner's Law.

إن أول من أسترعى الأنتباه إلى ظاهرة التصاعد المستمر والمضطرد في النفقات العامة، هو الأقتصادي الألماني أدولف فاجنر، وذلك أثر دراسته للتاريخ المالي للدول الأوروبية (بالأضافة للولايات المتحدة الامريكية واليابان) في القرن التاسع عشر. وسجل فاجنر مشاهدته وملاحظاته والتي أستخلصها من دراسته تلك على شكل فرضية مفادها "أن التطور الأقتصادي يرافقه زيادة نسبية في فعالية الحكومة في الحياة الأقتصادية متمثلاً ذلك بتزايد نفقاتها العامة"(٤).

والزيادة النسبية في النفقات العامة (النفقات العامة كنسبة من الدخل القومي) في مسار التطور الأقتصادي يرجعها فاجنر إلى ثلاثة عوامل رئيسية نختصرها في الآتي (٥):-

أولاً: ظهور الوفورات الخارجية والأحتكارات، وما يترتب عنها من فشل قوى السوق تدفع بالحكومة إلى التدخل في الحياة الأقتصادية للقضاء عليها أو على الأقل تنظيمها من أجل المحافظة على الكفاءة الأقتصادية للاقتصاد الوطني.

ثانياً: التوسع في النفقات العامة المرتبطة بالرفاهية من نفقات أجتماعية وثقافية وخاصة الأنفاق على التعليم والصحة والتي تمتاز بمرونتها العالية بالنسبة للدخل القومي.

---

(4) R. M. Bird, (1971), op. cit., PP.1-26.
(5) Ibid, P.2.

ثالثاً: تزايد تعقد الحياة الاقتصادية والاجتماعية كصفة ملازمة للتطور الاقتصادي، وما يرافق ذلك من أتساع المدن وتزايد سكانها وتزايد متطلباتها من طرق ومواصلات وخدمات أخرى، يدفع بالحكومة إلى زيادة فعاليتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في مجالات الأنفاق على الأدارة والامن.

وفي التصدي للفرضية موضوع البحث، قام الباحثون بتمحيص وتدقيق واسعين لها على المستوى النظري والتطبيقي، وعلى مستوى الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، حيث تم أعادة صياغة فرضية فاجنر لكي تكون قابلة للأختبار الأحصائي على النحو التالي: "كلما حقق مجتمعاً من المجتمعات زيادة في معدل دخله الفردي كلما أدى ذلك إلى زيادة النفقات العامة بنسبة أعلى من زيادة الدخل القومي". * وبناء على ذلك، أستندت معظم الدراسات التي أخضعت فرضية فاجنر للاختبار الأحصائي على المرونة الدخلية للنفقات العامة كأساس في الحكم على صحة أو رفض شمولية الفرضية. فقبول الفرضية السابقة يتطلب زيادة النفقات العامة بنسبة أعلى من زيادة الدخل القومي كحالة مرافقة للتطور الأقتصادي أو بعبارة يجب أن تكون المرونة الدخلية للنفقات العامة أعلى من الواحد الصحيح(٦).

بالنسبة للدول المتقدمة، يمكن القول بأن غالبية الأختبارات للفرضية السابقة قد توصلت إلى نتائج أتفقت مع مضمون الفرضية الأمر الذي دفع الأقتصاديين في تلك الدول إلى جعل الفرضية السابقة قانوناً من قوانين التطور الأقتصادي والاجتماعي، حيث تم تسمية ذلك القانون بقانون فاجنر (٧). ورغم

---

* Gandhi, V. P., "Wagner's Law of public Expenditure's: Do Recent Cross-Sections Studies Confirm it?", Public Finance, No.1 (1971), PP.44-55.

(6) Hadjimatheou, G., "On The Emprical Evidence on Government Expenditures Development", public Finance, No.1 (1976), P.144.

(7) Bird, R. M., (1971), op. cit., P.8; Brown, G.V, and Jackson, P. M, (1986), op. cit., P.100.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أنطباق القانون في غالبية الدول المتقدمة إلا أن العديد من الباحثين قد شكك بقوة العلاقة ما بين معدل الدخل الفردي (كمؤشر للتطور الأقتصادي) والنفقات العامة، حيث ذهب بعضهم إلى الأعتقاد بأن المرونة العالية للنفقات العامة بالنسبة للدخل القومي لاترجع إلى زيادة الدخل القومي، او أرتفاع مستويات المعيشة، بل ترجع إلى فشل قوى السوق المرافقة للتطور الأقتصادي، وإلى التطور التاريخي في دور الدولة (٨).

أما بالنسبة للدول النامية، فقد أختلفت أراء الباحثين في بيانها لدرجة العلاقة مابين معدل الدخل الفردي (كمؤشر للتطور الأقتصادي) والنفقات العامة. ويمكن القول هنا بأن الرأي الغالب يؤكد، وكما أثبته الأختبارات الاحصائية على غياب تلك العلاقة في الدول النامية، وذلك بعكس ما هو عليه الحال في الدول المتقدمة (٩).

إن أنطباق قانون فاجنر في الدول المتقدمة وعدم أنطباقه في غالبية الدول النامية، يستدل منه أن التطور الأقتصادي مقاساً بمعدل الدخل الفردي في الدول المتقدمة يعتبر مسؤولاً عن التزايد النسبي في النفقات العامة، في حين أن التطور الأقتصادي في الدول النامية ومقاساً أيضاً بمعدل الدخل الفردي لايمت بصلة بالنسبة للنفقات العامة، وهذا الأستدلال يكون واقعي فقط إذا كان معدل الدخل الفردي في الواقع يعكس التطور الأقتصادي في الدول النامية. فالتطور الأقتصادي بشكل عام هي عملية مركبة ومعقده وليس من السهولة قياسها بمعدل الدخل

---

(8) Goffman and Mahar, "The Growth of public Expenditures in Selected Developing Nations: Six Caribbean Countries, 1940-65", public Finance, No.1 (1971), PP.57-73; Bird, R. M, (1971), op. cit., PP.8-10.

(9) S. Lall, "Anote on Government Expenditures in Developing Countries", Economic Journal, No.79 (1969), PP.413-17; GoffMan and Mahar, (1971), op. cit., PP.57-73; Gandhi, V.P, (1971)., op. cit, PP.44-55.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفردي. وعليه فأن غياب العلاقة بين معدل الدخل الفردي (كمؤشر للتطور الأقتصادي) والنفقات العامة في الدول النامية يمكن أن تُحتمل تفسيران:-

الأول، بأفتراض أن التطور الأقتصادي يؤثر على مستوى وتركيب النفقات العامة، فأن معدل الدخل الفردي ليس المقياس والمؤشر الامثل للتطور الأقتصادي في الدول النامية. فمعدل الدخل الفردي يعكس لنا فقط مظهراً واحداً من مظاهر الأقتصاد القومي وهو مستوى المعيشة، ولكنه لا يعكس لنا خصائص وتركيب الأنتاج في هذه الدول، وحتى لو أفترضنا جدلاً بأن معدل الدخل الفردي يمكن أن يكون معياراً للتقدم الأقتصادي فهذا يعني أن دولاً متخلفة (الدول المنتجة للنفط مثلاً)، والتي يُسمح لها دخلها وسكانها بأن تكون في مصاف الدول المتقدمة رغم تخلفها الأقتصادي. وعليه فأن الدول النامية تحتاج إلى مؤشرات أكثر دقة وأكثر دلالة من معدل الدخل الفردي في عكس درجة تقدمها الأقتصادي، ويمكن في هذا المجال أستخدام مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في الدخل القومي كمؤشرات للتطور الأقتصادي على أعتبار أن هذه المؤشرات تعتبر أكثر تمثيلاً لخصائص وهياكل الأنتاج فيها، إضافة إلى أن التغير النسبي والمطلق في أهمية القطاعات الأقتصادية يلعب دوراً كبيراً في تشكيل أولويات الأنفاق العام، وفي تمويل هذا الأنفاق. فمثلاً تحفيز وتطوير القطاع الصناعي يتطلب أنفاقاً عاماً على البنية التحتية الأساسية وعناصر الانتاج الثانوية (التعليم)، أضف إلى ذلك أن أرتفاع مساهمة القطاع الصناعي وانخفاض مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي (قطاع الاستهلاك الذاتي) تعزّز من قدرة الدولة على الأنفاق نظراً لتزايد الامكانيات من الأيرادات الضريبية المترتبة عن ذلك التحوّل.

أما الأحتمال الثاني، فهو عدم وجود علاقة أطلاقاً بين التطور الاقتصادي والنفقات العامة، وهذا يعني أن تفسير الزيادة في النفقات العامة يتطلب تفسيرات أخرى غير التطور الأقتصادي، وهذا الاحتمال غير وارد خاصة وأن التطور الأقتصادي (أرتفاع مستويات المعيشة) بشكل عام، لابد وأن يؤدي إلى زيادة الطلب علي السلع والخدمات سواء كانت سلع عامة ام خاصة، ومن ثم لابد وأن يؤثر على مستوى وتركيب النفقات العامة، ولكن ليس بالصورة التي جسدها قانون

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فاجنر وكما ذكرنا سابقاً(١٠).

في ضوء ما تقدم نخلص إلى أن الأعتماد علي معدل الدخل الفردي في قياس درجة التقدم الأقتصادي في الدول النامية، قد يترتب عنه التّوصل إلى نتائج خاطئة فيما يتعلق بأثر التطور الأقتصادي على النفقات العامة، وأن الإعتماد على مؤشرات أكثر دقة وأكثر تمثيلاً لخصائصها العامة، يمكن أن تعكس واكثر مما يُفعل معدل الدخل الفردي أثر التطور الاقتصادي فيها على النفقات العامة.

يتفق كتاب المالية العامة على وجوب تّوفر شرطين لأثبات صحة قانون فاجنر(١١).

الأول، ضرورة أن تكون المرونة الدخلية للنفقات العامة أعلى من الواحد الصحيح، كذلك ضرورة أن تكون غالبية تصنيفات النفقات العامة لديها مرونة دخلية أعلى من الواحد الصحيح. ويمكن الاستعانة بالاساليب الأحصائية لأستخراج معامل المرونة الدخلية للنفقات العامة لسلسلة زمنية من خلال تقدير المعادلة التالية:-

$$\text{Log } G = a + b \text{ Log } y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث (G) النفقات العامة بالأسعار الثابتة (أو تصنيفات النفقات العامة) (y) الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة، (a) الثابت (b) معامل المرونة الدخلية للنفقات العامة.

الثاني، وجود علاقة ايجابية وقوية بين معدل الدخل الفردي (كمؤشر للتطور الاقتصادي) ونسبة النفقات العامة من الدخل القومي (١٢). ويمكن الوقوف على تلك العلاقة بالطرق القياسية من خلال أستخدام معادلات خطية وغير خطية على النحو التالي:-

---

(١٠) هذا لا يعني بأن التطور الأقتصادي هو السبب الوحيد لزيادة النفقات العامة بل أن هناك أسباب أخرى مكملة سنوالي بحثها مقدماً.

(11) Gandhi, V. P. (1971), op. cit., PP.46 and F. N. 11; Bird, R. M, (1971), op. cit., P.10 .

(12) Lall, S. (1969), op. cit., PP. 413-417.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$\frac{G}{y} = a + b\,(PCI) \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots (2)$$

$$\text{Log}\,\frac{G}{y} = a + b\,\text{Log}\,(PCI) \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots (3)$$

حيث أن $\frac{G}{y}$: تمثل النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي.

PCI: تمثل معدل الدخل الفردي بالأسعار الثابتة.

a,b: معاملات التقدير.

وللوقوف على مدى صحة قانون فاجنر على الأقتصاد الأردني، تم أولاً تقدير المعادلة رقم (١) للفترة ١٩٦٧-١٩٨٧، حيث أمكن الحصول على النتائج التي يظهرها الجدول رقم (٤-٣) التالي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٤-٣ *)

نتائج مرونة النفقات العامة وتصنيفاتها بالنسبة للناتج المحلي الأجمالي الأردني خلال الفترة (١٩٦٧ - ١٩٨٧)

رقم المعادلة	عدد السنوات	المتغير المعتمد (Log G)	المتغير المستقل	الثابت (a)	المرونة (b)	نسبة * T-ratio	* * * معامل داربون وواتسون	R^2 معامل التحديد
١	٢١	النفقات العامة	Log y	-٠,٠٥٣٣٥	٠,٩٨٩٢	٨,٧٩٧٠	١,٩٨٨١	٠,٩٦٥١٨
٢	٢١	النفقات الجارية	Log y	-٠,٠٥٢٠٢٧	٠,٩٢٣٠٥	١٣,٠٢٣	٢,٠٠٨٨	٠,٩٣٩٢
٣	٢١	النفقات الاستثمارية	Log y	-٢,٩٣٠٤	١,١٨٨٩٤	٥,٧٠٦٥٠٨	٢,١٧١١	٠,٧٩٣٢
٤	١٨	الدفاع	Log y	١,٦٩٦١	٠,٦٤١٤	٧,٥٧٧٩	٢,١١٤٣	٠,٩٠٩٠
٥	١٨	الامن والنظام الداخلي	Log y	-٣,٠٣٧٧٧	٠,٩٢٣٦٤	٨,٧٥٦٢	١,٥٤٥٥	٠,٨٨٠٣
٦	١٨	الشؤون الدولية	Log y	-٢,٣٨١٣	٠,٥٧٣٣	٧,١٩٦٧	١,٩١٤٦	٠,٧٤٥٢
٧	١٨	الادارة المالية	Log y	-٥,٣٢٦٠	١,٥٠٧٨	٨,٥٣٥	١,٨٨٣٥	٠,٧٦٠٥٥
٨	١٨	خدمات التنمية الاقتصادية	Log y	-٢,٩٠٩٣	١,١٠٣٥	٣,٣٨٥٤	١,٩٨٩٩	٠,٥٨٤٦
٩	١٨	الخدمات الاجتماعية	Log y	-١,٦٩٣٥	٠,٨٤١٦٢	٤,٧٨١٤	١,٤٢٣	٠,٨٨٠٧
١٠	١٨	الخدمات الثقافية والاعلامية	Log y	-٢,٢٣٩١	٠,٦٣٥١	٤,١٣٣٨	٢,١٥٤١	٠,٤٣١٨
١١	١٨	خدمات المواصلات والنقل	Log y	-٥,٧٥٩٦	١,٢٧١٨	٢,٧٨٧٧	١,٥٧٩٠	٠,٣١٥٥
١٢	١٨	الادارة العامة	Log y	-٥,٦١٣٩	٠,٩٩٨٦	٤,٧٢٩٠	١,٣٠٧٩	٠,٤٩٤٥

المصدر:

- تم تقدير هذا الجدول من واقع البيانات الأحصائية الواردة في الملحق الأحصائي (أسعار ثابتة).

* تم تقدير المعادلات السابقة بأستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

* * ذات دلالة أحصائية عند مستوى معنوية ١٪.

* * * تم التعديل مشكلة الترابط السلسلي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكما هو ملاحظ من المعادلة رقم (١) في الجدول السابق، فأن المرونة الدخلية لجمل النفقات العامة في الأردن تقدر ب (٠,٩٨٩٢) وهي أقل من الواحد. أو بعبارة أخرى يمكن القول بأن النفقات العامة كانت تزداد بمعدل أقل من زيادة الناتج المحلي الأردني خلال الفترة محل الدراسة، وهذه النتيجة تخالف ما جاء به قانون فاجنر من ضرورة أن تكون المرونة الدخلية لجمل النفقات العامة أعلى من الواحد الصحيح. وللتأكد من صحة ما توصلنا اليه سابقاً، تم تقدير المرونة الدخلية للنفقات الأدارية والأمنية والأجتماعية، والتي أسند اليها فاجنر الدور الأكبر في تفسير زيادة النفقات العامة [١٣]. وكما هو مبين من الجدول السابق فقد كانت معاملات المرونة المقدره لهذه النفقات أقل من الواحد الصحيح وكما تبينها المعادلات رقم (٥) و (٩) و (١٢) في الجدول السابق. ويلاحظ ايضاً أنه بأستثناء النفقات الاستثمارية (خدمات المواصلات والنقل وخدمات التنمية الاقتصادية) والنفقات الأدارية المالية، فأن غالبية أقسام النفقات العامة في الأردن قد كانت تزداد بمعدل أقل من زيادة الناتج المحلي الأجمالي خلال الفترة محل الدراسة (المرونة أقل من الواحد). وتجدر الأشارة هنا إلى أن المرونة العالية للنفقات الأستثمارية ونفقات الأدارة المالية بالنسبة للناتج المحلي في الأردن لاترجع في الواقع إلى زيادة الناتج المحلي بل ترجع اساساً إلى كون الحكومة الأردنية هي التي تقوم بغالبية الاستثمارات في الأردن من جهة، وإلى تزايد مدفوعات خدمة الدين العام (من مكونات نفقات الأدارة المالية) من جهة أخرى. من هنا نخلص إلى أن المرونة الدخلية للنفقات العامة وأغلب تقسيماتها في الأردن قد كانت أقل من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن الشرط الأول لاثبات صحة قانون فاجنر لم يتحقق في الاقتصاد الأردني، وهذا يعطي مؤشراً على وجود اتجاه لعدم أنطباق قانون فاجنر على الاقتصاد الأردني[١٤].

أما بالنسبة لاثر التطور الأقتصادي على النفقات العامة، والتي صورها قانون فاجنر على شكل وجود علاقة أيجابية وقوية بين معدل الدخل الفردي (كمؤشر

---

(١٣) أنظر في بداية المبحث الأول.

(١٤) تم تقدير مرونة النفقات العامة بالنسبة للناتج القومي الأجمالي حيث وجد أن هذه المرونة هي الأخرى أقل من الواحد الصحيح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للتطور الاقتصادي) والنفقات العامة كنسبة من الدخل القومي، فقد تم التحقق منها بالطرق القياسية على الأقتصاد الأردني وذلك من خلال تقدير المعادلات رقم (٢) و (٣) السالفة الذكر، أضافة إلى تقدير معادلات مشابهة ربطت ما بين معدل الدخل الفردي وكل من النفقات الأمنية والأدارية والاجتماعية، والتي أسند اليها فاجنر الدور الأكبر في زيادة النفقات العامة. والجدول رقم (٥-٣) يعكس لنا نتائج التقدير.

و كما هو ملاحظ من الجدول فلا يوجد هناك علاقة ايجابية وقوية بين معدل الدخل الفردي (كمؤشر للتطور الأقتصادي) ونسبة النفقات العامة في الناتج المحلي في الأردن خلال الفترة محل الدراسة، سواء كانت تلك العلاقة خطية أم غير ذلك. كذلك لا توجد هناك علاقة أيجابية و قوية بين معدل الدخل الفردي و حصة كل من النفقات الأمنية و الادارية و الاجتماعية في الناتج المحلي الاجمالي. ويظهر ذلك من خلال ضعف معنوية معالم التقدير والتي لا تختلف أحصائياً عن الصفر، ومن خلال الأشارة السالبة التي تسبق المتغير المستقل إضافة إلى إقتراب قيمة معامل المتغير المستقل من الصفر.

إن فشل معدل الدخل الفردي في تفسير الزيادة الحاصلة في نسبة النفقات العامة في الأردن، تدعم نتائج العديد من الدراسات التي أكدت على فشل معدل الدخل الفردي في تفسير الزيادة الحاصلة في نسبة النفقات العامة في الدول النامية [١٥].

---

(١٥) أنظر في الهامش رقم (٩).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٥-٣)

نتائج العلاقة بين النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل الدخل الفردي الحقيقي في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧

رقم المعادلة	عدد السنوات	المتغير المعتمد (٢)	المتغير المستقل	الثابت	معامل المتغير المستقل	T-Ratio	معامل داربون وواتسون	معامل التحديد R^2
١	٢١	$\frac{G}{y}$	RPCI	٠.٦٠٦٧٧	-٠.٠٠٠٠١٢٦	-٠.٠٥٦٣٧	٢.١٢٩٠	٠.٤٥٠٠
٢	٢١	$\text{Log}\frac{G}{y}$	Log RPCI	-٠.٢٤٣١٤	-٠.٠٠٥٩٣٢	-٠.٣٦١٢	١.٩٩٥٧	٠.٣٥٩٠
٣	٢١	$\frac{Gc}{y}$	RPCI	٠.٤١٤٧٨	-٠.٠٠٠٠١٢٣٢	-١.١٦٩٦	٢.٠٢٥٤	٠.٣١.٨٢
٤	٢١	$\text{Log}\frac{Gc}{y}$	Log RPCI	-٠.٢.٤٩٧	-٠.١٣٥١٧٠	-١.٠٨٤٩	٢.٠١٣٣	٠.٥.٧٤٧
٥	٢١	$\frac{GI}{y}$	RPCI	٠.١٦٢٤٠	٠.٠٠٠٠٠٦٤٤	٠.٤٢٣٧	٢.٢٦٨٢	٠.١.٣٦٩
٦	٢١	$\text{Log}\frac{GI}{y}$	Log RPCI	-٢.٦٥٤٧	٠.١٦.٢٦	٠.٤٦٨.٦	٢.١٧٧٩	٠.٣٩.٤
٧	١٨	$\frac{S}{y}$	RPCI	-٠.٠٤.٧٦٧	-٠.٠٠٠٠٢٤٩٢	-٢.٢٦٣. *	١.٥٦٧٩	٠.٦٦٣٣
٨	١٨	$\text{Log}\frac{S}{y}$	Log RPCI	-١.٦١٢٥	-٠.٣١٥٩	٢.١.٤١ *	١.٥٧٥٣	٠.٩٤١٣
٩	١٨	$\frac{AD}{y}$	RPCI	٠.٠٠٤٧.٣	-٠.٠٠٠٠٠٢٢٢	-٠.٩.٣٨٨	١.٣٤١٧	٠.٢٨٦٨
١٠	١٨	$\text{Log}\frac{AD}{y}$	Log RPCI	-٣.٩٣.٢	-٠.٠٠٢٧٧٧	-٠.٩٥٩٤	١.٣٨٩١	٠.٩١٦٥٥
١١	١٨	$\frac{So}{y}$	RPCI	٠.٨٤.٦١١	-٠.٠٠٠٠٤٣.١	-١.٢٣٤٧	١.٤٥.٥	٠.٤١٦٢١
١٢	١٨	$\text{Log}\frac{So}{y}$	Log RPCI	-٠.٥٣٦١٤٤	-٠.٣٦٢٨٤	-١.٥٦٣٤	١.٣٢٢٠	٠.٨٧٩٧٤

المصدر:

(١) تم تقدير هذا الجدول بالأعتماد على البيانات الأحصائية الواردة في الملحق الأحصائي.

(٢) G: النفقات العامة، y الناتج المحلي الاجمالي، C النفقات الجارية، GI النفقات الرأسمالية، S النفقات الامنية، AD النفقات الادارية، SO النفقات الاجتماعية، RPCI معدل دخل الفرد الحقيقي.

* ذات دلالة أحصائية عند مستوى معنوية ٥٪.

(٣) المعادلات ذات الارقام الفردية تعبر عن علاقات خطية والمعادلات ذات الأرقام الزوجية تعبر عن علاقات غير خطية.

(٤) تم التعديل لمشكلة الترابط الذاتي (Serial Correlation).

(٥) قدرت المعادلات السابقة بأستخدام طريقة المربعات الصغرى المعتادة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن أخذ معدل الدخل الفردي كمؤشر للتطور الاقتصادي، وبالتالي كمقياس لاثر التطور الاقتصادي في الأردن على النفقات العامة كما جاء في قانون فاجنر، يدفعنا إلى الاستنتاج في ضوء ما توصلنا إليه سابقا من نتائج إلى أن التطور الاقتصادي الذي سجله الاقتصاد الأردني عبر الفترة محل الدراسة لم يؤثر على نسبة النفقات العامة. هذا الاستنتاج يكون صحيح فقط إذا كان معدل الدخل الفردي هو المقياس الأمثل للتطور الاقتصادي في الأردن. وفي الحقيقة فأن معدل الدخل الفردي وبغض النظر عن العديد من المشاكل الاحصائية التي تعترض تقديره، فأنه لايعكس لنا خصائص وتركيب الاقتصاد الأردني من جهة، كما أنه لا يعكس مستويات المعيشة السائدة في الأردن من جهة أخرى، نظراً لسيادة الأنماط التوزيعية غير العادلة للدخل القومي في الأردن، والتي أشارت اليها عدة دراسات في الأردن[١٦] . وعليه سوف نستخدم مؤشرات أكثر تمثيلاً لخصائص وتركيب الاقتصاد الأردني في قياس أثر التطور الاقتصادي على النفقات. وهذه المؤشرات يمكن أن تكون حصة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الاجمالي[١٧]. ولاختبار أثر المؤشرات السالفة الذكر على نسبة النفقات العامة في الأردن خلال الفترة محل الدراسة، تم أستخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير علاقات خطية وغير خطية بين حصة كل من القطاع الزراعي والصناعي من الناتج المحلي الاجمالي كمتغيرات مستقلة ونسبة النفقات العامة كمتغير تابع حيث ظهرت النتائج على النحو الذي يعكسه الجدول رقم (٦-٣).

وتشير نتائج التقدير رقم (١) و (٢) في الجدول رقم (٦-٣) إلى وجود علاقة ايجابية بين حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الأجمالي ونسبة النفقات العامة. كما تشير نتائج التقدير رقم (٣) و (٤) في نفس الجدول إلى وجـــود علاقة

---

(١٦) يوجد في الأردن في وقتنا الحاضر مئة الف عائلة دخلها الشهري أقل من مئة دينار كذلك يوجد ايضاً مئة الف عائلة دخلها الشهري ما بين ١٠٠-١٥٠ دينار. أنظر الجريدة الرسمية، الرأي، ١٩٩٠/١/٢٨، ص ١٤و
Al-Momani, R, Jordan's Development Policy and its performance, 1967-1985, (Dar Al-Amal), PP.35-36.

(١٧) الأساس المنطقي وراء هذا الافتراض سبق التطرق له في بداية هذا المبحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عكسية بين حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي وبين نسبة النفقات العامة من ذلك الناتج. كما يشير اختبار (t) ستيودنت إلى معنوية معالم التقدير لكافة المعادلات. أما اختبار داربون وواتسون فيشير إلى عدم وجود أرتباط سلسلي في النماذج المقدرة. كما تشير النتائج السابقة إلى وجود حاجة لأدخال متغيرات تفسيرية أخرى وكما يعكسها معامل جودة المطابقة ($\bar{R}^2$).

جدول رقم (٦-٣)

يبين أثر التغير في تركيب الأنتاج على النفقات العامة

في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٧.

رقم المعادلة	عدد المشاهدات	المتغير المستقل	المتغير المعتمد	الثابت	معامل المتغير المستقل	قيم (ت)	معامل دراربون وواتسون	R^2	$\bar{R}^2$
١	٢١	$\frac{IN}{y}$	$\frac{G}{y}$	٠.٣٩٣٨	٠.٠٨٩٨	١.٧٨٦٨ *	٢.١٦١	٠.٤٧	٠.٤٥
٢	٢١	$Log\frac{IN}{y}$	$Log\frac{G}{y}$	١.٤٠٤٢-	٠.٢٨٢٨	٢.٠٦٣٢ **	٢.١٠٤	٠.٤٤	٠.٤١
٣	٢١	$\frac{\Delta g}{y}$	$\frac{G}{y}$	٠.٦١٨٣	٠.٠٦٣٢-	١.٧٢٦- *	١.٩٨٠٤	٠.٥١	٠.٤٨
٤	٢١	$Log\frac{\Delta g}{y}$	$Log\frac{G}{y}$	٠.٢٤٠٩-	٠.١٥٥٥-	٢.١٤١- **	١.٧٨٣	٠.٤٧	٠.٤٤

المصدر: أحتسب هذا الجدول بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الأحصائي.

: تمثل الرموز $\frac{IN}{y}$ و $\frac{\Delta g}{y}$ و $\frac{G}{y}$ حصة القطاع الصناعي والزراعي والنفقات العامه في الناتج المحلي على الترتيب.

* ذات دلالة أحصائية عند مستوى معنوية ١٠٪، ** عند مستوى معنوية ٥٪

: تم التعديل لمسكلة الأرتباط السلسلي.

وتبدو العلاقة الأيجابية بين حصة القطاع الصناعي ونسبة النفقات العامة من الناتج المحلي متوقعة لاسباب عديدة منها:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً: لقد عد الأردن في سياستة التنموية القطاع الصناعي قطاعاً رائداً في التنمية الأقتصادية الأردنية، وبما أن هذا القطاع لا يمكن أن تقوم له قائمة بدون توفر مشاريع البنية التحتية المساندة له من طرق ومواصلات...الخ الأمر الذي فرض على الحكومة ضرورة التوسع في استثماراتها العامة لخدمة هذا القطاع.

ثانياً: في ظل مشاركة القطاع العام الواسعة للقطاع الخاص في الانتاج الصناعي في الأردن سواء كانت تلك المشاركة مشاركة مباشرة كما في صناعة الفوسفات والأسمدة وصناعة الكهرباء ... الخ او غير مباشرة كدخول الحكومة كشريك في رأسمال العديد من الشركات الصناعية كما في شركة البوتاس العربية، فأنه من الطبيعي وجود العلاقة الايجابية وخاصة وأن العديد من المشروعات العامة المملوكة للدولة لا زالت تشكل عبئاً على الموازنة العامة في الأردن.

ثالثاً: إن تزايد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي تعطى مؤشراً على تزايد الامكانيات من الأيرادات الضريبية مما يساعد ذلك على تسهيل الطريق أمام الحكومة للتوسع في نفقاتها العامة.

وفي ظل أعفاء القطاع الزراعي في الأردن من الضرائب، فأن العلاقة العكسية ما بين حصة هذا القطاع وحصة النفقات العامة في الناتج المحلي تبدو معقولة وذلك لأن زيادة حصة هذا القطاع المعفي من الضرائب في الناتج المحلي سيترتب عنها حتماً خفض حصيلة الأيرادات الضريبية، مما يعمل ذلك على الحد من قدرة الحكومة على التوسع في نفقاتها. وعلى العكس من ذلك يحدث في حالة انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأن انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي يرافقة عادة انخفاض في حجم العمالة في هذا القطاع، وتحول سكاني بأتجاه المدن (للعمل فيها). وهذا التحول يخلق بلا شك ظروفاً دافعة نحو زيادة النفقات العامة، تتمثل بزيادة الضغط على الوظائف الحكومية والخدمات العامة من طرق وسكن وكهرباء ومياه مما يفرض ذلك على الحكومة ضرورة التوسع في نفقاتها العامة لمواجهة متطلبات هذا التحول السكاني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبناءاً على ما تقدم من نتائج، يمكن القول بأن التحول الهيكلي الذي طرأ على تركيب الانتاج في الاقتصاد الأردني خلال الفترة محل الدراسة، والذي تمثل-وكما سبق لنا أن بينا ذلك في الفصل السابق- بانحسار الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي وارتفاعها بالنسبة للقطاع الصناعي، يعتبر من الأسباب المسؤولة عن زيادة النفقات العامة في الأردن خلال فترة الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٠٣ المبحث الثاني

النفقات العامة وعلاقتها بالأيرادات العامة
PUBLIC EXPENDITURES AND IT'S RELATION WITH PUBLIC REVENUE

© Arabic Digital Library Yarmouk University

١٠٢٠٣ مقدمة:

كان نتيجة لتناقض النتائج التي توصل إليها الباحثون، وعدم إتفاقهم بشأن العوامل المؤثرة على مستوى وتركيب النفقات العامة (جانب الطلب)، أن تحول أهتمام بعضهم نحو دراسة جانب العرض من الموازنة العامة (الايرادات)، والعوامل المؤثرة فيها في محاولة منهم للوقوف على درجة العلاقة ما بين الايرادات والنفقات العامة، وأثر تلك العلاقة على مستوى وتركيب النفقات العامة.

في الواقع أختلفت أراء الباحثين في بيانها لدرجة العلاقة بين الأيرادات والنفقات العامة بصورة عامة، وفي درجة هذه العلاقة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. ويمكن القول بأن الرأي الغالب هنا يؤكد على وجود علاقة قوية بينهما بصورة عامة [1]. وفيما يتعلق بدرجة هذه العلاقة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ، فتؤكد معظم الدراسات في هذا الصدد بأن هذه العلاقة أقوى في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك لأسباب عديدة منها، الأعتماد على الأيرادات الضريبية خاصة غير المباشرة منها يكاد يكون في الدول النامية من أهم وسائل تمويل الأنفاق فيها، وذلك لضعف حجم مدخراتها، ولتعذر حصولها على

---

(1) Blackely, F. R., "Causality Between Revenue and Expenditures and The Size of The Federal Budget", Public Finance Quartely, No.2 (1986), PP. 139-156; Ward, B., "Taxes and the size of the Govenment", American Economic Review, No.2 (1982), PP. 346-50; Frey, B., The Modern Political Economy, 1978, P. 149.

القروض الخارجية او لعزوفها عنها لما تقترن به في العادة من شروط سياسية واقتصادية قاسية بحق هذه الدول، إضافة إلى عدم نضوج اسواقها المالية والنقدية الأمر الذي يعزّز ذلك كله من أثر الأيرادات على النفقات العامة، ومن اعتبار الايرادات في الدول النامية عاملاً معوقاً للتوسع في النفقات العامة، وذلك بعكس الدول المتقدمة والتي تمتاز بتطور أسواقها المالية والنقدية، وبمرونة هياكلها الضريبية، وتنوع مصادر التمويل فيها الأمر الذي يترتب عنه ضعف تأثير الأيرادات على النفقات العامة فيها، ومن ثم عدم إعتبار الأيرادات فيها كعاملاً معوقاً للتوسع في النفقات العامة (٢).

وبناءاً على ما أبداه الباحثون من قوة العلاقة ما بين الأيرادات والنفقات العامة خاصة في الدول النامية، يمكننا الأن من إستعراض ومناقشة بعض الفرضيات التي ركّزت على جانب العرض من الموازنة العامة (الأيرادات) كأساس للأنطلاق نحو تفسير الزيادة في النفقات العامة. وبالتحديد سوف نتناول فرضية أثر الأحلال، وفرضية درجة الانفتاح الاقتصادي.

٢٠٢٠٣ فرضية أثر الأحلال " Displacment effect"

Peacock and wiseman في دراستهم لنمو النفقات العامة في بريطانيا قدموا فرضية فريدة من نوعها إرتكزت على عوامل إجتماعية وسياسية (غير اقتصادية) في تفسير التوقيت الزمني (Time Pattern) لنمو النفقات العامة.

يرى واضعو الفرضية أنه في الحالات العادية (Normal Times)، فأن هناك قناعات لدى دافعي الضرائب بقبول مستوى ضريبي معين (العبء الضريبي القابل للتحمل)، والذي يُعتبر بدوره عاملاً معوقاً للتوسع في النفقات العامة. وهذا ما قد ينتج عنه فجوة بين النفقات المرغوب بها والقناعات المتعلقة بالحدود الضريبية، ولكن هذه الفجوة يمكن تضيقها في حالة وقوع إضطرابات اجتماعية عنيفة

---

(2) Prest, A. R, Public Finance in Developing countries, (Weidfeld and Nicolson, London, 1985) , PP. 21-22; Ali, M. A, Fluctuation and Impact of Government Expenditures in the Sudan: 1955-1967, (Kuartaum University, 1974), PP.16-17; Newlyn, W. T., The Financing of Economic Development, 1977 P.20.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(Social disturbance) كالحرب مثلاً. هذه الاضطرابات قد تخلق نوعاً من أثر الأحلال عن طريق رفع كل من الإيرادات والنفقات العامة إلى مستويات جديدة، وبأنتهاء الأضطراب الاجتماعي العنيف تستقر كل من الأيرادات والنفقات عند مستويات أعلا من تلك المستويات التي بدأت منها. أما سبب أستقرار الأيرادات والنفقات. عند مستويات أعلى من تلك المستويات التي بدأت منها (قبل وقوع الاضطراب الأجتماعي)، فتعود إلي تكون قناعات جديدة خلال فترة الاضطراب الأجتماعي بقبول مستوى ضريبي أعلى من ذلك المستوى الضريبي الذي كان سائداً خلال فترة الأستقرار وعدم عودته بعد إنتهاء الأضطراب الأجتماعي إلى مستواه الاصلي، وإلى توسّع الحكومة في تقديم خدماتها الاجتماعية كتقديراً منها (مكافئة) لأستمرار الافراد في قبول المستوى الضريبي الجديد(٣).

مما تقدم نلاحظ أن جوهر الفرضية ينصب على أن وقوع الاضطرابات الأجتماعية العنيفة هي العامل الأساسي المؤدي إلى رفع مستوى الإيرادات إلى أعلا مما يساعد ذلك على الزيادة في النفقات العامة. وتجدر الأشارة هنا إالى أن واضعو الفرضية في تفسيرهم لمفهوم الأضطراب كانوا قد أعتبروا الحرب العامل الرئيسي المؤدي إلى حدوث الأثر الأحلالي السابق الذكر، إلا أنهم عادوا مؤخرا وأكدوا على أن الأثر الأحلالي قد يحدث نتيجة لأضطرابات إجتماعية أخرى غير الحرب(٤). وهذا ما أكدته الدراسات الحديثة التي تصدت لهذه الفرضية والتي أدخلت المجاعات، والكوارث الأجتماعية ، والكساد العظيم في تفسيرها لمفهوم الأضطراب الاجتماعي العنيف(٥).

---

(3) Peacock, A., and Wiseman, J., (1979), op. cit., PP.3-23; Rosenffid, B. D., "The Displacment Effect in the Growth of Canadian Government Expenditures", public Finance, No. 3 (1973), PP.301-14.

(4) Peacock and Wiseman, (1979), op. cit., p.14.

(5) Brown, G.V and Jackson, (1986), op.cit., p.130.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Goffman and Mahar [٦] في دراستهم لنمو النفقات العامة في مجموعة من الدول النامية أكدوا على أن دراسات Wiseman and peacock، والدراسات اللاحقة لها والتي ركزت على الحروب الكبرى، والكساد في تفسير ظاهرة زيادة النفقات العامة هي أمور إستثنائية خاصة بالدول المتقدمة دون الدول النامية، نظراً لاختلاف القيود التي تصاحب فرض الضرائب في الدول النامية عن تلك القيود التي تصاحب فرض الضرائب في الدول المتقدمة، لذلك يرون أن الاهتمام في الدول النامية يجب أن يوجه إلى العوامل الخاصة بهذه الدول والتي قد تؤدي الى حدوث الأثر الاحلالي في الأيرادات والنفقات العامة. وفي بحثهم عن هذه العوامل في مجموعة من الدول النامية وجدوا بأن السنوات التي حققت فيها النفقات العامة أقصى زيادة لها قد كانت مرافقة للسنوات التي حدثت فيها ثورات داخلية وإزدهار في التجارة الخارجية [٧].

يمكن القول بأن فرضية أثر الأحلال كما عرضها Peacock and wiseman غير قابلة للتطبيق في الأردن لاعتبارات عديدة، اهمها تجاهل هذه الفرضية لمصادر التمويل الأخرى كالمساعدات الخارجية والتي تحتل أهمية كبرى في تمويل الانفاق العام في الأردن ، اضافة الى اختلاف القيود المفروضة على فرض الضرائب في الأردن عن تلك القيود السائدة في الدول المتقدمة (بريطانيا مثلاً). فالأفراد في الدول المتقدمة لديهم المقدرة على الدفع إلا إنهم يملكون القوة السياسية التي تمكنهم من رفض أى اتجاه نحو زيادة معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة من قبل الحكومة. أما الوضع في الأردن فيختلف من حيث أن العامل الأساسي المعوق لقدرة الحكومة على زيادة أيراداتها الضريبية لا يرجع في الواقع إلى رفض الأفراد أو مقاومتهم لفرض الضرائب او زيادتها وانما إلى عدم مقدرة الأفراد على الدفع نظراً لانخفاض معدلات الدخول الفردية، وأرتفاع معدلات الأعالة (تقدر ب ٥ : ١، أنظر الفصل السابق). من هنا نخلصُ إلى أنه في ظل القيود المفروضة على زيادة

---

(6) Goffman and Mahar, (1971),op.cit., pp57-73.

(7) Ibid,p.70-71.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأيرادات الضريبية في الأردن، فأن حدوث حرب قد لا تؤدي الى زيادة الايرادات الضريبية (تحطيم القيود المفروضة على زيادة الايرادات)، وبالتالي حدوث الاثر الاحلالي في النفقات والايرادات العامة كما تصور واضعو الفرضية. لذلك لا بد من البحث عن تفسير أخر لمفهوم الأضطراب الاجتماعي (غير الحرب) خاص بالأردن، والذي يمكن أن يكون قد أحدث أثراً احلالياً في النفقات والأيرادات العامة[٨].

إتضح لنا من دراستنا السابقة للملامح الأقتصاد الأردني في الفصل السابق، إلى أن الأردن كان قد تأثر بشكل واسع بالثورة التي حدثت في أسعار النفط العربي في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤، والتي إنعكست بأثارها الأيجابية على الأقتصاد الأردني من خلال تدفق هائل للمساعدات العربية وخاصة في الفترة التي كان الأردن فيها بأمس الحاجة إلى الدعم المالي لأعمار ما دمّرته الحروب ولمواجهة متطلبات الزيادة السكانية المتنامية. وهذا التفسير لمفهوم الاضطراب الأجتماعي في الأردن (إرتفاع اسعار النفط) قد يكون قد أحدث أثراً احلالياً في مستويات الايرادات والنفقات العامة في الأردن. وللتحقق فيما إذا كان إرتفاع أسعار النفط العربي في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤، قد أحدث اثراً احلالياً في النفقات والأيرادات العامة خلال الفترة محل الدراسة، تم في الجدول رقم (٧-٣) التالي تقدير مستويات الأيرادات والنفقات العامة في الفترة التي سبقت أرتفاع أسعار النفط العربي، وللفترة التي تلت إرتفاع أسعار النفط. وكما هو ملاحظ من الجدول رقم (٧-٣) فقد حققت مستويات النفقات والأيرادات العامة قفزات سريعة، إذ قفزت حصة الايرادات الكلية (بأستثناء القروض الخارجية) من الناتج المحلي من ٤٢.٦٠٪ عام ١٩٧٢ (قبل أرتفاع أسعار النفط العربي) إلى ٦٢.٧٠٪ في عام ١٩٧٥ (بعد ارتفاع أسعار النفط). كذلك يلاحظ أن مستويات الايرادات التي سادت ما بعد فترة إرتفاع أسعار النفط العربي (الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤)، قد كانت في المتوسط أعلا من تلك المستويات التي

---

(٨)إن رفضنا للحرب كمصدر لأثر الأحلال في النفقات العامة لا يعني بالضرورة أن الحروب التي واجها الأردن لم تكن مسؤولة عن زيادة النفقات العامة اذ بينا في الفصل السابق إلى أن النفقات الدفاعية والعسكرية تعتبر من الاسباب الهيكلية لزيادة النفقات العامة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٧-٣)

الايرادات والنفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الأردني

خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧

السنوات	النفقات العامة	الايرادات الكلية *	المساعدات الخارجية لدعم الموازنة
١٩٦٧	٠.٥١٩	٠.٥٠٣	٠.٣١١
١٩٦٨	٠.٥١٦	٠.٤٢٥	٠.٢٥٦
١٩٦٩	٠.٤٨٢	٠.٣٩٠	٠.٢٠١
١٩٧٠	٠.٤٦٣	٠.٣٧٨	٠.٢٠٣
١٩٧١	٠.٤٤٧	٠.٤٠٠	٠.١٩٠
١٩٧٢	٠.٤٨٩	٠.٤٢٦	٠.٢١٤
١٩٧٣	٠.٥٤٧	٠.٤٢٠	٠.١٩٩
١٩٧٤	٠.٥٩٣	٠.٥٠٤	٠.٢٣٣
١٩٧٥	٠.٦٥٦	٠.٦٢٧	٠.٣٢٢
١٩٧٦	٠.٦٢٣	٠.٤١٢	٠.١٥٧
١٩٧٧	٠.٦٥٧	٠.٥١٤	٠.٢٣٧
١٩٧٨	٠.٥٧٢	٠.٤٠٥	٠.١٢٩
١٩٧٩	٠.٦٧٥	٠.٥٧٢	٠.٢٧٩
١٩٨٠	٠.٥٧٢	٠.٤٦٠	٠.٢١٣
١٩٨١	٠.٥٥٨	٠.٤٦٤	٠.١٧٧
١٩٨٢	٠.٥٢٥	٠.٤٤٦	٠.١٥١
١٩٨٣	٠.٤٩٦	٠.٤٤٨	٠.١٣٨
١٩٨٤	٠.٤٨١	٠.٣٧١	٠.٠٧١
١٩٨٥	٠.٥٠٢	٠.٤٢٤	٠.١١٧
١٩٨٦	٠.٥٩٨	٠.٤٥٤	٠.٠٨٧٧
١٩٨٧	٠.٥٧٢	٠.٤٧٨	٠.٠٧٥٦

در:-

دير هذا الجدول بالأعتماد على البيانات الاحصائية الواردة في الملحق الأحصائي.

يرادات الكلية باستثناء القروض الخارجية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سادت قبل إرتفاع أسعار النفط. وبالمقابل قفزت حصة النفقات العامة في الناتج المحلي الأجمالي من ٤٨,٩٪ عام ١٩٧٢ (قبل أرتفاع اسعارالنفط) إلى ٦٥,٦٪ عام ١٩٧٥ (بعد ارتفاع أسعار النفط). كذلك يلاحظ أيضاً أن مستويات الأنفاق الحكومي التي سادت الأردن ما بعد أرتفاع اسعار النفط في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤، قد كانت في المتوسط اعلا من تلك المستويات التي سادت قبل أرتفاع أسعار النفط العربي، والتدفق الهائل للمساعدات العربية.

ولزيادة التأكيد على تعرض الأردن للاثر الاحلالي السابق الذكر في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤، تم أستعارة نموذج (Andre and Delorme)، والذي أستخدم في إختبار فرضية أثر الأحلال في فرنسا (٩).

يقوم النموذج السابق الذكر على تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين:

فترة تسبق فترة الاضطراب الأجتماعي، ويتم فيها تقدير مرونة النفقات العامة (النفقات لكل فرد) بالنسبة للدخل القومي، وفترة تلي فترة الأضطراب الأجتماعي ويتم فيها كما في الفترة الأولى، وذلك على النحو التالي:

$$\text{Log}\frac{G}{N} = b1 + a1\ \text{Log}\frac{Y}{N} \quad \text{.....} \quad (1)$$

(للفترة قبل الاضطراب).

$$\text{Log}\frac{G}{N} = b2 + a2\ \text{Log}\frac{Y}{N} \quad \text{.....} \quad (2)$$

(للفترة بعد الاضطراب).

حيث أن G: النفقات العامة بالأسعار الثابتة

N: عدد السكان

Y: الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.

والهدف من تقسيم النموذج إلى فترتين، هو التحقق فيما إذا كان مستوى النفقات العامة الذي ساد بعد فترة الاضطراب الأجتماعي قد اختلف عن المستوى الذي كان سائداً قبل فترة الاضطراب الاجتماعي بسبب الاضطراب . وبتعويض $\frac{Y^*}{N^*}$

Andre, C. and R. Delorme, "The Long-Run of Public Expenditure in France.", Public Finance, No.1 (1978), PP. 42-61.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(والتي تمثل قيمة $\frac{Y}{N}$ في السنة التي تلي مباشرة سنة الاضطراب) في المعادلتين رقم ١و ٢ المقدرتين، نحصل على قيمة الانتقال او القفزة (J) في مستوى النفقات العامة العائدة إلى الاضطراب الاجتماعي على النحو التالي:

$$J = (b2 + a2 \text{ Log } \frac{Y^*}{N^*}) - (b1 + a1 \text{ Log } \frac{Y^*}{N^*}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

ولاختبار فيما إذا كانت القفزة (J) في مستوى النفقات العامة المرافقة للاضطراب الاجتماعي ذات دلالة إحصائية، أستخدم Andre and Delorme معادلة توقع الخطأ (Forecast Error Formula) وذلك على النحو التالي(١٠):

$$t = \frac{J}{\sqrt{\sum_i (Yi - b1 - a1Xi)^2}\sqrt{1+\frac{1}{N}+\frac{(XN+1-\overline{X}1)^2}{\sum_i (Xi-\overline{X}i)^2}}} \cdot \sqrt{N-2} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

(t) يمثل إختبار t ستيودنت مع درجات حرية (N-2)، حيث تمثل (N) عدد المشاهدات في الفترة قبل الأضطراب، Yi و Xi تمثل القيم المشاهدة لـ $\text{Log } \frac{G}{N}$ و $\text{Log } \frac{Y}{N}$ على الترتيب للفترة قبل الأضطراب. وتمثل Xn+1 قيمة $\text{Log } \frac{Y^*}{N^*}$ ، كما تمثل $\overline{X}1$ الوسط الحسابي لقيم $\text{Log } \frac{Y}{N}$ للفترة قبل الاضطراب.

والهدف من وراء المعادلة رقم (٤)، هو اختبار فيما إذا كان مستوى النفقات العامة (الذي تحقق مباشرة بعد فترة الاضطرا ب الاجتماعي) والذي تم التنبؤ بقيمته من معادلة رقم (١) يقع ضمن حدود تنبؤ المعادلة رقم (٢). فإذا كانت قيمة (J=0) فهذا يعني عدم حدوث انتقال في مستوى النفقات العامة. أما إذا كانت قيمة (J≠0) وكانت ذات دلالة أحصائية فهذا يعطي مؤشراً على أن الانتقال في مستوى النفقات مرّده الأضطراب الأجتماعي.

ولأختبار فيما إذا كان لأرتفاع أسعار النفط العربي التي حدثت في الفترة ١٩٧٢-١٩٧٤ أثرا أحلالياً على مستوى النفقات العامة في الاردن، تم تطبيق

(10) Andre and DeLorme,(1978), op.cit., P.61

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النموذج السابق على الأقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧، حيث تم تقدير معادلة خط إنحدار للفترة ١٩٦٧-١٩٧٢ (الفترة التي سبقت إرتفاع أسعار النفط وتدفق المساعدات العربية). كذلك تم تقدير معادلة خط إنحدار للفترة ١٩٧٥- ١٩٨٧ (الفترة التي تلت إرتفاع أسعار النفط العربي)، وبتطبيق المعادلتين رقم (٣ و٤) على الأقتصاد الأردني تم الحصول على النتائج التي يبينها الجدول رقم (٨-٣) التالي:

جدول رقم (٨-٣)

يبين أثر الأضطراب الأجتماعي (أرتفاع اسعار النفط)

على مستوى النفقات العامة في الأردن

السنوات	المتغير المعتمد	المتغير المستقل	الثابت	معامل المتغير المستقل	قيمة (ت)	معامل داربون وواتسون	R2	قيمة الانتقال (J)
١٩٦٧-١٩٧٢	Log G/N	Log Y/N	١.١٢٩٣٠-	١.٠٠٥٧٨٩٤	* ٢.٩٩٤	١.٤٠٠	٠.٩٩٥	
١٩٧٤-١٩٨٧	Log G/N	Log Y/N	٣.٢٤٩٣٦	٠.٣٥٦٨٧_	* ٨.٦٤٩٦	١.٧٥٧	٠.٩٦٢	
								٢.٥٨٦٦ (٢.٦٣٦)*

المصدر: قدر بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الأحصائي.

: * ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٥٪.

: الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة (t) المقدرة حسب معادلة (٤).

: تم التعديل لمشكلة الأرتباط السلسلي.

وكما هو ملاحظ من الجدول السابق، فأن قيمة الانتقال (القفزة) في مستوى النفقات العامة في السنة التي تلت فترة الأضطراب الأجتماعي تقدر بـ (٢.٥٨٦٦) وهي ذات دلالة أحصائية عند مستوى معنوية ٥٪، الامر الذي يؤكد ما توصلنا إليه سابقاً من أن أرتفاع أسعار النفط العربي في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ (وما رافقه من تدفق هائل للمساعدات العربية) قد أحدث أثر أحلالي في مستوى النفقات العامة، وذلك برفعه لمستويات النفقات العامة الى مستويات أعلى من تلك التي سادت قبل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ارتفاع اسعار النفط العربي، والتدفق الهائل للمساعدات العربية. من هنا يمكن القول بأن جزءاً كبيراً من الزيادة الحادة التي شهدها الأقتصاد الأردني في نسبة النفقات العامة، وخاصة منذ منتصف السبعينات كانت عائدة الى تدفق المساعدات العربية التي تلت ارتفاع اسعار النفط العربي في تلك الفترة.

إن قبول الأثر الأحلالي السابق الذكر في تفسير الزيادة النسبية في النفقات العامة في الأردن يترتب عنه عدة مضامين بالنسبة للإقتصاد الأردني بشكل عام، وللنفقات بشكل خاص وهي:-

في ظل استمرار إعتماد الحكومة الأردنية على المساعدات الخارجية في تمويل نفقاتها العامة، وفي ظل استمرار إدخال المساعدات الخارجية كمتغير أساسي في تمويل خطط التنمية الاقتصادية، فأنه لا بد وأن يؤدي ذلك في حالة الأنخفاض الحاد لتلك المساعدت إلى بروز مصاعب مالية حادة الأمر الذي يضع الحكومة أمام خيارات صعبة كتعطيل خطط التنمية الاقتصادية، وتأجيل تنفيذ العديد من المشاريع الأنمائية، وبالتالي التأثير على مسيرة التنمية الاقتصادية، وإما الالتجاء إلى القروض الخارجية، وبالتالي زيادة مديونية الأردن الخارجية، ومن ثم استمرارية تزايد النفقات العامة على المدى الطويل. من هنا نرى أن تقليل درجة الأعتماد على المساعدات الخارجية في دعم الموازنة العامة، والتركيز على الأيرادات المحلية، والحذر عند إدخال متغير المساعدات الخارجية في خطط التنمية الأقتصادية تُعتبر مطالب لتفادي الوقوع في الخيارات السابقة الذكر.

٣٠٢٠٣ فرضية درجة الأنفتاح الأقتصادي:

حينما أدرك كُتاب المالية العامة أن التعمق في البحث عن درجة العلاقة بين معدل الدخل الفردي ومستوى وتركيب النفقات العامة في الدول النامية قد أوصلهم الى نتائج أمتنع الأتفاق عليها، تحول أهتمام بعضهم نحو دراسة الأيرادات والعوامل المؤثرة فيها، وذلك للبحث فيما إذا كان لمستوى وتركيب الأيرادات العامة أي دور في التأثير على مستوى وتركيب النفقات العامة. وفي هذا المجال أنصب أهتمام الباحثون على محاولة أكتشاف العوامل المؤثرة على حجم الأيرادات وخاصة غير المباشرة منها في الدول النامية. وفي هذا الصدد قدم هنريكس (Hinrichs)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فرضية مفادها أن حصة الأيرادات الحكومية في الدخل القومي في الدول النامية الفقيرة، تتحدد بدرجة انفتاحها للعالم الخارجي (المستوردات كنسبة من الناتج المحلي كمؤشر لدرجة الأنفتاح الأقتصادي)[١١]. هذا وقد أستند هنريكس في عرضه للفرضية على أعتبارين رئيسين هما [١٢]:-

الأول، في ظل ما تعانية الدول النامية من محدودية أدخاراتها القومية وضعف أجهزتها الموكلة بتحصيل الضرائب، فأن الأعتماد على الأيرادات الضريبية غير المباشرة (ضرائب جمركية) يكاد يكون في الدول النامية من أهم مصادر الأيرادات فيها. وقد أدرج العديد من العوامل المؤدية الى علو الضرائب على التجارة الخارجية، منها سهولة التحصيل وانخفاض نفقات جبايتها من الناحية الأدارية.

الثاني، إن إرتفاع حجم القطاع الخارجي وبالتالي أرتفاع درجة الأنفتاح الأقتصادي، سوف يترتب عنها أثار أيجابية تؤدي الى زيادة قدرة الدولة على تحصيل أيراداتها الضريبية من مختلف قطاعات الأقتصاد القومي. وأية ذلك أن أزدياد حجم التبادل التجاري ودخول السلع الى الأسواق، سوف تعمل علي تطوير الأقتصاد الوطني من مرحلة الأقتصاد السلعي، والذي تنتشر فيه ظاهرة الأستهلاك الذاتي للانتاج الى مرحلة الأقتصاد النقدي (استخدام النقد في التعامل)، الأمر الذي يمكن الحكومة من الوصول الى تلك الدخول التي يصعب الوصول إليها، وخاصة في القطاع الزراعي (قطاع الاستهلاك الذاتي للانتاج).

لقد عد هنريكس أقتصاد الدولة منفتحاً للعالم الخارجي إذا شكلت المستوردات نسبة تزيد عن (٢٠٪) من الناتج المحلي الأجمالي. أما إذا تراوحت تلك النسبة ما بين (١٢-٢٠٪) فأن أقتصاد الدولة يعتبر مغلقا[١٣]. وتجدر الأشارة هنا الى وجود

---

(11) Hinrich, H. H., "Determinant"s of Government Revenue Share Among Less Developed Countries", The Economic Journal, No.65 (1965), pp. 546-556.

(12) Ibid, pp. 554-56.

(١٣) حماد، خليل ومشعل، زكية، "تأثير انكشاف الأقتصاديات العربية للخارج على السياسات الأقتصادية الداخلية"، أبحاث اليرموك، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة اليرموك، ١٦، ص١٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مؤشرات عديدة يستخدمها الباحثون في قياس درجة الانفتاح الاقتصادي (الانكشاف) منها على سبيل المثال، نسبة التجارة (الصادرات + المستوردات) الى الناتج المحلي [١٤]. ولكن هنريكس في فرضيته عد المستوردات كنسبة من الناتج المحلي، كمؤشر لدرجة الأنفتاح الأقتصادي نظراً لكون المستوردات هي المصدر الأساسي للأيرادات الضريبية في الدول النامية[١٥].

وبالنسبة للفرضية موضوع البحث، فيتفق الباحثون على أن اختبارها في الدول النامية الفقيرة يؤكد صحتها[١٦]. وبناء على ذلك أنصب أهتمام بعض الباحثين على محاولة أكتشاف فيما إذا كان لتلك الفرضية أي دور في تفسير نسب النفقات العامة في الدول النامية. وفي هذا المجال أكد s.Lall بعد فشل اختباراته في ايجاد أية علاقة بين معدل الدخل الفردي ونسبة النفقات العامة في مجموعة من الدول النامية على أهمية درجة الانفتاح الاقتصادي كمتغير بديل لمعدل الدخل الفردي في تفسير نسب النفقات العامة في هذه الدول [١٧]. كذلك بين Newlyn في معرض دراسته لمحددات الأدخار الحكومي دور درجة الأنفتاح الاقتصادي كعامل محدد لمستوى النفقات العامة [١٨]. وأخيراً خلص Roe في معرض إعلانه عن موافقة

---

(١٤) نفس المصدر السابق، ص ص ١٧٨ - ١٧٦.

(15) Hinrich, H.H, (1965), op. cit., P. 549.

(16) Mann, A. J., "Economic Development and Tax Structure Change in Mexico, 1895-1975," Public Finance Quarterly, No.3 (1980), P. 299; Greenaway, D., "Trade Taxes as A Source of Government Revenue: an International Comparision", Scotish Journal of Political Economy, Vol 27, No.2 (1980), pp 175-182.

(17) Lall. S, (1969), op. cit., P 412.

(18) Newitn, W. T., The Financing of Economic Development, 1977, P. 16 and P. 83.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اختباراته لمضمون فرضية هنريكس على مجموعة من الدول النامية الفقيرة، الى أن حجم الموازنة العامة في هذه الدول تتحدد بقدرة الحكومات فيها على زيادة إيراداتها، وهذه الأخيرة كما يراها تعتمد الى حد كبير على كبر وارتفاع درجة أنفتاحها الاقتصادي (١٩).

لقد أتضح لنا من خلال مقارنة نسبة المستوردات من الناتج المحلي للأردن مع مثيلاتها في بعض الدول النامية والدول المتقدمة في الفصل السابق الى أن الأقتصاد الأردني يعد وفقاً لمقياس هنريكس من الدول التي امتازت بأرتفاع درجة إنفتاحها للعالم الخارجي، كذلك إتضح لنا من الفصل السابق الى أن الأيرادات غير المباشرة في الأردن تكاد تهيمن على مجمل الأيرادات المحلية. وهذه الظواهر تدفعنا ونحن بصدد دراسة محددات نمو النفقات العامة الى التحقق فيما إذا كان لفرضية هنريكس دوراً في تفسير نسب النفقات العامة في الأردن. أو بعبارة أخرى نود هنا التحقق من أثر الأيرادات على النفقات العامة، وذلك من خلال اختبار أثر أرتفاع درجة الأنفتاح الأقتصادي على الأيرادات والنفقات العامة في الأردن.

وللتحقق فيما إذا أنطبقت فرضية هنريكس على الأقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧، تم أستعارة نموذج (Roe) الذي استخدمة في أختبار تلك الفرضية على مجموعة من الدول النامية. ويتكون النموذج السابق من معادلة خط إنحدار تربط ما بين نسبة المستوردات من الناتج المحلي (كمؤشر لدرجة الانفتاح الأقتصادي) ونسبة الأيرادات الحكومية في الناتج المحلي، وذلك على النحو التالي (٢٠):

$$\frac{R}{Y} = a + b\left(\frac{M}{Y}\right) \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث تمثل (R/Y) الأيرادات المحلية كنسبة من الناتج المحلي، (M/Y) المستوردات كنسبة من الناتج المحلي (مؤشر لدرجة الأنفتاح الاقتصادي)، a, b معاملات التقدير.

---

(19) Roe, A. R, "The Government Revenue Share in Poorer African Countries, Acoment", Economic Journal, No.1 (1968) pp. 479.

(20) Roe, R. A., (1968), op. cit., P. 480.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

إن انطباق فرضية هنريكس يتطلب وجود علاقة ايجابية وذات دلالة احصائية بين موشر درجة الأنفتاح الأقتصادي ونصيب الايرادات الحكومية في الناتج المحلي.

وبأستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) أمكن تقدير المعادلة رقم (١) على الأقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧، حيث ظهرت النتائج على النحو التالي:-

$$\frac{R^*}{Y} = 0.185525 + 0.1128123\ \frac{M}{Y}$$

(4.3638) (2.1873)

$R^2 = 0.3819,\ R^{-2} = 0.3494,\ D.W^{**} = 1.78$

ويلاحظ من نتائج الأختبار الأحصائي وجود علاقة ايجابية وذات دلالة أحصائية عند مستوى معنوية (٥٪) ما بين درجة الأنفتاح الأقتصادي ونسبة الأيرادات المحلية من الناتج المحلي الأردني. ويبدو أيضاً أن (٣٨٪) من التغيرات التي طرأت على الأيرادات المحلية تجد تفسيرها بالتغيرات التي طرأت علي درجة الأنفتاح الأقتصادي في الأردن خلال الفترة محل الدراسة. وهذه النتائج تبدو مقبولة نظراً لأرتفاع حجم المستوردات في الاردن والتي تشكل مجالاً خصباً لفرض الضرائب الجمركية. ولكن ما يهمنا هنا هو التحقق فيما إذا كان لأرتفاع درجة الأنفتاح الأقتصادي في الاردن دوراً في تفسير نسب الأنفاق العام التي سادت الأردن عبر الفترة محل الدراسة. ولتحقيق هذا الغرض، تم أستخدام النموذج رقم (١) السابق بعد أن تم إحلال نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي (G/Y) محل المتغير المعتمد (R/Y) في المعادلة السابقة، وذلك على النحو التالي:-

$$\frac{G}{Y} = a + b\left(\frac{M}{Y}\right) \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

---

* * أختبار معامل داربون-واتسون يشير الى عدم وجود ارتباط سلسلي في النموذج.

* تم تقديرها بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الأحصائي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويلاحظ على النموذج رقم (٢) أستثنائه للصادرات الأردنية من تعريفه لدرجة الأنفتاح الأقتصادي، وأعتباره فقط للمستوردات (كنسبة من الناتج المحلي) كمؤشر لدرجة الأنفتاح الأقتصادي في تفسير نسب الأنفاق العام في الأردن. والمنطق وراء ذلك فيعود الى أعتماد الأيرادات المحلية في الأردن على حجم المستوردات والتي تشكل مجالاً خصباً لفرض الضرائب الجمركية، في حين أن الأعتماد على الصادرات الأردنية لزيادة الأيرادات الضريبية غير المباشرة يكاد يكون محدوداً، نظراً لحاجة الصادرات الاردنية الى المنافسة في الأسواق الخارجية. وبالتالي فأن تعريف درجة الأنفتاح الاقتصادي لكي تشمل الصادرات الأردنية بالاضافة الى المستوردات، سوف يترتب عنه إعطاء المستوردات والصادرات أهمية متساوية في زيادة الأيرادات الضريبية، وهذا من شأنه أن يقلل من درجة الأرتباط ما بين الأيرادات المحلية ودرجة الانفتاح الأقتصادي من جهة، ومن درجة الأرتباط ما بين درجة الأنفتاح الاقتصادي والنفقات العامة من جهة اخرى.

وبأستخدام طريقة المربعات الصغرى، أمكن تقدير المعادلة رقم (٢) على الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧ حيث ظهرت النتائج على النحو التي يعكسها الجدول التالي:-

جدول رقم (٩-٣)

يبين أثر درجة الأنفتاح الأقتصادي على النفقات

العامة في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧

رقم	عدد السنوات	المتغير المعتمد	المتغير المستقل	الثابت	معامل المتغير المستقل	قيمة (ت)	* * معامل داربون وواتسون	معامل التحديد R^2
١	٢١	G/Y	M/Y	٠.٤٢٧١	٠.١٩٩٦٠	٢.٠٢٤٩٢ *	١.٨٦٠٨	٠.٤٨٠٩١
٢	٢١	G/Y	M+X/Y	٠.٤٢٧١	٠.١٦٨٦٢	١.٩٧٥٤٧ * *	١.٩١٨٧	٠.٤٧٣١٨
٣	٢١	G/Y	X/Y	٠.٥١٤٤	٠.٣١٨٠	٠.٧٧٦٨٧	٢.١٢٤٨	٠.٤٢٣٤

المصدر: أحتسب بالآعتماد على البيانات الواردة في الملحق الاحصائي.

: * ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٥٪

: * * ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٦٪.

: تم التعديل لمشكلة الأرتباط السلسلي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكما هو ملاحظ من الجدول السابق، وكما تعكسه النتيجة رقم (١) والتي تمثل نتيجة تقدير المعادلة رقم (٢) المشار اليها سابقاً، إلى أن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ ما بين درجة الأنفتاح الأقتصادي (M/Y) ونسبة النفقات العامة (G/Y). كما يشير معامل التحديد (R^2) الى أن (٤٨٪) من التغيرات التي طرأت على نسبة النفقات العامة في الأردن تجد تفسيرها في التغيرات التي طرأت على درجة الانفتاح الاقتصادي (M/Y). وبأعادة تقدير المعادلة رقم (٢) وبأفتراض عدم خطية العلاقة ما بين درجة الأنفتاح الاقتصادي (M/Y) ونسبة النفقات العامة (G/Y)، فأنه لم يطرأ هناك أي تغير على النتائج السابقة، إذ لا زالت إشارة معامل درجة الانفتاح الأقتصادي المقدرة موجبة وذات دلالة أحصائية في تفسير نسبة النفقات العامة، وكما هو مبين من النتيجة رقم (١) في الجدول رقم (١٠-٣).

وبأجراء تعديل على تعريف درجة الأنفتاح الأقتصادي لكي تشمل الصادرات الاردنية بالاضافة الى المستوردات (M + X/Y)، وبأعادة تقدير المعادلة رقم (٢) المشار اليها سابقاً بصورة خطية وغير خطية أمكن الحصول على النتيجة رقم (٢) في الجدولين رقم (٩-٣) و (١٠-٣). وكما هو ملاحظ من النتيجة رقم (٢) في الجدول رقم (٩-٣) الى أن تعديل درجة الانفتاح الاقتصادي لكي تشمل حصة الصادرات والمستوردات في الناتج المحلي، قد أدى الى خفض معامل التحديد (R^2)، كما أدى ذلك الى إنخفاض قيم (t) ستيودنت. كذلك يظهر من النتيجة رقم (٢) في الجدول رقم (١٠-٣) (علاقة غير خطية) الى أن تعديل درجة الأنفتاح الأقتصادي على الصورة المشار إليها سابقاً، قد أدى الى غياب الدلالة الأحصائية لمعامل درجة الأنفتاح الاقتصادي (M + X/Y) في تفسير نسبة النفقات العامة. أما سبب ذلك فيعود وكما ذكرنا سابقاً الى أن تعريف درجة الأنفتاح الأقتصادي لكي تشمل الصادرات والمستوردات، سوف يترتب عنها إعطاء الصادرات والمستوردات نفس الأهمية في زيادة الأيرادات المحلية، وهذا من شأنه أن يقلل من درجة الأرتباط ما بين الايرادات المحلية ودرجة الأنفتاح الأقتصادي من جهة، ومن درجة الأرتباط ما بين درجة الأنفتاح الأقتصادي والنفقات العامة من جهة أخرى، ومما يؤكد ذلك فشل نسبة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصادرات من الناتج المحلي (X/ Y) في تفسير نسبة النفقات (G/ Y)، وكما تعكسها النتيجة رقم (٣) في الجدولين (٩-٣) و (١٠-٣).

في ضوء النتائج السابقة، يمكن القول بأن درجة الأنفتاح الأقتصادي مقاسة بنسبة المستودرات من الناتج المحلي الأجمالي في الأردن تعتبر مسؤولة في جزء منها عن التغيرات التي طرأت على نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الأجمالي في الاردن خلال الفترة محل الدراسة. وهذه النتيجة تبدو مقبولة لسبب واحد وهو أن غالبيبة الايرادات المحلية في الأردن تتأتى من الضرائب غير المباشرة، وخاصة الضرائب الجمركية منها.

جدول رقم (١٠-٣)

يبين أثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النفقات العامة في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧(غير خطي).

رقم النتيجة	عدد السنوات	المتغير المعتمد	المتغير المستقل	الثابت	معامل المتغير المستقل	قيمة (ت)	معامل داربون وواتسون	معامل التحديد R^2
١	٢١	Log G/y	Log M/y	-٠,٤٩٣٦	٠,٢٠٨٩	١,٩٥٧٧*	١,٨٢٤٥	٠,٤٢٦٩
٢	٢١	Log G/y	Log M/y	-٠,٨٠٤١	٠,٣٤٨٦	٦٨٤	١,٩٦٦	٠,٣٦٤٠
٣	٢١	Log G/y	Log M/y	-٠,٣٧٨٨	٠,٠٩٩٦	١,٣٥٠٣	٢,٠٨٦٩	٠,٣٨٧١

المصدر: أحتسب بالأعتماد على البيانات الأحصائية الواردة في الملحق الأحصائي.

: * ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٦٪.

: - تم التعديل لمشكلة الترابط السلسلي.

: - المعادلات المقدرة هي معادلات غير خطية.

إن قبول درجة الأنفتاح الأقتصادي (المستوردات كنسبة من الناتج المحلي) في تفسير إرتفاع نسب الأنفاق العام في الأردن يترتب عنه عدة مضامين بالنسبة للاقتصاد الأردني بشكل عام، وللنفقات العامة بشكل خاص على المدى البعيد وهي:-

أولاً: أنه في ظل ما يعانية الأردن من محدودية موارده المالية والمادية، وفي ظل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المعاناة الصعبة التي اخذت تواجه الأردن في حصوله على الأيرادات الخارجية مؤخراً، فانه من المتوقع تزايد اعتماد الحكومة على الايرادات غير المباشرة في تمويل نفقاتها العامة.

ثانياً: أنه لابد في حالة أي انخفاض حاد في نسبة المستوردات (كفرض حضر على الأستيراد أو تحول سريع في اذواق المستهلكين)، أن يطرأ هناك إنخفاض حاد في حصيلة الأيرادات الحكومية المحلية، الامر الذي سوف يشكل ضغطاً على قدرة الدولة في مجال الأنفاق، وهذا قد يستدعي اللجوء الى القروض الخارجية، ومن ثم تزايد النفقات العامة على المدى الطويل، او توقيف وتأجيل تنفيذ مشاريع خط التنمية الأقتصادية، ومن ثم التأثير سلبياً على مسيرة التنمية الاقتصادية.

واخيراً، أنه لابد وأن يطرأ هناك تحّول على تركيب المستوردات في مسار التطور الأقتصادي من إستيراد السلع الغذائية الى استيراد المواد الأولية والرأسمالية اللازمة لعملية التصنيع، وهذه الأخيرة تتطلب خفض معدلات التعرفة الجمركية عليها، وذلك لضمان المحافظة على معدل الحماية الفعلي للانتاج المحلي من جهة، وتسريع عملية التنمية الأقتصادية من جهة أخرى. وهذا ما يترتب عنه أن الأستمرار في الأعتماد على الأيرادات غير المباشرة (الضرائب الجمركية بشكل خاص) في تمويل الأنفاق العام على المدى البعيد سوف يكون معوقاً لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. من هنا نرى أنه لكي تتمكن الأيرادات الحكومية من مجاراة النفقات العامة على المدى البعيد، دون المساس بمسيرة التنمية الأقتصادية، فأنه من الضروري أن توجه الحكومة سياستها الضريبية بحيث ترفع معدلات الرسوم الجمركية على السلع الكمالية التي تشكل مجالاً خصباً للأيرادات وإعفاء او خفض الرسوم الجمركية عن السلع الرأسمالية والمواد الأولية اللازمة لعملية التصنيع، وهذا الآخير قد يترتب عنه مواجهة الحكومة لبعض المصاعب المالية على المدى القصير، ولكن هذه الصعوبات يمكن التغلب عليها على المدى الطويل من خلال ما سوف تغله المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية من ايرادات ضريبية مباشرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٠٣ المبحث الثالث
تفسيرات أخرى (Other Explantions)

كان لتعمق الباحثين في دراساتهم للعوامل المقررة لنمو النفقات العامة، أن ظهرت هناك تفسيرات جديدة أرتكز الجزء الأكبر منها على عوامل غير أقتصادية يُصعب قياسها كمياً [١]. وفي هذا المبحث سوف نركّز فقط على دراسة أهم تلك التفسيرات، والتي نعتقد بأن لها دوراً هاماً في تفسير نمو الأنفاق العام في الاردن.

١٠٣٠٣ العوامل الديموغرافية

أجمعت العديد من الدراسات التي تناولت دراسة ظاهرة زيادة النفقات العامة على أهمية العوامل الديموغرافية بصورة خاصة في أقرار مستوى وتركيب النفقات العامة [٢]. وفي هذا الصدد يرى (Goffman and Mahar) أن تركيب السكان ومعدل زيادته السنوية وخاصة ارتفاع نسبة الشباب فيه، يعتبر من العوامل الدافعة الى زيادة النفقات العامة وذلك لأسباب عديدة منها، أن حجم السكان ومعدل زيادته السنوية لابد وأن يلعب دوراً كبيراً في تحديد الحدود العليا لاحتياجات أي مجتمع من الخدمات العامة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأن هناك الكثير من الاحتياجات العامة التي ترتبط أرتباطاً وثيقاً ببعض القطاعات السكانية دون البعض الأخر، فالحاجة الى الخدمات التعليمية والصحية مثلاً ترتبط بالتوزيع العمري للسكان اكثر من ارتباطها بحجم السكان الفعلي، وكذلك الأمر بالنسبة لخدمات النقل والمواصلات، وخدمات البنى التحتية الأساسية، والتي ترتبط بالتوزيع الجغرافي للسكان اكثر من ارتباطها بحجم السكان الفعلي[٣].

---

(١) من أبرز تلك التفسيرات هي: العوامل السياسية والتغيرات التكنولوجية. للمزيد من التفصيل عن ذلك أنظر في:-

R. A. Musgrave and Musgrave, P. B, (1984), op. cit., pp. 146-155.

(2) A. R. Prest, op. cit., pp. 14-15.

(3) GoffMan and Mahar (1971), op. cit., pp. 67-69.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في الواقع إن طبيعة العلاقة ما بين حجم السكان وحجم النفقات لا تتوقف على معدل الزيادة السكانية، والتوزيع العمري والجغرافي للسكان فحسب، بل أيضاً على طبيعة ونوعية السلع العامة اللازمة لمواجهة الزيادة السكانية. وفي هذا الصدد أكد بعض أساتذة المالية العامة على ضرورة التميز ما بين السلع العامة التامة (Pure) والسلع الشبه عامة (quasi) عند تقدير أثر الزيادة السكانية على النفقات العامة، وذلك لامتياز السلع الأولى عن الثانية بخاصية عدم الأستثناء في الأستهلاك، أي أن زيادة أستهلاك فرد من هذه السلع لا يؤثر على استهلاك الأخرين منها، وبالتالي فأن زيادة السكان قد لا يترتب عنها زيادة في الانفاق الحكومي على السلع العامة التامة وذلك بعكس السلع الشبه عامة والتي يزداد الأنفاق الحكومي عليها تبعاً للزيادة في السكان(٤).

وللوقوف على أثر العوامل الديموغرافية في النفقات العامة في الأردن، فأن ذلك يتطلب اولاً الوقوف على معدلات النمو السكاني، والتوزيع العمري والجغرافي للسكان، هذا بالأضافة الى التعرف على نوعية السلع والخدمات العامة التي تمولها الحكومة الأردنية.

إن المتفحص لنوعية السلع والخدمات التي تمولها الحكومة الأردنية، وكما يعكسها التقسيم الوظيفي للنفقات العامة في الجدول رقم (١١) في الملحق الاحصائي، يجدها في الواقع تشبه الى حد كبير خصائص السلع الخاصة وكما هو الحال في الخدمات التعليمية والصحية، وخدمات النقل والمواصلات، والخدمات الأدارية التي يُفترض أن يزداد الطلب عليها مع الزيادة السكانية، وحتى في الخدمات الدفاعية والتي تعد من قبيل السلع العامة التامة، فأن زيادة السكان لابد أن تؤدي الى زيادة النفقات الدفاعية نظراً لسيادة نظام الخدمة العسكرية الالزامية في الأردن.

---

(٤) من الأمثلة على السلع العامة التامة النفقات الدفاعية والأمنية، ومن الأمثلة على السلع الشبه عامة، النفقات التعليمية والصحية. للمزيد من التفصيل أنظر في:-

Brown, G.V. and P. M. Jackson (1986), op. cit., pp. 114-115.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما بالنسبة لخصائص السكان في الأردن، والتي تم التطرق اليها في الفصل السابق، فتشير الى أن معدلات النمو السكاني في الأردن تعتبر من أعلى المعدلات في العالم (٣.٨٪)، وأن التوزيع العمري للسكان يمتاز بأرتفاع نسبة صغار السن فيه (أرتفاع نسبة من هم في سن التعليم)، وبتركّز السكان في المناطق الحضرية وخاصة في مدينة عمان. وهذه الخصائص السكانية بلا شك تؤدي الى خلق ظروف دافعة الى زيادة النفقات العامة وخاصة في مجال الأنفاق على الخدمات التعليمية والصحية(٥).

وتتضح أثر الزيادة السكانية على النفقات العامة في الأردن وخاصة ما بعد الاحتلال الأسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧. فقد أدى الأحتلال الأسرائيلي للاراضي العربية الى إحداث هجرات قسرية الى الأردن أدت بدورها الى زيادة مفاجئة في أعداد السكان الأمر الذي ترتب عنه زيادة الضغط على المرافق العامة وفرص العمل مما حدا بالحكومة الأردنية الى التوسع في نفقاتها العامة لمواجهة متطلبات الزيادة السكانية المفاجئة، فزاد الأنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة) من ٦ مليون دينار في المتوسط خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٦٦ الى ٩.٦ مليون دينار في عام ١٩٦٧، كما أرتفع حجم الأنفاق على الأدارة العامة من ٣.٥ مليون دينار في عام ١٩٦٦ الى ١١.٥ مليون دينار في عام ١٩٦٧ (٦). وهذه الأرقام بلا شك تعكس مدى التطور المباشر الذي طرأ على هذه النفقات كحالة مرافقة للزيادة السكانية المفاجئة.

ويمكن تتبع أثر الزيادة السكانية على النفقات التعليمية من خلال دراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (١١-٣) التالي. وكما هو ملاحظ من الجدول، فأن

---

(٥) في دراسة أجريت حول تقدير الطلب على الخدمات التعليمية والصحية في الأردن، وجد بأن الزيادة السكانية تلعب الدور الأكبر في زيادة الطلب على هذه الخدمات في الأردن، للمزيد من التفصيل أنظر في:-
دائرة الأحصاءات العامة، السكان والتنمية في الأردن، ١٩٨٥، ص ٤١ و ص ٤٩.

(٦) البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية، ١٩٦٤-١٩٨٣، جدول ٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هناك علاقة وثيقة ما بين حجم السكان والأعداد المطلقة للطلبة في المؤسسات التعليمية إذ كلما زاد عدد السكان كلما زاد عدد من يجب التحاقهم بالتعليم خاصة وأن اكثر من نصف سكان الأردن تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، أي في سن التعليم الالزامي [٧]. إن تزايد أعداد الطلبة كحالة مرافقة للتزايد السكاني في الأردن أستوجبت تزايد المبالغ الواجب تخصيصها لتمويل أجور المعلمين والعاملين في قطاع التربية، وتمويل بناء المرافق المدرسية وأستئجارها فزاد الانفاق الحكومي على التعليم من (٦،١٤٩) مليون دنيار في عام ١٩٧٠ الى (٧٧) مليون دينار في عام ١٩٨٦.

جدول رقم (١١-٣)

التطور الكمي في التعليم لسنوات مختلفة

السنوات	عدد السكان (١)	عدد الطلبة (٢)	عدد المعلمين (٣)	الانفاق على (٤) التعليم (مليون)	عد الطلبة ٪ كنسبة من السكان	عدد الطلبة لكل معلم	حصة الطالب من النفقات التعليمية (دينار)
١٩٧١/١٩٧٠	١٥٠٠٠٠٠	٣٨٧٨٨٦	١١٨٦٢	٦،١٤٩	٢٥،٨	٣٢،٧	١٥،٨٥
١٩٨١/١٩٨٠	٢٢٢٠٠٠٠	٧٧٨٧٣٣	٢٥٣٣٣	٣٩،٦٦٨	٣٥،١	٢٦،٥	٥٠،١٧
١٩٨٧/١٩٨٦	٢٧٩٠٠٠٠	٩١١٩٤٥	٣٩٦،٧	٧٧٠٠٠٠	٣٣،٠	٢٣،٢	٨٣،٧٠

المصدر:-

العمود رقم (١) من الجدول رقم (٦) في الملحق الأحصائي، العمود رقم (٢) و (٣) و (٤) من وزارة التربية والتعليم، التقارير الاحصائية السنوية التربوية.

ويتضح من الجدول السابق الى أن مرونة نصيب الطالب من النفقات التعليمية بالنسبة لعدد الطلبة قد بلغت (١،٤) خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧، أو بعبارة أخرى كانت النفقات التعليمية تتزايد بنسبة أعلى من زيادة عدد الطلبة. وبما أن

---

(٧) انظر في الخصائص السكانية في الفصل السابق.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

زيادة عدد الطلبة هي من نتاج الزيادة السكانية فأن الزيادة السكانية لا بد وان تكون المسوؤلة عن الجزء الأكبر من زيادة النفقات التعلمية.

اما بالنسبة لاثر الزيادة السكانية على النفقات الصحية، فتشير دراسة لدائرة الأحصاءات العامة الى أنه في حالة افتراض أن الزيادة في الطلب على الخدمات الصحية تسير وفق الزيادة السكانية لعام ١٩٨٥، فأن الطلب على الخدمات الصحية في عام ٢٠٠٠ سوف يزداد بنسبة (٤ . ٧٠٪) كما كان علية في عام ١٩٨٥[٨].

وبمقارنة تطور نصيب الفرد من النفقات العامة بتطور النفقات العامة بصورتها الكلية وجد أن معدل الزيادة في الأول يقل عن معدل الزيادة في الثاني، مما يعني ذلك أن جزءاً من الزيادة الحاصلة في النفقات العامة على الأقل مردّها الزيادة السكانية السريعة السائدة في الأردن[٩]. ويمكن الوقوف على مقدار الزيادة في النفقات العامة التي تذهب لمواجهة الزيادة السكانية وفقاً للطريقة التي درج على استخدامها كُتاب المالية العامة. وتقوم هذه الطريقة على أستبعاد أثر أرتفاع الاسعار على النفقات العامة كخطوة أولى، أي أحتساب النفقات العامة بالأسعار الثابتة، ومن ثم يتم أستبعاد أثر الزيادة الحاصلة في النفقات العامة نتيجة الزيادة الحاصلة بالسكان من خلال أستخراج نصيب الفرد من النفقات العامة في سنة الأساس ثم حساب التغير الحاصل في السكان عن سنة الأساس وبضرب هذين المؤشرين نحصل على الزيادة في النفقات العامة التي تذهب لمواجهة الزيادة السكانية[١٠].

ولبيان أثر الزيادة السكانية على النفقات العامة في الأردن وفقاً للطريقة السابقة يكفي فقط أن نأخذ الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧، وأعتبار عام ١٩٨٠ كسنة أساس

---

(٨) دائرة الأحصاءات العامة، السكان والتنمية في الأردن، عمان،١٩٨٥، ص٤٠٣.

(٩) جدول (٧) و (١٠) في الملحق الأحصائي.

(١٠) أنظر في أستخدام تلك الطريقة في:

العلي، عادل وكداوي، طلال، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الاول، المقدمة في المالية العامة والنفقات العامة (دار الكتب للطباعة والنشر)، العراق، ١٩٨٨، ص ص ١٥٦-١٥٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في التقدير. والجدول رقم (١٢-٣) التالي يبين أثر الزيادة السكانية على النفقات العامة في الأردن خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧.

جدول رقم (١٢-٣)

يبين أثر الزيادة السكانية على النفقات

العامة في الأردن خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧

السنة	النفقات العامة باسعار عام ١٩٨٠ (١)	السكان مليون نسمة (٢)	متوسط نصيب الفرد من الانفاق ٣=١ ÷ ٢ (دينار)	التغير في السكان عن سنة ١٩٨٠ (٤)	الزيادة في النفقات العامة بسبب الزيادة السكانية (مليون) ٥ = ٣ × ٤
١٩٨٠	٥٦٣,١٤	٢,٢٢	٢٥٣,٦	-	-
١٩٨١	٦٠٠,٨٣	٢,٣٢	٢٥٨,٩	٠,١	٢٥,٨٩
١٩٨٢	٥٩٩,٤٣	٢,٤١	٢٤٨,٧	٠,٠٩	٢٢,٤
١٩٨٣	٥٨٠,٤٧	٢,٤٩	٢٣٣,١	٠,٠٨	١٨,٦
١٩٨٤	٥٧١,١٦	٢,٥٩	٢٢٠,٥	٠,١	٢٢,١
١٩٨٥	٦١٩,٧٥	٢,٦٩	٢٣٠,٤	٠,١	٢٣,٠
١٩٨٦	٧٥٤,٨٧	٢,٧٩	٢٧٠,٥	٠,١	٢٧,١
١٩٨٧	٧٤٥,٢٢	٢,٨٩	٢٥٧,٩	٠,١	٢٧,٦
متوسط					٢٠,٨

المصدر: عمود (١) الجدول رقم (٧) في الملحق الاحصائي.

: عمود (٢) الجدول رقم (٦) في الملحق الاحصائي.

: بقية الأعمدة تم احتسابها من قبل الباحث.

٢٠٣٠٣ الروتين الحكومي

إحدى التفسيرات المحتملة لنمو النفقات العامة في الأردن، يمكن ردها الى الروتين الحكومي الذي درجت عليه الحكومات المتعاقبة في الأردن، والمتمثل بتقرير

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مستويات نفقاتها العامة إستناداً لمستويات إنفاقية سادت في الماضي، ودون أن يكون ذلك وفقاً للحاجة الحقيقية للانفاق. أو بعبارة أخرى أصبحت الأنماط والعادات الأنفاقية الحكومية في الأردن قريبة من مفهوم النظريات الحديثة في الاستهلاك الخاص، والتي جعلت من مستويات الاستهلاك الحالية دالة في مستويات الاستهلاك في الفترة السابقة.

وللتحقق فيما إذا كانت مستويات الأنفاق العام الحالية قد أرتبطت بمستويات الأنفاق التي سادت في فترات سابقة، تم أستخدام طريقة المربعات الصغري في تقدير معادلة خط إنحدار ربطت ما بين نسبة النفقات من الناتج المحلي الأجمالي في الفترة السابقة للسنة قيد البحث ونسبة النفقات العامة من الناتج المحلي للسنة قيد البحث او بعبارة إتخذت المعادلة الشكل التالي:-

$$\left(\frac{G^*}{y}\right)_t = a_0 + b_1 \left(\frac{G}{y}\right)_{t-1}$$

حيث $\left(\frac{G}{y}\right)_t$ تمثل نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي في الفترة t ، $\left(\frac{G}{y}\right)_t$ تمثل نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي للسنة السابقة للسنة قيد البحث حيث ظهرت النتائج على النحو التالي:

$$\left(\frac{G}{y}\right)_t = 0.188728 + 0.662876 \left(\frac{G}{y}\right)_{t-1}$$

(1.9318) (3.77210)

$$R^2 = 0.441, \quad \bar{R}^2 = 0.411, \text{ D.W} = 2.875$$

من النتائج السابقة، نلاحظ أن هناك علاقة ايجابية وقوية نسبياً ما بين مستوى النفقات العامة الحالية وذلك المستوى الذي ساد في الفترة السابقة. كذلك يظهر من خلال اختبار (t) ستيودنت الى أن معامل النفقات العامة في الفترة السابقة $\left(\frac{G}{y}\right)_{t-1}$ قد كان ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ١٪. كما يشير معامل

---

* قدرت بالأعتماد على البيانات الواردة في الملحق الأحصائي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التحديد (R^2) الى أن (٤٤٪) من التغيرات التي طرأت على نسبة النفقات العامة في الفترة الحالية تجد تفسيرها في التغيرات في نسبة النفقات العامة في الفترة السابقة. وبافتراض عدم خطية العلاقة، فانه لم يطرأ هناك أي اختلاف في النتائج السابقة إذ بقيت $\left(\frac{G}{Y}\right)_{t-1}$ ذات دلالة احصائية في تفسير نسبة النفقات العامة(١١)

مما تقدم نخلص الى أن الروتين الحكومي الذي درجت عليه الحكومات الأردنية والمتمثل بتقرير مستويات إنفاقها إعتماداً على المستويات السابقة، يلعب دوراً مهماً في تفسير نسب الأنفاق العام السائد في الأردن. ولكن الشيء الملفت للأنتباه هنا والذي يقتضي ضرورة الأشارة له وهو إن الأعتماد على مستويات الأنفاق السابقة في تقرير مستويات النفقات المستقبلية ودون أن يتم تقرير ذلك وفقاً لحاجات المجتمع، لابد وأن يؤدي الى استمرار تزايد النفقات العامة وخاصة إذا كانت النفقات المتحققة في فترات سابقة هي نفقات غير منتجة (نفقات دفاعية وأمنية وادارية مثلاً).

٣.٣.٣ تضخم عدد العاملين في الجهاز الأداري الحكومي

أدى التوسع في وظائف الحكومة الأردنية ومهامها الى اتساع جهازها الأداري، وأرتفاع عدد العاملين فيه ورافق ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتسهيل مهة هذا الجهاز. وهذا التوسع أدى بلا شك، إلى زيادة أجمالي النفقات العامة سواء كان ذلك في صورة زيادة في حجم الأجور والمرتبات المدفوعة الى العاملين في الجهاز الحكومي، أو في صورة زيادة في حجم المشتريات الحكومية من السلع اللازمة لأنجاز وظائفها قديمها وجديدها. والجدول رقم (١٣-٣) يعكس مدى التطور الهائل الذي طرأ على عدد العاملين في الجهاز الحكومي خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧. وكما هو واضح من الجدول، فقد شهد الجهاز الحكومي في

---

(11) $\text{Log } (G/Y)_t = -0.180418 + 0.69478 \text{ Log } (G/Y)_{t-1}$

(-1.72102) (4.10234)

$R^2 = 0.483$, $R^{-2} = 0.454$, D. W = 2.064.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لأردن تزايداً مستمراً في عدد الموظفين إذ ارتفع عددهم من (٤٢٦٤٦) عامل في عام ١٩٧٦ الى (٨٨٣٤٦) عامل في عام ١٩٨٧، كما ساهم هذا الجهاز في المتوسط في توظيف ما نسبته (١٤.٣٪) من اجمالي العمالة الأردنية خلال نفس الفترة. وبمقارنة النسبة السالفة الذكر بنسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في اجمالي الأردنية وكما يعكسها الجدول رقم (٣) في الملحق الأحصائي، نجد أن الجهاز الحكومي قد استئثر بالمرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات في مجال استيعابه للعمالة الأردنية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار العدد الهائل للعاملين في القطاع الحكومي العسكري (الجيش والأمن) فأن القطاع الحكومي يعتبر الموظف الرئيسي للعمالة في الأردن، إذ يبين الجدول رقم (٣) في الملحق الأحصائي أن قطاع الخدمات الاجتماعية والادارة العامة والدفاع (والذي يمكن اعتباره كموشر لمساهمة الحكومة في اجمالي العمالة الأردنية) قد ساهم بالمتوسط بما نسبته (٤٥.٥٨٪) في اجمالي العمالة في الأردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.

ان ذلك التزايد السريع والهائل في اعداد العاملين في القطاع الحكومي لا بد وان يؤدي إلى تزايد في مدفوعات الحكومة الاردنية سواء كان ذلك في صورة أجور ورواتب، أو في صورة شراء المستلزمات السلعية والخدمية المرافقة لتزايد أعداد الموظفين من أجور نقل وعلاوات سفر الى شراء أجهزة والات واثاث ولوازم (نفقات ادارية). ويبين الجدول رقم (١٣-٣) مدى الارتباط الوثيق ما بين تزايد اعداد العاملين في الجهاز الحكومي وتزايد حجم الأنفاق الحكومي على الرواتب والأجور، اذ ارتفع الأنفاق الحكومي على الأجور والرواتب والعلاوات من (٤١.٥٠٣) مليون دينار في عام ١٩٧٦ الى (١٣٥.٤٧٥) مليون دينار في عام ١٩٨٧. كما سجلت النفقات الأدارية أيضاً ارتفاعاً ملحوظاً إذ ارتفعت من (١٩.٢٣٢) مليون دينار في عام ١٩٧٦ الى (٥٠.١٥٧) مليون دينار في عام ١٩٨٧، واذا أضفنا النفقات الادارية الى الأنفاق الحكومي على الأجور والرواتب والعلاوات فأن نسبة هذه النفقات في اجمالي النفقات الجارية تكون قد شكلت في المتوسط (٢٩٪) خـــلال الفترة ١٩٧٦-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٣-٣) *

تطور أعداد العاملين في الدوائر والوزارات الحكومية ونسبتهم الى اجمالي العاملين الأردنيين وتطور الأجور والرواتب والعلاوات والنفقات الأدارية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٧.

السنة	(١) عدد العاملين في الدوائر والوزارات الحكومية	(٢) عدد العاملين في الدوائر الحكومية كنسبة من اجمالي العمالة	(٣) الاجور والرواتب والعلاوات (مليون دينار)	(٤) النفقات الادارية* * (مليون دينار)	(٤+٣) كنسبة من اجمالي النفقات الجارية
١٩٧٦	٤٢٦٤٦	١١,٨	٤١,٥٠٣	١٩,٢٣٢	٣٢,٦
١٩٧٧	٤٩٧٢٢	١٣,٤	٣٧,٧١٤	٢٠,٨٧٣	٢٧,٥
١٩٧٨	٥٦٧٧٨	١٥,٠	٤٣,٧٤٢	٢٥,٣٢٥	٢١,٥
١٩٧٩	٦٠٨٦٥	١٥,٥	٥٨,٩١٠	٢٨,٧٠٣	٢٦,٠
١٩٨٠	٦٥٠٤١	١٦,٠	٦٨,٠٣٤	٣٣,٧٢١	٣٠,٢
١٩٨١	٦٦٢٠٧	١٥,٨	٨١,١٩١	٣٧,٥٧٧	٣٠,٣
١٩٨٢	٧٠٥٤٠	١٧,٠	٨٨,٦٣٤	٤٢,٠١٣	٢٩,٥
١٩٨٣	٧١٧٣٤	١٦,١	٩٥,٨١٥	٤٠,٢٩٢	٣٠,٠
١٩٨٤	٧٤٤٥٧	١٦,٢	١٠١,٠٧٨	٤٤,١٤١	٢٩,٧
١٩٨٥	٧٧٧٠٥	١٦,٥	١١٢,٨٠٨	٥٠,٥٨١	٣٠,١
١٩٨٦	٨٢٤٦٤	١٦,٧	١٢٥,٤٢٩	٤٩,٧٨٧	٣٠,٧
١٩٨٧	٨٨٣٤٦	١٧,٤	١٣٥,٤٧٥	٥٠,١٥٧	٣٠,٨
متوسط		١٤,٣			٢٩,٠

المصدر: العمود (١): ديوان الخدمة المدنية، التقرير الأحصائي السنوي لعام ١٩٨٧.
العمود (٢): أحتسب بالأعتماد على الجدول رقم (٢) في الملحق الأحصائي.
العمود (٣) و (٤): البنك المركزي النشرات الاحصائية الشهرية، أعداد متنوعة.

* * تشمل نفقات أجور النقل وعلاوات السفر والبرق والبريد والكهرباء والماء واجهزة والات واثاث ولوازم (ومتفرقة).

* لا تتوفر بيانات احصائية عن الأنفاق الحكومي على الأجور والعلاوات للفترة السابقة لعام ١٩٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٩٨٧، وكما هو مبين من الجدول السابق. وللوقوف على مقدار الزيادة التي أحدثها التوسع الحكومي في استخدام العاملين على النفقات الجارية في كل سنة من سنوات الفترة محل الدراسة، تم في الجدول رقم (١٤-٣) التالي تقدير التغير الحاصل في نفقات الاجور والرواتب والنفقات الادارية (والتي ترتبط ارتباطاً ايجابياً بزيادة العاملين) والتغير الحاصل في اجمالي النفقات الجارية في كل من سنوات الفترة. وبقسمة التغير الحاصل في نفقات الأولى على التغير الحاصل في النفقات الجارية يمكن استخراج ما ساهمت به زيادة الاجور والرواتب والنفقات الادارية (أو نقصها) من أجمالي الزيادة (أو النقص) في النفقات الجارية في كل سنة من سنوات الفترة محل الدراسة.

جدول رقم (١٤-٣)

أثر زيادة الأنفاق الحكومي على الاجور والرواتب والنفقات الادارية -كحالة مرافقة لتزايد العاملين في القطاع الحكومي- على زيادة النفقات الجارية في الأردن للفترة ١٩٧٧-١٩٨٧.

السنة	(١) التغير في النفقات الجارية بالزيادة أو النقص	(٢) التغير في نفقات الاجور والنفقات الادارية	٢ ÷ ١ (٪)
١٩٧٧	٩,٦٩٣	٢,١٤٨-	٢٢,١-
١٩٧٨	١٧,٣٠٤	١٠,٤٨	٦٠,٥
١٩٧٩	١٠٨,٤٤	١٨,٥٤٦	١٧,١
١٩٨٠	١٤,٧١٨	٩,١٢٤	٦١,٩
١٩٨١	٥٥,٤١٥	١٧,٠١٣	٣٣,٠
١٩٨٢	٥١,٥	١١,٨٧٩	٢٣,٠
١٩٨٣	١٠,٧٠٧	٥,٤٦	٥٠,٩
١٩٨٤	٣٤,٤١٧	٩,١١٢	٢٦,٤
١٩٨٥	٥٤,٤١٨	١٨,١٧	٣٣,٤
١٩٨٦	٢٨,٠١٦	١١,٨٢٧	٤٢,٢
١٩٨٧	٣٢,١٢٨	١٠,٤١٦	٣٢,٣
متوسط			٣٢,٦

المصدر: أحتسب بالاعتماد على الجدول رقم (١٣-٣) السابق والجدول رقم (٧) في الملحق الاحصائي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويتضح من خلال نظرة سريعة على الأرقام التي يحتويها الجدول السابق الى أنه باستثناء عام ١٩٧٧ فقد أدت الزيادة في الأنفاق الحكومي على الرواتب والأجور والشؤون الادارية الى زيادة اجمالي النفقات الجارية في كل سنة من سنوات الفترة محل الدراسة. فمثلاً في عام ١٩٧٨ أزاد الأنفاق الحكومي على الأجور والرواتب والعلاوات، والشؤون الأدارية بمقدار (١٠.٤٨) مليون عن سنة ١٩٧٧ وهذه الزيادة أدت الى زيادة اجمالي النفقات الجارية بنفس المقدار في حين أن تلك الزيادة شكلت ما نسبته (٦٠.٥٪) من اجمالي الزيادة الحاصلة في النفقات الجارية خلال تلك السنة. أما على مستوى الفترة ككل فأن (٣٢.٦٪) بالمتوسط من الزيادات التي طرأت على النفقات الجارية خلال تلك الفترة، قد كان سببها زيادة الأنفاق الحكومي على الرواتب والاجور والعلاوات والشؤون الادارية[١٢].

في ضوء ما تقدم يمكن القول بأنه كان لتوسع الحكومة الأردنية الهائل في استخدام العاملين في اجهزتها، وما رافق ذلك التوسع من زيادة في حجم الأجور والرواتب المدفوعة وزيادة في النفقات الأدارية المرافقة لهذا التوسع دوراً بارزاً في زيادة النفقات العامة في الأردن.

---

(١٢) تشكل النفقات الجارية حوالي ثلثي النفقات العامة في الأردن، أنظر في الفصل السابق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤.٣.٣ الخلاصة

لقد ناقش هذا الفصل بالتفصيل عدداً من الفرضيات والتفسيرات التي حاولت تفسير ظاهرة زيادة النفقات العامة. حيث تم إخضاع تلك الفرضيات والتفسيرات الى التمحيص والأختبار الأحصائي على حالة الاقتصاد الأردني. ويمكن أن نوجز ما ورد من نتائج في هذا الفصل بالنقاط التالية:-

١ - فشل قانون فاجنر في تفسير الزيادة الحاصلة في نسبة النفقات العامة في الأردن وكما عكسته الاختبارات الأحصائية والقياسية. كذلك أثبت التحليل القياسي والأحصائي أن النفقات العامة في الأردن كانت تزداد بصورة غير منتظمة مع زيادة الناتج المحلي سواء كان ذلك بصورة مطلقة او كنسبة من الناتج المحلي، وذلك بعكس ما جاء به قانون فاجنر من أن النفقات العامة تزداد بصورة منتظمة مع زيادة الناتج المحلي الاجمالي. كذلك تبين لنا أن المرونة الدخلية للنفقات العامة بصورتها الكلية ومعظم تصنيفاتها قد كانت أقل من الواحد الصحيح. أو بعبارة أخرى كانت النفقات العامة تزداد بنسبة تقل عن الزيادة في الناتج المحلي.

٢ - التطور الأقتصادي بشكل عام لا بد وأن يؤثر على النفقات العامة ولكن ليس بالصورة التي جسدها قانون فاجنر (مقاساً بمعدل الدخل الفردي)، حيث وجد أن التحول الهيكلي الذي طرأ على تركيب الأقتصاد الأردني (تزايد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي وانخفاضها بالنسبة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي) كمظهر من مظاهر التطور الاقتصادي، يعتبر من الأسباب الدافعة الى إحداث زيادة في النفقات العامة.

٣ - تعرض الأقتصاد الأردني لاثر أحلالي في النفقات والأيرادات العامة، (اي حلت الزيادة السريعة محل الزيادة التدريجية في الايرادات والنفقات العامة) وذلك أثر الأرتفاع الحاد الذي طرأ على أسعار النفط العربي والذي رافقه تدفق هائل للمساعدات العربية الى الاردن. او بعبارة اخرى ادت الزيادة الكبيرة في حجم المساعدات العربية للاردن والتي كانت نتاجاً لارتفاع اسعار النفط الى رفع مستوى الايرادات الحكومية التي كانت سائدة قبل الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ (فترة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إرتفاع أسعار النفط) الى مستويات أعلى، الأمر الذي مكن الحكومة الأردنية من التوسع في نفقاتها العامة.

٤ - ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الاردني للعالم الخارجي (المستوردات كنسبة من الناتج المحلي) مقارنة بالدول الأخرى، تعتبر من الأسباب المفسرة لأرتفاع نسب الأنفاق العام في الأردن. كذلك أتضح لنا أن من بين أهم الاسباب المؤدية الى علو الضرائب غير المباشرة في الأردن هي ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الأردني للعالم الخارجي.

٥ - تعتبر ظاهرة الروتين الحكومي المتمثلة بتقرير مستويات الأنفاق الحكومي وفقاً لسلوك درجت عليه الحكومات في الماضي ودون أن يكون ذلك وفقاً للحاجة الحقيقية للأنفاق من الأسباب المفسرة لأرتفاع نسب الأنفاق العام.

٦ - تعتبر الزيادة السكانية السريعة في الأردن الى جانب ارتفاع نسبة صغار السن في اجمالي السكان من العوامل المؤدية الى احداث زيادة في النفقات العامة وخاصة في النفقات التعليمية والصحية منها.

٧ - كان لتوسع الحكومة الأردنية الهائل في إستخدام العاملين (يوجد اكثر من ربع مليون شخص يعملون في الجهاز الحكومي المدني والعسكري) في أجهزتها، وما رافق ذلك التوسع من زيادة في حجم الأجور المدفوعة وزيادة النفقات الأدارية المرافقة لذلك التوسع دوراً بارزاً في زيادة النفقات العامة.

واخيراً يجب أن لا ننسى ما توصلنا اليه في الفصل السابق من ان جزءاً لا يستهان به من الزيادة الحاصلة في النفقات العامة مرده:

أ - إرتفاع الأسعار وانتشار مظاهر التضخم (الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات).

ب - إرتفاع نسب الأنفاق الدفاعي والأمني في الأردن والتي فرضتها إستمرار حالة اللاحرب واللاسلم مع اسرائيل وتهديدات إسرائيل للأردن.

جـ- تزايد الأعباء الملقاة على كاهل الحكومة الأردنية في مجال تسديد فوائد الدين العام والتي ترتبت عليها وخاصة في الفترة الاخيرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الاقتصاد الاردني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

الاثار الاقتصادية للنفقات العامة على الاقتصاد الاردني

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٤ . مقدمة:

بعد أن أستعرضنا ظاهرة زيادة النفقات العامة في الأردن في الفصول السابقة، ورأينا كيف أنها كانت نتاجا لمجموعة من العوامل المتشابكة والتي أبرزت تلك الظاهرة في الأقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧، رأينا أنه من المناسب أن نخصص هذا الفصل من الدراسة لاستقصاء ودراسة بعض الأثار الاقتصادية المترتبة عن النفقات العامة وزيادتها في الأقتصاد الأردني، وذلك لأن أكتشاف هذه الأثار، او في الاقل معرفة الأثر الذي يحدثه نوع معين من الأنفاق يمكن من أتخاذه وسيلة لتحقيق الأثر إذا جُعِل هذا الأثر هدفًامن أهداف السياسة المالية. من هذا رأينا أن دراسة ومعرفة الأثار الاقتصادية المنبثقة عن النفقات بصورة مسبقة، سوف تساهم بلا شك في تعزيز الجهود الحكومية الرامية الى توجيه السياسة الانفاقية الوجهَة التي تحقق من وراءها أفضل نتائج ممكنة.

وتقوم خطتنا في هذا الفصل على استجلاء وتقصي أهم الأثار الاقتصادية للنفقات العامة، وبالتحديد سوف نقوم بتحليل أثر النفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن، وذلك وفقا للترتيب الاتي:

المبحث الأول : أثر النفقات العامة على الناتج القومي في الأردن.

المبحث الثاني: أثر النفقات العامة على الاستثمار الخاص في الاردن.

المبحث الثالث: أثر النفقات العامة على الميزان التجاري في الاردن.

المبحث الرابع: بعض الأثار الاقتصادية لزيادة النفقات العامة في الأردن.

١٠٤ المبحث الأول
أثر النفقات العامة على الناتج القومي في الأردن.

في هذا الجزء من الدراسة، سوف نحاول دراسة الآثار غير المباشرة التي تتركها النفقات العامة على الناتج القومي في الأردن، أو ما قد يسمى"بمضاعف الانفاق الحكومي" في التحليل الأقتصادي . ونود التأكيد مقدما على أن الاثار التي تتركها النفقات العامة على الناتج القومي لا تقتصر فقط على الأثار غير المباشرة التي سنحاول دراستها هنا، بل أن هناك أثار مباشرة أخرى تتركها هذه النفقات على الناتج القومي(١).

١٠١٠٤ الأثار غير المباشرة للنفقات العامة على الناتج القومي في الأردن(مضاعف الانفاق الحكومي).

يعتبر (Kahn) أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الأقتصادية، اذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة ما بين الزيادة في الأستثمار والزيادة في التشغيل، والتي عرفت بمضاعف التشغيل(٢). أما عند(كينز) فتهدف فكرة المضاعف إلى بيان أثر الانفاق الأستثماري في الدخل القومي. وتتلخص أفكار كينز بهذا الصدد إلى أن أي زيادة في الأنفاق الاستثماري سوف تؤدي الى زيادة لاحقة في الدخل القومي ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية في الأنفاق، ولكن أيضا بمقادير مضاعفة يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي اليه الزيادة في الأستثمار من توالي الأنفاق على

---

(١) المقصود بالأثار المباشرة التي تتركها النفقات العامة على الناتج القومي هنا بالأثار الأولية التي تتركها هذه النفقات على صفحة الانتاج، وهذه الأثار يعتبر أمر تقديرها كمياً أمراً صعبا إن لم يكن ممكناً نظراً لشمول النفقات العامة على أنواع عدة من النفقات كل منها يمارس اثراً مباشراً مختلفاً على الناتج القومي. للمزيد من التفصيل عن هذه الأثار انظر في:
العلي، عادل وكداوي، طلال، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ص ١٧٨-١٩٢.

(٢) انظر في نفس المصدر السابق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستهلاك(مضاعف الاستثمار)[٣]. أما الفكر الاقتصادي الحديث فقد توسع في أستخدام فكرة المضاعف لكي تشمل بالاضافة إلى ما سبق، مضاعف الاستهلاك،والأنفاق الحكومي.

لقد بات من المعروف وفقاً للمنطلقات الحديثة في التحليل الأقتصادي إلى أن الزيادة الأولية في النفقات العامة(المستقلة) هي في الواقع تشكّل طلباً أضافياً إلى جانب الطلب الخاص على السلع والخدمات [٤]، وهذا الطلب الأضافي سواء كان في شكل مشتريات سلعية أو أستخدام خدمات مقابل أجور او فوائد يُعتبر في الواقع دخول لمن يتلقاها، حيث يخصص جزء منها للاستهلاك والأستثمار، وهذا الاستهلاك والأستثمار المولدين سوف يؤديان إلى زيادةالطلب الكلي ومن ثم زيادة مستوى الأستخدام والأنتاج، وهذا الأخير بدوره يؤدي الى زيادة مستوى الاستهلاك والأستثمار. وهكذا تستمر هذه الدورة عبر سلسلة متتالية من توالي الانفاق والاستخدام والأنتاج، حيث يمكن تقدير الأثار النهائية التي تتركها الزيادة الأولية في النفقات العامة على كل من الدخل المتاح والاستهلاك والاستثمار والناتج القومي من خلال تقدير قيمة مضاعف الأنفاق الحكومي.

ولبحث أثر الزيادة في النفقات العامة(المستقلة) على الناتج القومي في الأردن، سوف نستخدم النمذجة الرياضية في تقدير هذا الأثر على الأقتصاد الأردني، وذلك بأتباع النموذج النظري الذي أستخدمه (Bhattacharya) لبيان أثر النفقات العامة على الناتج القومي من وجهة نظرية[٥].

أتبع (Bhattacharya) في بيانه لأثر النفقات العامة على الناتج القومي نموذجا أجماليا للأقتصاد الوطني أشتمل على سوقين فقط، هما السوق النقدي والسوق السلعي، حيث أهمل قطاع التجارة الخارجية في توصيفه للسوق السلعي، وبعد أن تم توصيف المعادلات تم حل النموذج آنياً ثم حُسبت مضاعفات الأنفاق الحكومي والنقود.

---

(3) McKean, R., Public Spending, (MacGrawhill, 1968), P.109.
(4) Ibid. P. 109.
(5) Bhattacharya, B., Public Expenditure, Inflation and Growth, (Oxford University Press, 1984), PP.,4-8.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اما النموذج الأجمالي الذي نستخدمه في هذا الجزء من الدراسة، فيختلف عن النموذج السابق الذكر بأدخال قطاع التجارة الخارجية في توصيف السوق السلعي، وذلك على النحو الذي تعسكه المعادلات التالية:

$$C = a + byd \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

$$I = a_0 + iy - VR \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

$$T = \bar{T} + uy \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

$$yd = y - T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (4)$$

$$Mr = a_2 + my \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$

$$y = C + I + G + (X - Mr) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (6)$$

$$Ms = Md \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (7)$$

$$Md = a_3 + My - nR \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (8)$$

حيث تمثل الرموز الواردة في النموذج ما يلي:

C = الأستهلاك الخاص بالأسعار الحقيقية (١٩٨٠=١٠٠).

yd = الدخل المتاح بالأسعار الحقيقية

y = الناتج القومي الأجمالي بالأسعار الحقيقية

I = إجمالي الأستثمار بالأسعار الحقيقية.

R* = سعر الفائدة الحقيقي (سعر الفائدة الأسمي – معدل التضخم)

T = الأيرادات الضريبية بالأسعار الحقيقية (مباشرة وغير مباشرة)

Mr = المستوردات السلعية بالأسعار الحقيقية

X = الصادرات السلعية بالاسعار الحقيقية

G = الأنفاق الحكومي الاستهلاكي بالأسعار الحقيقية

Ms = عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بالأسعار الحقيقية

Md = الطلب على النقود (ويساوي عرض النقد)

أما بقية الرموز فهي ثوابت تمثل معالم التقدير.

---

* سعر الفائدة المستخدم هنا هو متوسط سعر الفائدة على قروض البنوك التجارية ومؤسسات الأقراض المتخصصة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويتضح مما تقدم أن هذا النموذج يتكون من (٨) معادلات، منها خمس معادلات سلوكية (behavioral)، وهي المعادلات أرقام (١، ٢، ٣، ٥، ٨). أما المعادلات الباقية فهي تعريفية (definitional). المعادلة رقم (١) تبين أن الأستهلاك الخاص يعتمد على الدخل المتاح ويتناسب معه طردياً [٦]. أما المعادلة رقم (٢) فتبين أن الأستثمار يعتمد على سعر الفائدة ومستوى الدخل القومي، حيث يتناسب عكسياً مع سعر الفائدة وطرديا مع مستوى الدخل القومي. المعادلة رقم (٣) تبين أن الايرادات الضريبية تعتمد على الدخل القومي وتتناسب معه طردياً. أما المعادلة رقم (٤) فهي تعريفية تبين أن الدخل المتاح يساوي الدخل القومي مطروحاً منه الأيرادات الضريبية. أما المعادلة رقم (٥) فتبين أن المستوردات تعتمد على الدخل القومي وتتناسب معه طردياً. أما المعادلة رقم (٦) فهي تعريفية تمثل التوازن في السوق السلعي. المعادلة رقم (٧) تعريفية تمثل التوازن في السوق النقدي، والذي يتحقق بتساوي عرض النقد مع الطلب عليها، حيث أعتُبر عرض النقد متغيراً مستقلاً عن النموذج، في حين يتناسب الطلب على النقد طرديا مع الدخل القومي (الطلب على النقود لغرض المعاملات)، وعكسياً مع سعر الفائدة (الطلب على النقود لغرض المضاربة). أما المتغيرات المستقلة في هذا النموذج فهي عرض النقد(Ms)، والانفاق الحكومي الاستهلاكي (G)، والصادرات (X).

ولتقدير قيمة مضاعف الأنفاق الحكومي، والتي تعكس أثر النفقات العامة على الناتج القومي، تم الربط ما بين السوقين السلعي والنقدي من خلال سعر الفائدة (R)، حيث تم حل النموذج أنياً، ومن ثم تم أيجاد مضاعف الانفاق الحكومي على

---

(٦) التحليل النظري لهذا النموذج يعود الى تحليل Bhattacharya. للمزيد من التفصيل أنظر في الهامش رقم (٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النحو التالي[٧]:

$$\frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{n}{\Pi} \quad \text{.....(9)}$$

حيث $n(1- b + bu - i + m) + VM = \Pi$

ولغرض تقدير قيمة مضاعف الأنفاق الحكومي كمياً، تم تقدير معالم النموذج السابق على الأقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٧، حيث ظهرت النتائج على النحو التالي[٨]:

$$C = \underset{(0.15103)}{1.20} + \underset{(10.2294)}{0.618665yd}$$

$R^2 = 0.85,\ R^{-2} = 0.885,\ D.W. = 1.745, F = 77.136$ .....(10)

$$T = \underset{(-1.930)}{15.2434} + \underset{(25.301)}{0.17464y}$$

$R^2 = 0.98,\ R^{-2} = 0.977,\ D.W. = 1.6078,\ F = 640.152$ .....(11)

$$I = \underset{(-1.73635)}{-603.1548} - \underset{(-1.57948)}{0.916638R} + \underset{(3.8844)}{0.58419y}$$

$R^2 = 0.56,\ R^{-2} = 0.49,\ D.W. = 1.6914,\ F = 7.634$ .....(12)

$$Mr = \underset{(-4.7029)}{-236.7224} + \underset{(21.0069)}{0.923203y}$$

$R^2 = 0.97,\ R^{-2} = 0.966,\ D.W. = 1.8326,\ F = 435.933$ .....(13)

$$Md = \underset{(3.462)}{78.635} + \underset{(21.726)}{0.42398y} - \underset{(-0.7248)}{0.457459R}$$

$R^2 = 0.98,\ R^{-2} = 0.977,\ D.W. = 1.6078,\ F = 331.106$ .....(14)

---

(٧) انظر في حل النموذج في الملحق الأحصائي رقم (٢).

(٨) لقد تم استخدام طرق التقدير الآني لتقدير معالم هذا النموذج، وأظهرت النتائج تعارض مطلق مع النظرية الاقتصادية لذلك تم تقدير هذا النموذج بأستخدام طريقة المربعات الصغرى-حيث تم التعديل لمشكلة الأرتباط السلسلي- وذلك من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٢) في الملحق الأحصائي رغم قناعة الباحث بأحتمالية انحياز التقديرات في تطبيق هذا الأسلوب على المعادلات الأنية. للمزيد من التفصيل حول طريقة التقدير ومشكلة (identification) أنظر في الملحق الأحصائي رقم (٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتضح من نظرة سريعة على المعادلات المقدرة (١٠-١٤)، أن جميع الثوابت في المعدلات قد جاءت كما هو متوقع من وجهة نظرية. أما بالنسبة لمدى الدلالة الأحصائية لمعالم المتغيرات المستقلة في تفسير المتغيرات المعتمدة، فيشير أختبار(t)ستيودنت الى معنوية معظم معالم التقدير بأستثناء معامل سعر الفائدة عند مستوى معنوية ٥٪. ويعود السبب في ضعف معنوية معامل سعر الفائدة في تفسير معادلة الأستثمار والطلب على النقود في الأردن الى أتسام أسعار الفائدة في الأردن بالثبات النسبي خلال الفترة محل الدراسة، وكما هو ظاهر من الجدول رقم (٢٢) في الملحق الأحصائي،وإلى المعتقدات الدينية التي تحرم التعامل بالرباء أما أختبار داربون-واتسون (D.W) فيشير الى أنعدام الأرتباط الذاتي في معادلات النموذج المقدرة(٩).

وبأستخدام معالم النموذج المقدرة من المعادلات (١٠-١٤) أمكن حساب مضاعف الانفاق الحكومي، والذي تمثلة المعادلة رقم (٩) على النحو التالي:

$$\frac{\Delta y}{\Delta G}=0.60$$

ويستدل من قيمة مضاعف الانفاق الحكومي السابقة إلى أن زيادة النفقات الحكومية الأستهلاكية بمقدار (١٠٠) مليون دينار سوف يترتب عنها زيادة لاحقة في الناتج القومي الأردني بمقدار (٦٠) مليون دينار. وهذه القيمة لمضاعف الأنفاق الحكومي تعتبر في الواقع متدنية بالمقارنة مع المفهوم النظري لفكرة المضاعف، والتي تدعي وكما رأينا سابقًا بأن أية زيادة في النفقات العامة (مستقلة) سوف يترتب عنها زيادة لاحقة في الناتج القومي ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية في الانفاق ولكن بمقادير مضاعفة. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو أنه إذا كانت هناك أثار مضاعفة للأنفاق الحكومي على الناتج القومي بالشكل الذي جاءت به فكرة المضاعف، فلماذا لم تحدث تغيرات كبيرة في الناتج القومي في الأردن رغم الحجم الهائل للنفقات العامة فيه. أو بعبارة أخرى ما هي الاسباب الكامنة وراء

---

(٩) أنظر في الملحق الأحصائي رقم (٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أنخفاض قيمة مضاعف الأنفاق الحكومي في الأردن؟. وللأجابة على هذا السؤال كان لا بد من الرجوع الى العوامل الموضوعية التي تحد من سريان مفعول المضاعف من وجهة نظرية، والتي يمكن أن يكون لها دوراً في تفسير تدني قيمة مضاعف الأنفاق الحكومي في الأردن، وفي هذا الصدد قدم الفكر الاقتصادي عدداً من العوامل من أبرزها ما يلي(١٠):

١- عدم وجود آلية السوق وضعف مرونة الهيكل الأنتاجي.
٢- عدم وجود رأسمال تشغيل كافي
٣- وجود تسربات من الدخل القومي كالأستيراد والأكتناز.

إن العوامل السابقة تكاد تكون من الخصائص المميزة للاقتصاد الأردني. فبالنسبة للعامل الأول، فهناك العديد من الشواهد التي تؤكد وجود ذلك في الاقتصاد الأردني منها، العجز المزمن في الميزان التجاري، والذي يضع قيوداً صعبة أمام أستيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة للأنتاج، هذا بالأضافة الى ندرة المواد الأولية المحلية وعدم نضوج الأسواق المالية والنقدية. ويتمثل أثر العامل الاول على قيمة المضاعف بأنه عندما يزاد الأنفاق الحكومي فأن الأنتاج (العرض) تكون درجة أستجابته للتغيرات في الأنفاق ضعيفة، نظراً لوجود الاختناقات السابقة الذكر في الأقتصاد الأردني، الأمر الذي يترتب عنه الحد من قيمة مضاعف الأنفاق الحكومي.

أما بالنسبة للعامل الثاني، والذي يُعد أمر توفيره شرطاً ضرورياً للتغلب على العقبات التي تحول دون توسع الأنتاج وتطوره، فأنه يعتبر من المشاكل الرئيسية التي عانى ولا يزال يعاني منها الاقتصاد الأردني في مسيرته الانمائية(١١).

ومن أبرز اسباب انخفاض قيمة مضاعف الأنفاق الحكومي في الأردن، هو ذلك الارتفاع الحاد في الميل الحدي للأستيراد في الأردن، إذ بينت الدراسة أن هذا الميل يقدر بـ (٩٢،.) (١٢).وهذا الارتفاع في الميل الحدي للمستوردات لا بد وأن يحد من

---

(١٠) عبد المجيد، عبد الفتاح، أقتصاديات المالية العامة، (مكتبة الجلاء، المنصورة، ١٩٨٣)، ص ص ٩٠-٩٢.

(١١) بدر، ماجد، المناخ الاستثماري وشروط تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، مجلة العمل، العدد، ٣٨، ١٩٨٧، ص ٦٤.

(١٢) بينت أحدى الدراسات في الأردن أن ارتفاع الميل الحدي للاستيراد يعتبر السبب الرئيسي في تدني قيمة مضاعف الانفاق الحكومي في الأردن والذي قدرته بـ ٦٨ . . للمزيد عن ذلك أنظر في:- خليل، حماد ومشعل، زكية، تأثير أنكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية، مصدر سابق، ص١٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قيمة مضاعف الأنفاق الحكومي، نظراً لوجود التناسب الرقمي العكسي ما بين قيمة الميل الحدي للمستوردات وقيمة المضاعف(١٣).

ويمكن الاستفادة من قيمة المضاعف المقدرة للاقتصاد الاردني في تقدير الاثار الكمية غير المباشرة التي تتركها النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، اذ سبق لنا وأن ذكرنا في بداية هذا المبحث الى أن أي زيادة في النفقات العامة سوف لا تترك أثاراً على الناتج القومي فحسب، بل تنسحب أثارها إلى الدخل المتاح والاستهلاك الخاص والاستثمار ومستوى التشغيل ...الخ. وهنا سوف نحاول فقط تقدير الاثار غير المباشرة للنفقات العامة على الدخل المتاح والاستهلاك الخاص في الاردن، على أمل أن نتطرق في المباحث القادمة لدراسة تلك الأثار على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاردن.

بالنسبة للاثار غير المباشرة التي تتركها الزيادة المستقلة في النفقات العامة على الدخل المتاح، فانه يمكن تقديرها كمياً من خلال استخدام المعادلة التي تمثل الدخل المتاح في الاردن (معادلة رقم (٤) في النموذج السابق)، وذلك على النحو التالي:-

$$yd=y-T \quad \ldots\ldots (15)$$

وبالتعويض عن قيمة T من معادلة رقم (٣) في معادلة رقم (١٥)، نحصل على:

$$yd=y-\bar{T}-uy \quad \ldots\ldots (16)$$

وبافتراض ثبات جميع المتغيرات في النموذج السابق بأستثناء الانفاق الحكومي، فأن التغير في الدخل المتاح (yd) سوف يأتي فقط من خلال التغير في (y) المترتب عن التغير في الانفاق الحكومي وبالرموز:-

$$\Delta yd=\Delta y-u\Delta y \quad \ldots\ldots (17)$$

---

(١٣) بافتراض غياب قطاع التجارة الخارجية من التوصيف السالف الذكر للنموذج، فأن الميل الحدي للاستيراد (m) سوف يحذف من قيمة مضاعف الأنفاق الحكومي المشار اليه في معادله رقم (٩) السابقة. وبأعادة تقدير قيمة المضاعف (بعد شطب m) من معادلة رقم (٩) وجد أن قيمة المضاعف قد ارتفعت الى ١,٣٢. وهذه النتيجة تؤكد أن ارتفاع (m) تعتبر سبباً رئيسياً في تدني قيمة مضاعف الأنفاق الحكومي في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبقسمة طرفي المعادلة رقم (١٧) على التغير في النفقات العامة (G)، نحصل على مقدار التغير في الدخل المتاح المترتب عن التغير في النفقات العامة على النحو التالي:-

$$\frac{\Delta y\, d}{\Delta G}=(1-u)\frac{\Delta y}{\Delta G} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(18)$$

وبالتعويض عن قيمة مضاعف الانفاق الحكومي ($\frac{\Delta y}{\Delta G}$) و (u) من تقديراتنا السابقة

في المعادلة رقم (١٨) نحصل على ما يلي:-

$$\frac{\Delta yd}{\Delta G} = 0.495$$

ومعنى ذلك أن زيادة النفقات العامة بمقدار (١٠٠) مليون دينار سوف يترتب عنها زيادة لاحقة في الدخل المتاح بمقدار (٥ر٤٩) مليون دينار.

أما بالنسبة للآثار غير المباشرة التي تتركها الزيادة المستقلة في النفقات العامة على الاستهلاك الخاص في الاردن، فانه يمكن تقديرها كمياً أيضاً بأستخدام دالة الاستهلاك التي تعكسها المعادلة رقم (١) في النموذج الانف الذكر، وذلك على النحو التالي(١٤):-

$$C=a+byd \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(19)$$

---

(١٤) نود الاشارة هنا الى ان الاثار التي تتركها النفقات العامة على الاستهلاك الخاص لا تقتصر على الاثار غير المباشرة فحسب بل ان هناك اثار اخرى مباشرة. ونظراً لتطرق احدى الدراسات في الاردن لدراسة أثر النفقات العامة على الاستهلاك الخاص بشكل مفصل، رأينا ان نكتفي فقط بدراسة الاثار غير المباشرة. للمزيد من التفصيل أنظر في: الزيود، سامي، الانفاق العام وأثره على الاقتصاد الاردني، مصدر سابق، ص ١٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبافتراض ثبات جميع المتغيرات المستقلة في النموذج السابق الذكر بأستثناء الانفاق الحكومي فانه يمكن تقدير أثر الزيادة الاولية في النفقات العامة على الاستهلاك الخاص بأستخدام الصيغة التالية:-

$$\frac{\Delta C}{\Delta G} = \frac{\Delta C}{\Delta yd} \times \frac{\Delta yd}{\Delta G} \quad \text{.....(20)}$$

وحيث أن $b = \frac{\Delta C}{\Delta yd}$ من معادلة رقم (١٩) و $(1-u)\frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{\Delta yd}{\Delta G}$ من معادلة رقم (١٨)، فأن معادلة رقم (٢٠) تصبح على النحو التالي:-

$$\frac{\Delta C}{\Delta G} = b(1-u)\frac{\Delta y}{\Delta G} \quad \text{.....(21)}$$

وبالرجوع الى تقديراتنا السابقة للقيم الواردة في المعادلة رقم (٢١)، أمكن الوصول الى الاثار الكمية التي تتركها النفقات العامة على الاستهلاك الخاص في الاردن على النحو التالي:-

$$\frac{\Delta C}{\Delta G} = 0.306$$

ومعنى هذه القيمة ان زيادة النفقات العامة بمقدار(١٠٠) مليون دينار سوف يترتب عنها زيادة لاحقة في الاستهلاك الخاص بمقدار (٣٠٫٦) مليون دينار.

لغاية الآن معظم تحليلنا السابق كان منصباً على تحليل أثر الزيادة المستقلة في النفقات العامة على الناتج القومي، وكل من الدخل المتاح والاستهلاك الخاص، وذلك بمعزل عن الاثار التي تتركها طريقة تمويل النفقات العامة على النـاتج القومي[١٥] . وللتحقق فيما اذا كان لطريقة تمويل النفقات العامة دوراً في تحديد الاثار النهائية التي تتركها النفقات العامة على الناتج القومي في الاردن، سوف نقتصر فقط على تحليل أثر الزيادة في النفقات العامة الممولة بالضرائب والاقتراض من الجهاز المصرفي (التمويل بالعجز) على الناتج القومي في الاردن.

---

(١٥) أي زيادة النفقات العامة دون ان يقابلها زيادة في موارد التمويل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤. ١. ٢ أثر زيادة النفقات العامة الممولة بالضرائب على الناتج القومي في الاردن.

تؤدي زيادة الضرائب وفقاً للمنطلقات الحديثة في التحليل الاقتصادي الى حدوث أثار انكماشية على الناتج القومي، وذلك لما يترتب عن زيادتها من خفض الدخول المتاحة للاستهلاك والاستثمار [١٦]. وبما ان زيادة النفقات العامة الممولة بهذه الضرائب سوف تحدث آثاراً توسعية على الناتج القومي بالمقابل، لذلك فأن التحقق من الأثر النهائي الذي تتركه النفقات العامة هنا، يستدعي أخذ كلا الاثرين بعين الاعتبار. ولتحقيق ذلك على الاقتصاد الاردني سوف نستخدم المعادلة التي تمثل التوازن للدخل القومي الاردني، والتي تم أستحداثها عبر النموذج المستخدم في هذه الدراسة والتي أخذت الشكل التالي[١٧]:-

$$y = \frac{1}{\Pi}(na + na_0 + nG + nX - na_2 + VMs - nb\bar{T} - Va_3) \quad \text{.....(22)}$$

وبأفتراض ثبات جميع المتغيرات في النموذج السابق بأستثناء النفقات العامة (G)، فأن التغير في الناتج القومي (y) سوف يأتي من خلال التغير في (G)، أي يمكن كتابة معادلة (٢٢) على النحو التالي:-

$$\Delta y = \frac{n}{\Pi} \Delta G \quad \text{.....(23)}$$

وبالرجوع الى المعادلات المقدرة سابقاً، وبالتعويض عن قيم الثوابت في المعادلة رقم (٢٣) حصلنا على ما يلي:-

$$\Delta y = 0.60 \, \Delta G \quad \text{.....(24)}$$

---

(16) R. McKean, Public Spending, op. cit., p.99.

(١٧) أنظر في الملحق الاحصائي رقم (٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذه المعادلة تبين ان النفقات العامة ذات أثر أيجابي على الناتج القومي. وبالرجوع الى معادلة رقم(٢٢)، وبأفتراض ثبات جميع المتغيرات المستقلة في النموذج بأستثناء فرض الحكومة لضرائب مستقلة ($\overline{T}$)، فأن المصدر الوحيد للتغير في (y) سوف يتأتي من خلال التغير في ($\overline{T}$)، أي يمكن كتابة المعادلة رقم (٢٢) على النحو التالي[١٨]:-

$$\Delta y = -\frac{bn}{\Pi}\Delta \overline{T} \quad \text{.....(25)}$$

وبالرجوع الى المعادلات المقدرة سابقاً، وبالتعويض عن قيم الثوابت ($\frac{bn}{\Pi}$) منها في معادلة رقم (٢٥) نحصل على ما يلي:-

$$\Delta y = -0.37\,\Delta \overline{T} \text{.....(26)}$$

وهذه المعادلة تبين ان الضرائب ذات أثر سلبي على الناتج القومي. وبأفتراض ان الزيادة في النفقات الحكومية تمول بكاملها من الضرائب المستقلة (أي زيادة $\overline{T}$, G بنفس المقدار)، فأن الأثر النهائي الذي تتركه هذه النفقات على الناتج القومي يعطي بالمعادلة التالية:-

$$\Delta y = \left(\frac{n}{\Pi} - \frac{bn}{\Pi}\right)\Delta G \quad \text{.....(27)}$$

ومن المعادلة (٢٧) فأن مضاعف الموازنة المتوازنة يساوي:-

$$\frac{\Delta y}{\Delta G} = n\left(\frac{1-b}{\Pi}\right) \text{.....(28)}$$

---

(١٨) المقصود بالضرائب المستقلة هنا بتلك الضرائب التي لا تعتمد على مستوى الدخل القومي (كالضرائب على الرؤوس) والتي يعكسها المقطع $\overline{T}$ في دالة الضرائب في معادلة رقم (٣) في النموذج المستخدم في الدراسة، من الامثلة على ذلك في الاردن ضريبة المغادرة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وبالتعويض عن قيم الثوابت في المعادلة (٢٧) من المعادلات المقدرة سابقاً حصلنا على:

$$\frac{\Delta y}{\Delta G}=0.227$$

ان القيمة السابقة لمضاعف الانفاق الحكومي تعني ان زيادة النفقات الممولة بالضرائب بمقدار (١٠٠) مليون دينار، سوف تؤدي الى زيادة لاحقة في الناتج القومي بمقدار (٢٢٫٧) مليون دينار. وبمقارنة هذه النتيجة بما توصلنا اليه عند تجاهل طريقة التمويل في تقدير مضاعف الحكومي لوجدنا بأن طريقة التمويل تلعب دوراً هاماً في تحديد الاثار النهائية التي تتركها النفقات العامة على الناتج القومي في الاردن.

٤. ١. ٣ أثر زيادة النفقات العامة الممولة بالاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي او من خلال خلق النقود (التمويل بالعجز) على الناتج القومي في الاردن.

ان تحديد الاثار التي تتركها النفقات العامة الممولة بالاقتراض من الجهاز المصرفي او من خلال خلق نقود جديدة (التمويل بالعجز) على الناتج القومي يتطلب اولاً ان نحدد ما هو المقصود بالتمويل بالعجز. يمكن ان يعرف التمويل بالعجز بأنه وسيلة تمويلية تستخدمها الحكومة غالباً عندما تعاني الموازنة العامة عجزاً نتيجة لعدم كفاية مواردها لتغطية الانفاق، لذلك تظهر الحاجة الى سد الفجوة بواسطة خلق نقود جديدة او زيادة الائتمان المصرفي (أي الاقتراض من الجهاز المصرفي) (١٩). ووفقاً لما تراه المنطلقات الحديثة في التحليل الاقتصادي، فأن لجوء الحكومة الى تمويل نفقاتها بالعجز سيترتب عنها آثاراً توسعية على الناتج القومي، وذلك لأن التمويل بالعجز يترك اثران على الناتج القومي، أحدهما يعود الى الزيادة

---

(١٩) للمزيد من التفصيل أنظر في:

حجير، محمد، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية (الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة)، ص ص ١٧٤-١٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الايجابية التي تتركها الزيادة في النفقات العامة على الناتج القومي، والآخر يتأتى عبر الأثر الايجابي التي تتركه زيادة عرض النقد على الناتج القومي[٢٠].

ولبحث أثر التمويل بالعجز على الناتج القومي في الاردن، سوف نفترض بأن المصدر الوحيد للتغير في عرض النقد في الاردن يتأتى من خلال توجه الحكومة نحو تمويل نفقاتها بالاصدارات النقدية الجديدة أو الاقتراض من الجهاز المصرفي (التمويل بالعجز). لذلك فأن زيادة عرض النقد المرافقة لزيادة النفقات العامة في آن واحد تمثل أتجاه الحكومة نحو تمويل نفقاتها بالعجز. وبناء على ذلك يمكن أستخدام معادلة التوازن للدخل القومي (معادلة رقم ٢٢) في تقدير أثر التمويل بالعجز على الناتج القومي الاردني، وذلك على النحو التالي:-

من معادلة رقم (٢٢)، وبأفتراض ثبات المتغيرات المستقلة الاخرى في النموذج المستخدم وبأستثناء عرض النقد (Ms) والنفقات العامة (G) (تمثلان أتجاه الحكومة نحو تمويل نفقاتها بالعجز)، فأن أثر التمويل بالعجز على الناتج القومي يعطي بالمعادلة التالية:-

$$\frac{\Delta y}{\Delta G}+\frac{\Delta y}{\Delta MS}=\frac{n+v}{\Pi} \qquad \text{.....(28)}$$

وبالتعويض عن قيم الثوابت ($\frac{n+v}{\Pi}$) من المعادلات المقدرة سابقاً في معادلة (٢٨)، حصلنا على الأثر الكمي الذي يتركه التمويل بالعجز على الناتج القومي في الاردن، وذلك على النحو التالي:-

$$\frac{\Delta y}{\Delta G}+\frac{\Delta y}{\Delta MS}=1.79$$

وهذه القيمة تعني أن زيادة النفقات العامة الممولة بالعجز بمقدار (١٠٠) مليون دينار سوف تؤدي الى زيادة لاحقة في الناتج القومي الاردني بمقدار (١٧٩) مليون دينار. وبمقارنة هذه النتيجة بما توصلنا اليه سابقاً عند تجاهل طريقة التمويل في

---

(20) Bhattacharya, (1984), op. cit., p.6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تقدير أثر النفقات العامة على الناتج، لوجدنا أن التمويل بالعجز يترك آثاراً أكثر أيجابية على الناتج القومي في الاردن.

نلخّص من كل ما سبق الى أن الآثار التي تتركها النفقات العامة على الناتج القومي في الاردن تعتبر متدنية، وكما عكستها أنخفاض قيم مضاعفات الانفاق الحكومي التي سبق تقديرها في هذا المبحث، حيث أتضح لنا أن تدني هذه القيم قد كان مردها تفاعل عوامل عدة في الاقتصاد الاردني، كان من أبرزها ضعف مرونة الهيكل الانتاجي وعدم وجود رأسمال تشغيل كافي، وأرتفاع الميل الحدي للاستيراد في الاردن. كذلك تبين لنا أن طريقة تمويل النفقات العامة تلعب دوراً لا يستهان به في تحديد الآثار النهائية التي تتركها النفقات العامة على الاقتصاد الاردني، اذ وجد أن تمويل النفقات العامة بالعجز كانت قد تركت أثاراً توسعية على الناتج القومي أكثر من تلك الآثار التي تركتها النفقات الممولة بالضرائب المستقلة على ذلك الناتج في الاردن.

وبناء على ما تقدم من نتائج، نرى ان زيادة فاعلية الانفاق الحكومي في التأثير على الناتج القومي في الاردن يستدعي بلا شك رفع قيمة مضاعف الانفاق الحكومي، ويمكن أن يتم ذلك من خلال قيام الحكومة بخفض الميل الحدي للاستيراد (بأستخدام السياسة المالية والتجارية) من ناحية، وقيام الحكومة من ناحية أخرى بأزالة العقبات التي تحول دون تمتع الجهاز الانتاجي في الاردن بالمرونة الكافية، وذلك من خلال تطوير الاسواق المالية والنقدية، وخفض العجز المزمن في الميزان التجاري، وتوجيه الاستثمارات الحكومية نحو أستغلال وتطوير المواد الأولية المحلية اللازمة للانتاج المحلي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤. ٢ المبحث الثاني:

أثر النفقات العامة على الاستثمار الخاص في الاردن

٤. ٢. ١ تحليل أثر النفقات العامة على الاستثمار الخاص من الوجهة النظرية.

سوف نتطرق في هذا الجزء من الدراسة الى تحليل أثر النفقات العامة على حجم الاستثمار الخاص في الاردن، وذلك من خلال التحليل النظري والقياسي للعلاقة القائمة بين النفقات العامة والاستثمار الخاص. ونود اولاً ان نستعرض من وجهة نظرية أتجاه العلاقة المحتملة ما بين النفقات العامة والاستثمار الخاص، على أمل ان نقوم لاحقاً بالتحقق بالطرق الاحصائية والقياسية من درجة وأتجاه تلك العلاقة في الاقتصاد الاردني خلال الفترة محل الدراسة.

أشار العديد من الاقتصاديين وكتاب المالية العامة في دراساتهم لأثر النفقات العامة على الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار الخاص بصفة خاصة الى وجود أثار مباشرة واخرى غير مباشرة يولدها الانفاق الحكومي[١]. ويقصد بالأثر المباشر هذا بالتغير الاولي في الطلب على السلع الرأسمالية المترتبة عن الانفاق الحكومي، والتي لا تحدث نتيجة لتغير الانتاج [٢]. أما الأثر غير المباشرللنفقات العامة على حجم الاستثمار الخاص، فيتمثل بما يسمى "بالاستثمار المولد"، او ما يطلق عليه "بأثر المعجل" في التحليل الاقتصادي[٣].

يشير أصطلاح الأستثمار المولد أو المعجل في التحليل الاقتصادي-بصفة عامة- الى أثر الزيادة في الانفاق او نقصه على حجم الاستثما ر[٤]. فزيادة الانفاق

---

(1) Ali, M., (1974), op. cit., pp.37-43.

(2) McKean, R., Public Spending, op. cit., p.109.

(3) Musgrave and Musgrave, (1984), op. cit., pp.607-608.

(4) Ibid.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على السلع وزيادة حجم الدخل القومي خلال عمليات الاستهلاك المتتالية المترتبة عن زيادة الانفاق الأولي (أثر مضاعف الانفاق الحكومي) تؤدي بدورها الى زيادة الطلب على الاستثمار من قبل المنتجين على شكل شراء سلع رأسمالية ومعدات جديدة، وذلك لمقابلة التوسع في الطلب الاستهلاكي المترتب عن الانفاق الأولي. هذا ويتوقف مدى الاثر الذي يحدثه المعجل على عوامل عديدة أهمها، معامل رأس المال (حجم رأس المال اللازم لانتاج وحدة واحدة من الانتاج)، وعلى مدى مرونة الجهاز الانتاجي للتغيرات التي قد تطرأ على الانفاق، وعلى نوعية الانفاق وطريقة تمويله.(٥) ومهما يكن من أمر ذلك كله فأن انخفاض قيمة مضاعف الانفاق الحكومي في الاردن سيترتب عنها بلا شك تدني الاثار غير المباشرة التي يحدثها الانفاق الحكومي على الاستثمارات الخاصة في الاردن (تدني قيمة المعجل). وهذا ما اوضحته احدى الدراسات الحديثة التي تناولت تقدير الاثار غير المباشرة للنفقات العامة على الاستثمار في الاردن (٦).

أما بالنسبة للأثار المباشرة التي تتركها النفقات العامة على حجم الاستثمارات الخاصة -والتي سنركّز على دراستها في هذا الجزء من الدراسة- فتتوقف أثارها بشكل عام على طبيعة النفقة العامة، أي الغرض الذي تخصص له النفقة (نفقات جارية أو استثمارية) وطريقة تمويلها (٧). هذا ويمكن تلمس الأثار المباشرة التي تتركها النفقات العامة على حجم الاستثمارات الخاصة من خلال دراسة الاتجاهين التالين:-

الأول، أثر مباشر يؤدي الى زيادة حجم الاستثمارات الخاصة. وتتمثل أهم مظاهر هذا الأثر بالأنفاق الاستثماري الحكومي لإقامة الهياكل الاساسية والبنى التحتية اللازمة لتزويد الأقتصاد القومي بما يحتاجة من خدمات أساسية، كخدمات

---

(٥) عبد المولى، السيد، المالية العامة، دار الفكرالعربي، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص١٦٩-١٧١.

(٦) الزيود، سامي، الأنفاق العام وأثره على الأقتصاد الاردني، مصدر سابق، ص ص١٧٦-١٧٨.

(7) Ali, M., (1974), op. cit., P.38.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المواصلات ومشاريع الري والكهرباء.....الخ. وهذه الاستثمارات الحكومية بلا شك تؤدي الى ظهور الوفورات الخارجية التي تجعل الكثير من الاستثمارات الخاصة ممكنة اقتصادياً، وذلك من خلال تخفيض تكاليف الانتاج وتهيئة الظروف المناخية الملائمة للقيام بالمشاريع الانتاجية.كذلك هناك أنواع من النفقات الجارية قد تساهم بصورة مباشرة في تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، منها الانفاق الحكومي على اقامة المراكز التدريبية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، وأية ذلك أن الأنفاق الحكومي على هذه الخدمات سوف يغني المشاريع الخاصة عن القيام بها الأمر الذي سيؤدي الى خفض تكاليف الانتاج وبالتالي تزايد ربحية المشاريع الخاصة.

الثاني، أثر مباشر يعمل على الحد من الاستثمارات الخاصة. وتتمثل أهم مظاهر هذا الأثر بمنافسة القطاع الحكومي للقطاع الخاص على الموارد المتاحة، وخاصة في مجال تمويل الاستثمار. وأية ذلك أن زيادة النفقات العامة الممولة بالقروض الداخلية (من الأفراد) عادة تميل لأن يكون لها أثراً أنكماشياً على حجم الاستثمارات الخاصة، نظراً لما يترتب عنها من أنخفاض كمية الأموال التي يملكها الأفراد، والمعّدة للأستثمار في المشاريع الخاصة أو للاقراض لها [٨]. كذلك أن ارتفاع حجم النفقات الجارية الحكومية، وخاصة النفقات غير المنتجة منها بالمقارنة مع حجم النفقات الاستثمارية الحكومية في ظل محدودية الايرادات المحلية- وكما هو عليه الحال في الأردن- لا بد وأن تميل لأن يكون لها أثراً انكماشياً على مدى مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في اجمالي التكوين الرأسمالي. وأية ذلك أن أرتفاع حجم النفقات الجارية والتي تمول في العادة من موارد محلية لا بد وأن تحدد ما يتبقى من ادخارات خاصة وعامة على حد سواء لتمويل الاستثمار بطرفيه الخاص والعام.

في ضوء ما تقدم نستطيع أن نتبين أن هناك ميل لأن يكون للنفقات الاستثمارية الحكومية أثار مباشرة وأيجابية على حجم الاستثمارات الخاصة، في حين نجد أنه يصعب تحديد ما تتركه النفقات الجارية من أثار على الاستثمارات

---

(8) Branson, H, Macroeconomic theory and policy, (Harperod Row pubblishers, 1979), PP., 66-67.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخاصة دون الوقوف على حجم هذ النفقات وطريقة تمويلها كما ذكرنا سابقاً.

وفي الأردن يلاحظ المتتبع للأوجه المختلفة للأنفاق العام، أن النفقات الجارية قد استقطبت ما يقرب من ثلثي حجم النفقات العامة. أما النفقات الرأسمالية رغم استقطابها الثلث المتبقي إلا أنها تعتبر منخفضة مقارنة بالنفقات الجارية. ويرجع السبب في ذلك وكما سبق أن بينا ذلك، (٩) الى ارتفاع حجم النفقات الدفاعية والامنية، وتزايد أعباء تسديد الديون الخارجية وخاصة في الفترة الأخيرة. وهذا الارتفاع في حجم النفقات الجارية الحكومية مقارنة بالنفقات الرأسمالية في ظل ما يعانيه الاردن من محدودية موارده المالية والمادية لا بد وأن يميل الى التأثير سلبياً على مدى مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في اجمالي التكوين الرأسمالي، وخاصة وأن النفقات الجارية في الأردن تمول عادة من موارد محلية (ضرائب غير مباشرة بصفة خاصة)، وذلك بعكس النفقات الرأسمالية التي تمول عادة من مصادر خارجية (مساعدات وقروض خارجية) (١٠).

أما بالنسبة للنفقات الرأسمالية الحكومية، فيشير التوزيع القطاعي للاستثمارات المستهدفة في خطط التنمية الأردنية وكما يعكسها الجدول رقم (١٥-٤) الى أن قيمة الاستثمارات الحكومية المستهدفة في قطاعات البنى التحتية (الانشاءات والنقل والمواصلات، المياه والري والطاقة والموارد) قد بلغت (١٣٢ . ٢٣٤٣) مليون دينار اردني، أي ما نسبته (٥٨٪) من اجمالي الاستثمارات الحكومية المستهدفة خلال الفترة ١٩٧٦- ١٩٩٠.

---

(٩) أنظر في الفصل الثاني.

(١٠) للمزيد من التفصيل عن طرق تمويل النفقات الجارية والرأسمالية في الاردن أنظر في:-
وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠، ص ٧٦ و ص ص١٠٦-١٠٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٥-٤)

الاستثمارات الحكومية في قطاع البنى التحتية وأهميتها النسبية من اجمالي الاستثمارات واجمالي الاستثمارات الحكومية المستهدفة في الخطط الخمسية الثلاث

الخطة الخمسية	اجمالي استثمارات القطاع العام (مليون دينار)	اجمالي الاستثمارات (عام + خاص) (مليون دينار)	استثمارات القطاع العام في قطاع البنى التحتية	الاستثمارات الحكومية في قطاع البنى التحتية كنسبة من اجمالي الاستثمارات	الاستثمارات الحكومية في قطاع البنى التحتية كنسبة من استثمارات القطاع العام
١٩٧٦-١٩٨٠	٣٨١,٩٥٧	٧٦٥,٠	٢٦٥,١٣٤	٪٣٤,٦	٪٦٩,٤
١٩٨١-١٩٨٥	٢٠١٣,٠	٣٣٠٠,٠	١٢٣٨,٣	٪٣٧,٥	٪٦١,٥
١٩٨٦-١٩٩٠	١٦٣٣,٤	٣١١٥,٥	٨٣٩,٧	٪٢٧	٪٥١,٤
المتوسط	١٣٤٢,٧	٢٣٩٣,٥	٧٨١,٠٤	٪٣٢,٦	٪٥٨

المصدر:-

(١) المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١-١٩٨٥.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠.

وكما هو ملاحظ من الجدول السابق، فأن غالبية الاستثمارات الحكومية في الأردن قد كانت موجهة نحو اقامة البنى التحتية الاساسية من طرق ومواصلات وشبكات المياه والمجاري.....الخ. وهذه الاستثمارات وكما سبق أن ذكرنا تعتبر من الشروط الضرورية لتوفير المناخ الملائم للقيام بالانتاج، إذ لا يمكن تصوّر أن يقوم الانتاج بغياب الطاقة الكهربائية أو طرق المواصلات أو غياب شبكات المياه. لذلك فأن تواجد هذه الاستثمارات يُعد من الشروط الأساسية لنجاح المشروعات الخاصة، وخاصة وأن القطاع الخاص يعجز عن القيام بهذه الأستثمارات نظراً لما تحتاج إليه من مبالغ ضخمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعد هذا العرض الموجز لأوجه الأنفاق العام وطرق تمويله في الأردن، نود الآن التحقق بالطرق القياسية من الآثار الكمية المباشرة التي تتركها النفقات العامة على حجم الاستثمارات الخاصة في الأردن.

٢٠٢٠٤- الأثار الكمية المباشرة للنفقات العامة على الاستثمار الخاص في الاردن.

يتوقف حجم الاستثمارات كما أكدته الأدبيات الاقتصادية النظرية في هذا الصدد على العديد من العوامل الاقتصادية (معدل الأرباح، كلفة رأس المال، وفرة التمويل....الخ)، والسياسية والادارية [١١]، وفي الأردن يتوقف حجم الاستثمار كما دلت عليه دراسات عدة، وبشكل خاص على تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج ومعدل الأرباح [١٢]. واذا أخذنا بعين الاعتبار التحليل النظري السابق للأثار التي تتركها النفقات العامة على حجم الاستثمارات الخاصة، فأنه يمكن تقدير الأثار الكمية المباشرة التي تتركها تلك النفقات على حجم الاستثمار الخاص من خلال أدخال النفقات الجارية والرأسمالية الحكومية كمتغيرات مستقلة في دالة الاستثمار الخاص، والتي يمكن توصيفها على النحو التالي:-

$$Ip_t^* = ao + a1\ PRt + a2\ RMt + a3\ GI_t + a4\ GC_t$$

حيث تمثل

Ip_t: النفقات الأستثمارية الخاصة، GI_t : النفقات الرأسمالية الحكومية.

PRt** : معدل الأرباح (١٩٨٠=١٠٠)، GC_t : النفقات الجارية الحكومية.

RMt : اجمالي تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، (ao - a4): معالم التقدير.

---

(11) Musgave and Musgrave, (1984), op. cit., P. 663.

(12) Talafha, H., "The Effects of Workers Remittances on The Jordan Economy, METU Studies in Development, 12 (1,2), PP. 119-130.

* لم يتم التطرق لسعر الفائدة في التوصيف السالف الذكر نظراً لضعف دلالته الأحصائية في تفسير معادلة الاستثمار والتي سبق الاشارة اليها في المبحث الأول.

** كمؤشر لمعدل الأرباح في الأردن، تم استخدام الرقم القياسي لفائض التشغيل بأعتبار عام ١٩٨٠ كسنة أساس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والأساس المنطقي الكامن وراء أدخال حجم النفقات العامة بقسميها الجاري والرأسمالي كمتغيرات مستقلة دون أخذ النفقات العامة بصورتها الأجمالية في المعادلة السابقة، فيعود وكما سبق أن ذكرنا إلى كون كل منهما (الجارية والرأسمالية) يمارس أثراً مختلفاً على الاستثمارات الخاصة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأن التوصيف السالف الذكر يأخذ بعين الأعتبار أثر طريقة تمويل النفقات العامة على الاستثمارات الخاصة، وأية ذلك أن النفقات الرأسمالية في الأردن غالباً ما تمول من مصادر خارجية في حين أن النفقات الجارية غالباً ما تمول من مصادر محلية.

وللوقوف على الآثار المباشرة التي تتركها النفقات العامة على حجم الاستثمارات الخاصة في الأردن، تم تقدير معالم المعادلة السالفة الذكر على الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧، وذلك بأستخدام طريقة المربعات الصغري المعتادة (OLS) حيث ظهرت الناتج على النحو التالي:-

$$Ip_t^* = -21.09815 + 4.3255\ PR_t + 0.116667\ RM_t + 0.4925\ GI_t - 0.9354\ GC_t$$

(-0.8077) (3.9946) (0.36102) (1.90097) (-3.1687)

معامل التحديد (R^2) = ٠.٩١١٤

معامل التحديد المعدل (R^{-2}) = ٠.٨٩٠٠

معامل داربون- واتسوان (D.W**)= ١.٩٧٨٥

قيمة (F) = ٤١.١٤٨

وكما هو متوقع، فقد أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة ايجابية وقوية بين حجم النفقات الاستثمارية الحكومية وحجم النفقات الاستثمارية الخاصة، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) ستيودنت، والذي يشير الى معنوية معامل حجم النفقات الاستثمارية الحكومية عند مستوى معنوية (٦٪). كما تشير النتائج أيضاً الى وجود علاقة عكسية وقوية بين حجم النفقات الجارية (GC_t) وحجم النفقات الاستثمارية الخاصة، ويظهر ذلك من خلال الاشارة السالبة التي تسبق معامل النفقات الجارية.

---

* تم تقدير هذه المعادلة بأستخدام البيانات الواردة في الملحق الاحصائي.

* * يشير اختبار (D.W) إلى انعدام الارتباط السلسلي في النموذج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما يدل اختبار (t) ستيودنت الى معنوية معامل النفقات الجارية عند مستوى معنوية (١٪). كذلك يتبين من المعادلة السابقة أن معامل معدل الأرباح المقدر قد كان أيجابياً وذات دلالة أحصائية عند مستوى معنوية (١٪). أما معامل تحويلات الاردنيين في الخارج المقدر فقد كان ايجابياً إلا أنه ليس ذات دلالة احصائية في تفسير الاستثمارات الخاصة، ويظهر ذلك من خلال انخفاض قيمة (t) ستيودنت. ويرجع السبب في ضعف العلاقة السابقة الى أن القسم الأكبر من تحويلات الأردنيين كانت قد وجهت نحو شراء الأراضي والعقارات، أو ايداعها في البنوك بدلاً من استثمارها، ومما يؤكد ذلك ما أظهرته أحدى الدراسات والتي بينت أنه خلال الفترة (١٩٦٥ -١٩٧٨) لم تتجاوز قيمة الاستثمارات المباشرة للأردنيين غير المقيمين في الأردن مبلغ (٤.٣) مليون دينار أردني (١٣).

وترجع العلاقة الايجابية والقوية بين حجم النفقات الرأسمالية الحكومية والاستثمارات الخاصة في الأردن الى سببين: الأول يعود الى طبيعة النفقات الاستثمارية الحكومية، والتي غلب عليها طابع الاستثمار في البنى التحتية كما رأينا سابقاً، والثاني يعود الى طريقة تمويل النفقات الرأسمالية الحكومية، والتي ذكرنا فيما سبق بأنها تمول من مصادر خارجية (القروض والمساعدات)، الأمر الذي يغني الحكومة عن استخدام الموارد المتاحة للقطاع الخاص والمخصصة للأستثمار. أما العلاقة السلبية ما بين النفقات الجارية وحجم الاستثمارات الخاصة فلا يصعب تفسيرها في ضوء ذلك الارتفاع الحاد في النفقات الجارية في الأردن- خاصة وأن هذه النفقات عادة يتم تمويلها من موارد محلية - وذلك لأن استخدام الحكومة لجزء هام من الموارد المتاحة للقطاع الخاص في تمويل نفقات جارية لا بد وأن تحدد ليس فقط مقدار ما يتبقى من ادخارات خاصة بل أيضاً الادخارات الحكومية للازمة لتمويل الاستثمار (١٤).

---

(١٣) حسن، علي، "العوائد الاقتصادية لتحويلات المغتربين الأردنيين: واقع وتطلعات"، العمل العدد ٣٨، ١٩٨٧، عمان، ص ٤٠.

(١٤) إن فشل السياسة الضريبية في الحد من الاستهلاك الخاص في الاردن، يعطى مؤشراً على أن الانفاق الحكومي الجاري قد كان على حساب المدخرات الخاصة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما التفسير الأقتصادي للمعادلة السابقة، فيعنى أنه إذا زادت النفقات الأستثمارية الحكومية بمعدل دينار واحد فأن حجم الاستثمارات الخاصة سوف يزداد بـ ٤٩ . . من الدينار، في حين أن زيادة النفقات الجارية بمعدل دينار واحد فأن حجم الأستثمارات الخاصة سوف ينخفض بـ ٩٣ . . من الدينار. وهذا يعني أن حجم الاستثمارات الخاصة سوف تنخفض بمقدار ٤٤ . . من الدينار إذا زادت كل من النفقات الجارية والرأسمالية بمعدل دينار واحد لكل منهما. وإذ أخذنا بعين الاعتبار حقيقة أن النفقات الجارية قد شكلت في المتوسط ثلثي النفقات العامة في الأردن، وأن النفقات الرأسمالية شكلت الثلث المتبقي، فأن زيادة النفقات العامة بمعدل دينار ($\frac{2}{3}$ يذهب للنفقات الجارية و $\frac{1}{3}$ يذهب الى النفقات الرأسمالية) سوف يؤدي الى خفض النفقات الرأسمالية الخاصة بـ ٤٧ . . من الدينار.

في ضوء ما تقدم يمكن القول بأن النفقات الجارية الحكومية، قد كانت ذات أثر أنكماشي على حجم الاستثمارات الخاصة، في حين كانت الآثار المباشرة للنفقات الرأسمالية الحكومية ذات أثر توسعي على حجم الاستثمارات الخاصة في الأردن.

إن قبول النتائج السابقة يترتب عنها مظمون أساسي بالنسبة للاستثمارات الخاصة، وللعجز في الموازنة العامة على المدى الطويل. إذ أنه لا بد وأن يتوقع في ظل استمرار ارتفاع نسب النفقات الجارية بالمقارنة مع النفقات الرأسمالية الحكومية، استمرار تواجد الأثار الانكماشية على حجم الاستثمارات الخاصة من جهة، واستمرار تزايد العجز في الموازنة العامة من جهة أخرى. لذلك نرى أن خفض النفقات الجارية وخاصة غير المنتجة منها مع المحافظة على نفس المستوى السابق من النفقات الاستثمارية الحكومية سيترتب عنها ليس فقط زيادة مباشرة في الاستثمارات الخاصة بل أيضاً خفض العجز في الموازنة العامة في الاردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٠٤ المبحث الثالث

أثر النفقات العامة على الميزان التجاري الأردني

١٠٣٠٤ تمهيد:

في هذا الجزء من الدراسة سوف نحاول تحليل أثر النفقات العامة على الميزان التجاري الأردني، وذلك من خلال تحليل وتقييم بعض العلاقات والمعادلات الاحصائية التي تعكس ذلك الأثر على الأقتصاد الأردني. ولتحقيق هذا الغرض سوف نقوم بدراسة ذلك الأثر عبر المحورين التاليين:-

المحور الأول: دراسة وتحليل الآثار المباشرة التي تتركها النفقات العامة على الميزان التجاري.

المحور الثاني: دراسة وتحليل الآثار غير المباشرة التي تتركها النفقات العامة على الميزان التجاري.

٢٠٣٠٤ الأثار المباشرة للنفقات العامة على الميزان التجاري الأردني *.

يظهر التأثير المباشر للنفقات العامة على الميزان التجاري بطرفية الصادرات والمستوردات وكما دلّت عليه دراسات عدة [1]، من خلال ما تخُصصة الحكومة من مبالغ نقدية لدعم وتشجيع صادراتها الوطنية، أو من خلال ما تخصصة الحكومة من مبالغ لتمويل مستورداتها من السلع والخدمات اللازمة لاستكمال وتنفيذ برامجها الانمائية. وتتوقف أثر الاعانات التصديرية (النفقات العامة) على الصادرات بأثر تلك الاعانات في الناتج القومي، وهذه الأخيرة وكما اشارت اليها بعض الدارسات تتوقف بشكل كلي " وبفرض ثبات الطلب على السلع"

---

* المقصود بالأثار المباشرة للنفقات العامة بشكل عام سبق التطرق اليها في المبحث الأول.

(1) Peacock, T, Quantiative analysis in public Finance, op. cit., PP, 175- 179.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على مرونة الجهاز الانتاجي، أي على شكل منحنى النفقة الذي يتوقف على قانون الغلة الذي تخضع له أنتاج السلعة [٢]. فاذا كانت الأعانه ممنوحة لسلع تصديرية تخضع في انتاجها لقانون تزايد النفقات، فأن جزءاً من أثر الاعانة سوف تمتصه ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم تكون الزيادة في الانتاج ضعيفة، وعلى العكس من ذلك فأن أثر الاعانة في زيادة الانتاج تكون كبيرة في حالة خضوع انتاج السلع التصديرية لقانون تناقص التكلفة.

أما فيما يتعلق بالأثر المباشر للنفقات العامة والذي تتركه هذه النفقات على المستوردات فأنه يمكن تقديرها كمياً وبشكل مباشر من خلال ما تساهم به المستوردات الحكومية في أجمالي المستوردات.

وللوقوف على الأثار المباشرة التي تركتها النفقات العامة على الميزان التجاري في الأردن خلال الفترة محل الدراسة، فأن ذلك يستدعي أولاً كخطوة أولى تحديد المبالغ التي خصصتها الحكومة الأردنية لتمويل مستورداتها من السلع والخدمات، وتلك المبالغ التي خصصت لدعم الصناعات التصديرية. ولسوء الحظ تفتقر الاحصاءات الأردنية للبيانات الاحصائية المنشورة عن المبالغ التي خصصت لدعم الصادرات، أو عن مستوردات الحكومة من السلع والخدمات على حد سواء، وهذه الحقيقة تجعل من أمكانية تقدير الأثار المباشرة للنفقات العامة على الميزان التجاري في الأردن أمراً صعباً أن لم يكن مستحيلاً بدون اللجوء الى عدد من الافتراضات المنطقية بهذا الصدد، والتي يمكن من خلالها تلمس الأثار المباشرة التي تتركها النفقات العامة على الميزان التجاري. وكغيرنا من الدراسات [٣]، سنفترض بأن الصادرات في الأردن تُعتبر متغير خارجي (exogenous) تقرره عوامل خارجة عن نطاق الاقتصاد الأردني. أو بعبارة أخرى سنفترض بأن النفقات العامة تُعتبر محايدة بالنسبة لتأثيرها على الصادرات الاردنية. أما الأساس المنطقي وراء هذا

---

(٢) العلي، عادل وكداوي، طلال، اقتصاديات المالية العامة، مصدر سابق، ص ص ١٨٥-١٨٧.

(3) T. Peacock, Quantiative Analysis in Public Finance, op. cit., PP, 171- 159.

©Arabic Digital Library-Yarmouk University

الافتراض فيعود الى اعتباريـــن: أولهما يعود الى طبيعة السياسة التي تنتهجها الحكومة الأردنية في تشجيع صادراتها الوطنية، والتي يُغلب عليها طابع تقديم الاعفاءات الضريبية بدلاً من الدعم المالي المباشر (٤)، والثاني يعود الى أن زيادة الصادرات أو انخفاضها في الأردن يتوقف بالدرجة الأولى على الظروف الاقتصادية التي تطرأ على أسواق التصدير الاردنية. أو بعبارة أخرى إن قيام الحكومة بتشجيع صادراتها من خلال تقديم الحوافز التصديرية سواء كانت من خلال تقديم اعفاءات ضريبية، أو دعم مالي مباشر قد لا تؤدي الى زيادة الصادرات الأردنية وتحسين وضع الميزان التجاري فيما لو أصاب الركود الاقتصادي أسواق التصدير الاردنية.

أما بالنسبة للآثار المباشرة التي تتركها النفقات العامة على حجم المستوردات، والتي تتمثل بالأستيراد الحكومي المباشر للسلع والخدمات في الأردن، فأنه يمكن تلمسها من خلال ما تدفعه الحكومة من نفقات لدعم أسعار السلع المستوردة، وكما هو حاصل في نفقات دعم المحروقات ودعم التموين، إذ تمثل هذه النفقات في الواقع أحد الصور المؤدية الى استمرار تزايد الطلب على هذه السلع. كذلك يمكن تلمس هذه الآثار من خلال ما تتكبده الحكومة من نفقات لأستيراد ما تحتاج اليه من سلع رأسمالية وخبرات أجنبية. واذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة اعتماد الأردن بشكل يكاد يكون شبه كامل على العالم الخارجي في استيراد ما يحتاج اليه من سلع رأسمالية، فأنه يمكن اعتبار الأنفاق الحكومي الرأسمالي على الدراسات والابحاث وشراء المعدات والاجهزة والالات بمثابة مستوردات حكومية رأسمالية. وانطلاقاً مما تقدم، سوف يتم اعتماد النفقات العامة على دعم المحروقات والتموين، والانفاق الاستثماري الحكومي على الدراسات والابحاث وشراء الالات والمعدات كمؤشر حجم المستوردات الحكومية في الأردن. والجدول رقم (١٦-٤)

---

(٤) سياسة الدعم المالي للصادرات الأردنية نادرة الاستخدام في الأردن. للمزيد عن ذلك انظر في عميره، محمد والصمادي، محمد، تنمية الصادرات الصناعية في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٧٩، ص ٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يعطي مؤشراً كمياً لحجم المستوردات الحكومية وأهميتها النسبية في اجمالي المستوردات الاردنية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٧ (٥).

جدول رقم (١٦-٤)

المستوردات الحكومية * وأهميتها النسبية في اجمالي

المستوردات الأردنية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٧.

السنة	اجمالي المستوردات الأردنية (بالمليون دينار)	المستوردات الحكومية (بالمليون دينار)	المستوردات الحكومية كنسبة من اجمالي المستوردات
١٩٧٦	٣٣٩,٥	١٩,٤	٥,٧
١٩٧٧	٤٥٤,٤	١٧,٩	٣,٩
١٩٧٨	٤٥٨,٨	١٩,٠	٤,١
١٩٧٩	٥٨٩,٥	٧٠,٧	١١,٩
١٩٨٠	٧١٦,٠	٦٩,٨	٩,٦
١٩٨١	١٠٤٧,٥	٧٠,١	٦,٦
١٩٨٢	١١٤٢,٥	٧٩,٤	٦,٩
١٩٨٣	١١٠٣,٣	٦٥,٥	٥,٩
١٩٨٤	١٠٧١,٣	٦٧,٩	٦,٣
١٩٨٥	١٠٧٤,٥	٥٣,١	٤,٩
١٩٨٦	٨٥٠,٢	٢٥,٥	٢,٩
١٩٨٧	٩١٥,٥	٣٧,٩	٤,١
المتوسط	٨١٣ر٥	٣٨ر٠	٤,٦٧

المصدر: البنك المركزي الأردني: النشرة الاحصائية الشهرية، العدد ٣، ١٩٨٦، الجدول رقم (٢٩)، والنشرة الاحصائية الشهرية العدد٧، ١٩٨٨، جدول رقم (٣٠).

العمود رقم (١) من الجدول رقم (٤) في الملحق الاحصائي.

* تم تقديرها وفقاً للمعيار المستخدم في الدراسة.

---

(٥) لا تتوفر بيانات احصائية عن المتغيرات الداخلة في حساب مؤشر المستوردات الحكومية للفترة التي تسبق عام ١٩٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويتضح من خلال نظرة سريعة على الجدول السابق أن الأنفاق الحكومي على المستوردات (وفقاً للمعيار المستخدم في الدراسة)، قد أدى إلى زيادة مباشرة في المستوردات الأردنية بمقدار (٤٥٦.٧) مليون دينار أردني خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٧، أي ما نسبته (٤.٦٧٪) من اجمالي قيمة المستوردات الأردنية خلال نفس الفترة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار تلك النفقات الباهظة التي تتحملها الحكومة الأردنية في مجال تمويل مستورداتها العسكرية [٦]، يمكننا القول بأن الأثار المباشرة التي تتركها النفقات العامة في الأردن تعتبر مسؤولة في جزء منها عن العجز المزمن في الميزان التجاري الأردني.

٣.٣.٤ الأثار غير المباشرة للنفقات العامة على الميزان التجاري في الأردن.

تطرقنا فيما سبق الى الأثار المباشرة التي تركتها النفقات العامة على الميزان التجاري الأردني، والتي اتضح لنا من خلالها أن هذه النفقات قد تركت اثاراً سلبية على الميزان التجاري الأردني. ونود الآن التطرق الى الأثار غير المباشرة التي تركها الأنفاق الحكومي على الميزان التجاري الأردني (أي الاثار التي تعد بمثابة افراز للأثار المترتبة على الأنفاق العام المباشر)، والتي يمكن الوقوف عليها من خلال عمل مضاعف الأنفاق الحكومي الذي تمت دراسته في المبحث الأول من هذا الفصل.

لقد سبق أن ذكرنا في بداية المبحث الأول من هذا الفصل، إلى ان أي زيادة في النفقات العامة سيترتب عنهاحتماً زيادة غير مباشرة في الناتج القومي، وذلك من خلال عمل مضاعف الانفاق الحكومي. وهذه الزيادة في الناتج القومي سيترتب عنها حتماً زيادة لاحقة في حجم المستوردات نظراً لوجود التناسب الايجابي ما بين حجم المستوردات ومستوى الدخل القومي. وهذه الزيادة غير المباشرة في المتسوردات (وبفرض ثبات حجم الصادرات) سيترتب عنها حتماً زيادة العجز في الميزان التجاري. ومن أجل الوقوف على الاثار غير المباشرة التي تركتها النفقات العامة على الميزان التجاري في الاردن، سوف يتم اعتماد النموذج الاجمالي الذي تمت دراسته في المبحث الاول من هذا الفصل، وذلك على النحو التالي:-

---

(٦) لا تتوافر بيانات احصائية عنها وذلك لأسباب سياسية وأمنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تم أعتبار الصادرات في النموذج المشار اليه سابقاً، كمتغير خارجي تقرره عوامل خارجة عن نطاق النموذج(٧)، حيث أتخذت دالة الصادرات الاردنية الشكل التالي:-

$$X=\bar{X} \quad \ldots\ldots 1$$

اما بالنسبة للمستوردات، والتي أعتبرت متغيراً داخلياً في النموذج المشار اليه سابقاً، فقد أتخذت الدالة التي تمثلها الشكل التالي:-

$$Mr=a_2+my. \quad \ldots\ldots 2$$

وبناء على ما تقدم فأن الميزان التجاري السلعي يمكن توصيفه على النحو التالي:-

$$TB=\bar{X}-a_2-my \quad \ldots\ldots 3$$

حيث تمثل TB: الميزان التجاري

X: الصادرات

y: الناتج القومي الاجمالي

وبإفتراض ثبات جميع المتغيرات المستقلة في النموذج المشار اليه سابقاً بأستثناء (G) فان التغير في TB سوف يأتي من خلال التغير في (y) الناتج عن التغير في (G) وذلك على النحو التالي:-

$$\Delta TB=-m\,\Delta y \quad \ldots\ldots 4$$

حيث تمثل m الميل الحدي للمستوردات.

وبقسمة طرفي المعادلة رقم (٤) على التغير في النفقات العامة (ΔG)، نحصل على التغير في الميزان التجاري الناجم عن تغير الانفاق الحكومي وذلك على النحو التالي:

---

(٧) تم الاشارة الى الاسس المنطقية وراء هذا الافتراض في بداية هذا المبحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$\frac{\Delta TB}{\Delta G} = -m \frac{\Delta Y}{\Delta G} \quad \text{.....5}$$

حيث تمثل $(\frac{\Delta y}{\Delta G})$ قيمة مضاعف الانفاق الحكومي.

ويتضح من المعادلة رقم (٥) الى ان زيادة النفقات العامة (الاثر غير المباشر) ذات أثر سلبي على الميزان التجاري.

وبالرجوع الى تقديراتنا السابقة لقيم مضاعف الانفاق الحكومي، والميل الحدي للمستوردات في الاردن، وبتعويضها في معادلة رقم (٥) نحصل على الأثر غير المباشر للنفقات العامة على الميزان التجاري الاردني، وذلك على النحو التالي:-

$$(\frac{\Delta TB}{\Delta G}) = -0.553 \quad \text{.....6}$$

وتشير القيمة السابقة الى ان زيادة النفقات العامة بمقدار (١٠٠) سيترتب عنها زيادة العجز في الميزان التجاري الاردني بمقدار (٥٥ر٣) مليون دينار.

ويلاحظ هنا أنه رغم انخفاض قيمة مضاعف الانفاق الحكومي في الاردن (٦٠ر٠)، إلا ان زيادة النفقات العامة قد تركت أثاراً سلبية على الميزان التجاري تعتبر مرتفعة نسبياً بالمقارنه مع أثرها الايجابي على الناتج القومي، ويرجع السبب في ذلك في الواقع الى أرتفاع الميل الحدي على المستوردات في الاردن، والذي قدر في دراستنا بـ (٩٢ر٠). ويمكن من خلال أجراء عمليات حسابية بسيطة أظهار التحسن الذي قد يطرأ على الميزان التجاري الاردني فيما لو تم خفض الميل الحدي للمستوردات في الاردن. فمثلاً لو أفترضنا ان الميل الحدي للمستوردات في الاردن قد انخفض من (٩٢ر٠) الى (٣٠ر٠)، فأن زيادة النفقات بمقدار (١٠٠) مليون دينار سوف تؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري فقط بمقدار (٢٨) مليون دينار[٨].

---

(٨) بأعادة تقدير قيمة مضاعف الانفاق الحكومي في المعادلة رقم (٩) في المبحث الاول من هذا الفصل لتأخذ بعين الاعتبار انخفاض الميل الحدي للمستوردات الى (٣٠ر٠)، وجد ان قيمة المضاعف قد أرتفعت الى (٩٤٨ر٠)، وبتعويض قيمة المضاعف الجديدة والميل الحدي للمستوردات (٣٠ر٠) في المعادلة رقم (٥) حصلنا على قيمة $\frac{\Delta TB}{\Delta G}$ = ٢٨ر٠٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نخلصُ من كل ما سبق، الى ان الاثار المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة في الاردن تعتبر مسؤولة في جزء منها عن العجز المزمن في الميزان التجاري الاردني. وخلصنا أيضاً الى ان خفض الميل الحدي للاستيراد سيترتب عنه ليس فقط تحسين وضع الميزان التجاري الاردني (وبالطبع ميزان المدفوعات) بل أيضاً زيادة فاعلية مضاعف الانفاق الحكومي في زيادة الناتج القومي في الاردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤. ٤ المبحث الرابع:

بعض الأثار الاقتصادية لزيادة النفقات العامة في الاردن

١٠٤٠٤ مقدمة

" زيادة رواتب الموظفين العاملين في الجهاز الحكومي سوف تؤدي الى زيادة عجز الموازنة العامة وبالتالي زيادة المديونية الناتجة عن الاقتراض لتمويل العجز، كما سيترتب على هذه الزيادة انعكاس تضخمي في الاسعار". هذه المقولة من العناوين الرئيسية التي أشتمل عليها خطاب رئيس الوزراء الاردني السيد مضر بدران في رده على مناقشات مجلس النواب الاردني لموازنة عام ١٩٩٠ (١). هذه المقولة دفعتنا ونحن بصدد دراسة الاثار الاقتصادية للنفقات العامة في الاردن الى التحقق فيما اذا كانت زيادة النفقات الحكومية بشكل عام والتي تحققت في الاقتصاد الاردني خلال الفترة محل الدراسة، قد أحدثت زيادة في عجز الموازنة العامة، وزيادة اقتراض الحكومة، وأية أنعكاسات تضخمية في الاسعار. ولتحقيق هذا الغرض سوف نستخدم أسلوب التحليل الوصفي للتحقق فيما اذا كانت زيادة النفقات العامة على المدى القصير (من سنة الى أخرى)، قد أحدثت زيادة في عجز الموازنة، وزيادة في اقتراض الحكومة، على أمل ان نقوم لاحقاً بالتحقق وبالطرق القياسية فيما اذا كانت زيادة النفقات العامة على المدى الطويل قد أحدثت زيادة في عجز الموازنة، وزيادة في اقتراض الحكومة وأية انعكاسات تضخمية في الاسعار.

---

(١) جريدة الرأي الاردنية-العدد ٧١٣٨- الاحد، ١٩٨٩. ص ١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٠٤٠٤ أثر زيادة النفقات العامة على تزايد العجز في الموازنة العامة في الاردن.

كخطوة اولى نحو تقدير أثر زيادة النفقات العامة على تزايد العجز في الموازنة، فأن أول ما يتطلب هنا التحقق فيما اذا كانت زيادة عجز الموازنة قد كانت في الواقع مرافقة لتزايد النفقات العامة وليس لانخفاض الايرادات الحكومية. اذ يمكن للعجز في الموازنةالعامة ان ينخفض مع تزايد النفقات العامة اذا ما زادت الايرادات بنسبة أعلى من زيادة النفقات. لذلك يمكن القول بأن زيادة النفقات العامة سيترتب عنها حتماً زيادة عجز الموازنة فقط اذا تجاوزت الزيادة في النفقات العامة تلك الزيادة الحاصلة في الايرادات الحكومية. وقبل التحقق من ذلك على الاقتصاد الاردني، نود اولاً الاشارة الى طريقة تقدير عجز الموازنة العامة التي نتبعها في هذه الدراسة. يعرف البنك المركزي الاردني في نشراته الاحصائية العجز على انه الفرق السالب ما بين الايرادات العامة (تشمل القروض الخارجية والداخلية والمساعدات الخارجية والايرادات المحلية) والنفقات العامة [٢] . وهذا التعريف في الواقع لا يعكس حقيقية العجز الفعلي في الموازنة نظراً لدخول مصادر التمويل (المساعدات والقروض الداخلية والخارجية) في التعريف السابق، ولغرض الدراسة ومن أجل الوقوف على الدور الذي لعبته زيادة النفقات العامة في الاقتراض الداخلي والخارجي، وتزايد العجز في الموازنة فسوف يتم تعريف العجز في الموازنة العامة على انه الفرق السالب بين الايرادات المحلية (مضافاً اليها المساعدات الخارجية) والنفقات العامة[٣].

---

(٢) البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد ٤، ١٩٨٩، ص ٤٠.

(٣) الأسس التي استندنا عليها في هذا التعريف بالاضافة الى ما سبق فهي:-

١- المساعدات الخارجية تتشابه كثيراً مع الايرادات المحلية من حيث انها لا تترك أعباء او اية التزامات على الحكومة وذلك بعكس مصادر التمويل الاخرى كالقروض مثلاً.

٢- ان تعريف العجز على اساس الفرق السالب بين الايرادات المحلية والنفقات العامة سوف لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الذي لعبته المساعدات الخارجية في تقليل اعتماد الاردن على القروض الداخلية والخارجية، اذ لو افترضنا جدلاً غياب عنصر المساعدات الخارجية لكانت معدلات الاقتراض الداخلي والخارجي قد فاقت المعدلات التي سادت بوجود المساعدات بمرات عدة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٧-٤)

العجز في الموازنة العامة ومعدلات التغير في النفقات والايرادات وعجز الموازنة خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧

مليون دينار بالأسعار الجارية

السنة	التغير في النفقات العامة بالزيادة او النقص	التغير في الايرادات* بالزيادة او النقص	التغير في عجز الموازنة بالزيادة او النقص	عجز الموازنةالعامة **
١٩٦٨	١٢,٣٦٥	,.٤٩٧	١٢,٣١	١٤,.٣٨
١٩٦٩	٧,٨٩٠	٤,٥	٣,٣٩	١٧,٥
١٩٧٠	٧,٧-	٥,٢-	٢,٥-	١٥,.
١٩٧١	٢,٤	٥,٤	٣,.-	١٢
١٩٧٢	١٨.٣	١٥,٩	٢,٤	١٤,٤
١٩٧٣	١٨,١	٢,٨	١٥,٣	٢٩,٧
١٩٧٤	٢٧,١	٣٣,٦	٦,٥-	٢٣,٢
١٩٧٥	٥٨,٢	٥٩,٦	١,٤-	٢١,٦
١٩٧٦	٥٧,٦	٩,٤-	٦٧,.	٨٨,٦
١٩٧٧	٧٥,٣	٩٠,٥	١٥,٢-	٧٣,٤
١٩٧٨	٢٣,٦	٢٤,٢-	٦٥,٨	١٢١,٣
١٩٧٩	١٥٤,٢	١٥٨,.	٣,٧-	١١٧,٤
١٩٨٠	٤٧,٤	٣٧,٢	١٠,٢	١٢٧,٦
١٩٨١	٨٣,٩	٨٠,.	٣,٩	١٣١,٥
١٩٨٢	٤٦,٤	٤٦,٢	,٢	١٣١,٧
١٩٨٣	١١,٧	٣٥,٧	٢٤,.-	١٠٧,٧
١٩٨٤	١٥,٥	٦٧,٥-	٨٣,.	١٩٩,٧
١٩٨٥	٨٤,٨	١٠٧,٥	٢٢,٧-	١٧٧,.
١٩٨٦	١٧٥,٧	٢٩,٥	١٤٦,٢	٣٢٣,٢
١٩٨٧	١٥,٥-	,٩٧٨	١٦,٤-	٣٠٦,٦

المصدر: تم احتساب هذا الجدول بالاعتماد على البيانات الاحصائية الواردة في جدول رقم (٧) و (١٦) في الملحق الاحصائي.

* الايرادات = (الايرادات المحلية + المساعدات الخارجية)

* * العجز في الموازنة العامة = (الايرادات المحلية + المساعدات الخارجية)-النفقات العامة، حيث تم أستثناء الاشارة السالبة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في الجدول رقم (١٧-٤) تم تقدير العجز في الموازنة العامة ومعدلات الزيادة في النفقات والايرادات الحكومية (محلية ومساعدات خارجية) خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧. وكما هو ملاحظ من الجدول فأنه من بين عشرين سنة تناولتها الدراسة، هناك أحدى عشرة سنة حقق خلالها العجز في الموازنة العامة تزايداً بصورة مطلقة، وكما تعكسه القيمة الايجابية لتغير عجز الموازنة العامة في نفس الجدول . أما سبب زيادة العجز في الموازنة خلال هذه السنوات، فيعود وكما يعكسه الجدول السابق الى زيادة النفقات العامة بمعدلات فاقت معدلات الزيادة في الايرادات بأستثناء السنتين ١٩٧٨و١٩٨٤، والتي يرجع تزايد العجز فيهما الى أنخفاض الايرادات بمعدلات أعلى من معدلات زيادة النفقات العامة. وبناء على ما تقدم يمكن القول بشكل عام أن معظم الزيادات التي طرأت على عجز الموازنة العامة في الاردن خلال الفترة محل الدراسة قد كان سببها زيادة النفقات العامة.

٤. ٤. ٣ أثر زيادة النفقات العامة على تزايد الاقتراض الحكومي (الداخلي والخارجي)في الاردن

إن تزايد النفقات العامة بنسب تفوق معدلات الزيادة في الايردات المتاحة سوف يترتب عنها حتماً زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يفرض على الحكومة ضرورة تغطية العجز المتزايد في الموازنة. وتلجأ الحكومة الاردنية عادة الى تغطية العجز في موازنتها العامة بطرق عدة سبق الاشارة لها في الفصل الثاني من هذه الدراسة، ولكن ما يهمنا منها هنا القروض الداخلية والخارجية كمصدرين لتمويل العجز في الموازنة العامة. وللتحقق فيما اذا كانت زيادة النفقات العامة قد احدثت زيادة في الاقتراض الداخلي والخارجي في الاردن خلال الفترة محل الدراسة، تم في الجدول رقم (١٨-٤) تقدير معدلات التغير في الاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي ومعدلات التغير في عجز الموازنة العامة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٨-٤)

معدلات التغير في الاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي والتغير في عجز الموازنة العامة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧.

السنة	التغير في عجز الموازنة بالزيادة او النقص	التغير في الاقتراض الداخلي بالزيادة او النقص	التغير في الاقتراض الخارجي بالزيادة او النقص
١٩٧٠	٢,٥-	٤,٢-	٢,٦-
١٩٧١	٣-	٧,٩	١,٥
١٩٧٢	*٢,٤	٧,١-	٣,٨
١٩٧٣	*١٥,٣	١,٧٥	٤,٠
١٩٧٤	٦,٥-	٦,٢٥	٣,٧٦
١٩٧٥	١,٤-	٦,٠-	,٩٠
١٩٧٦	*٦٧	١٠	٣,٧
١٩٧٧	١٥,٢-	٢,٠-	٣٨,٦
١٩٧٨	٦٥,٨	١٥,٠	٣٢,٣
١٩٧٩	٣,٧	١٠-	٥٣,٠-
١٩٨٠	*١٠,٢	٧	٣٣,٩
١٩٨١	*٣,٩	٧,٣-	٤,١
١٩٨٢	*,٢	٨,٥	١٠,٤-
١٩٨٣	٢٤,٠-	٠,٠	١١,٥
١٩٨٤	٨٣,٠	٣,٣-	٤٥,٤
١٩٨٥	٢٢,٧-	٩,٨	٤٠,٢
١٩٨٦	*١٤٦,٢	٣٩,٥	٢,٦-
١٩٨٧	١٦,٤-	٥٥,٢	٩٦,٥-

المصدر: تم تقدير هذا الجدول بالاعتماد على الجدول رقم (٢٣) في الملحق الاحصائي والجدول رقم (١٧-٤) السابق.

* * لا تتوافر بيانات أحصائية عن الاقتراض الداخلي للفترة التي تسبق عام ١٩٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكما هو ملاحظ من الجدول السابق، فأن السنوات التي حقق فيها الاردن زيادة في عجز الموازنة العامة كحالة مرافقة لتزايد النفقات العامة(٤)، قد رافقها بشكل عام زيادة في الاقتراض الداخلي او زيادة في الاقتراض الخارجي او في كلاهما خلال نفس السنوات. وهذا بالتالي يعطي مؤشر على ان تزايد النفقات العامة في بعض السنوات قد رافقها زيادة في الاقتراض الداخلي والخارجي في الاردن. ولكن الشيء الملفت للانتباه هنا ومن خلال مقارنة معدلات التغير في الاقتراض الداخلي والخارجي في الجدول السابق، هو انخفاض معدلات الزيادة في الاقتراض الداخلي مقارنة بمعدلات الزيادة في الاقتراض الخارجي وخاصة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٥. ويعزى هذا الاتجاه في الواقع الى انخفاض حجم الاقتراض الداخلي مقارنة بحجم الاقتراض الخارجي في الاردن من ناحية، والى اعتماد الحكومه على السلف العادية والاستثنائية المقدمة من البنك المركزي من ناحية اخرى، اذ يشير الجدول رقم (٢٣) في الملحق الاحصائي الى ان حجم الاقتراض الداخلي لدعم الموازنة قد تراوح فقط ما بين (٥) الى (٣٥) مليون دينار خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٥، في حين تراوح حجم الاقتراض الخارجي ما بين (٢) الى (١٦٢) مليون دينار خلال نفس الفترة .

أتضح لنا من خلال تتبع الاثار التي تركتها زيادة النفقات العامة على كل من العجز في الموازنة العامة والاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي على المدى القصير، الى ان زيادة النفقات العامة قد لعبت دوراً كبيراً في زيادة العجز في الموازنة العامة في الاردن، في حين ادت زيادة النفقات العامة في بعض السنوات الى زيادة الاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي خلال الفترة محل الدراسة.

لغاية الآن أرتكز معظم التحليل السابق على التحقق فيما اذا كانت زيادة النفقات العامة قد أحدثت زيادة في عجز الموازنة العامة، وزيادة في الاقتراض الداخلي والخارجي على المدى القصير. أما الآن فنود التحقق فيما اذا كانت زيادة النفقات العامة على المدى الطويل، قد أحدثت زيادة في عجز الموازنة العامة، وزيادة في اقتراض الحكومة الداخلي، ومن ثم التحقق فيما اذا كانت هناك أية

---

(٤) أي السنوات التي كان سبب زيادة عجز الموازنة فيها يعود الى زيادة النفقات العامة وليس لانخفاض الايرادات، والتي تمثلها اشارة * في الجدول رقم (١٨-٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

انعكاسات تضخمية في الاسعار قد ترتبت عن ذلك في الاردن(٥). ولتحقيق ذلك الغرض سوف نستخدم النموذج القياسي التالي في استقصاء تلك الآثار على الاقتصاد الاردني.

٤.٤.٤ النموذج

يتكون النموذج المستخدم هنا من أربع معادلات خطية، وذلك على النحو التالي:-

$$\left(\frac{\Delta DF}{GDP}\right) = a0+b\left(\frac{\Delta G}{GDP}\right) \quad \text{.....1}$$

حيث تمثل:ΔG التغير في النفقات العامة.

ΔDF:التغير في عجز الموازنة العامة.

GDP : الناتج المحلي الاجمالي.

المعادلة رقم (١) الهدف منها التحقق فيما اذا كانت زيادة النفقات العامة على المدى الطويل، قد كانت مرتبطة بشكل عام بتزايد عجز الموازنه العامة. فوجود علاقة ايجابية وذات دلالة أحصائية بين المتغير التابع $\left(\frac{\Delta DF}{GDP}\right)$ والمتغير المستقل $\left(\frac{\Delta G}{GDP}\right)$ تعطي مؤشراً على أن العجز قد تزايد في السنوات التي زادت فيها النفقات العامة.

المعادلة رقم (٢) التالية تختبر فيما اذا كانت زيادة الاقتراض الداخلي مرتبطة بشكل أيجابي بتزايد النفقات العامة على المدى الطويل.

$$\left(\frac{\Delta GB}{GDP}\right) = A+B\left(\frac{\Delta G}{GDP}\right) \quad \text{.....2}$$

حيث تمثل ΔGB التغير في الاقتراض الحكومي الداخلي.

أما بقية الرموز فقد تم ذكرها سابقاً.

---

(٥) نظراً لتعدد وتنوع الآثار التي يتركها الاقتراض الخارجي وصعوبة تلمس ما تحدثه من انعكاسات على مستوى الاسعار، رأينا انه من المناسب ان نركز فقط على القروض الداخلية والتي يمكن تلمس ما تحدثه من انعكاسات على مستوى الاسعار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اذا كان معامل التقدير (B) ايجابياً وذات دلالة أحصائية في تفسير التغير في الاقتراض الداخلي، فهذا يعطي مؤشراً على ان زيادة النفقات قد رافقها زيادة في أقتراض الحكومة لتغطية العجز المترتب عن تلك الزيادة.

إن نتائج المعادلتين السابقتين تمكننا في الواقع من تلمس الانعكاسات التي سوف تحدثها زيادة النفقات العامة على مستويات الاسعار، اذ لا يمكن الادعاء ببساطة بأن زيادة النفقات العامة سيرتب عنها حتماً انعكاسات تضخمية في الاسعار اذ لم يكن هناك علاقة أيجابية وذات دلالة أحصائية بين زيادة النفقات العامة، وتزايد العجز في الموازنة العامة و (أو) زيادة الاقتراض الداخلي. اذ بات من المعروف لنا وفقاً للمنطلقات الكينزية في التحليل الاقتصادي الى ان النفقات العامة تشكل طلباً اضافياً الى جانب الطلب الخاص على السلع والخدمات المتاحة، وهذا الطلب الاضافي (الانفاق الحكومي) اذا لم يقابله زيادة مناظرة في الانتاج سوف ينعكس لا محالة على أرتفاع مستوى الاسعار(٦). كذلك ترى المنطلقات الحديثة في التحليل الاقتصادي الى ان العجز وطريقة تمويله تلعب الدور الاكبر في التأثير على مستوى الاسعار(٧). فتوجه الحكومة نحو تغطية العجز في الموازنة عن طريق الاقتراض من الاجهزة المصرفية، او خلق نقود جديدة (سياسات التمويل بالعجز) سيترتب عنها عند القاء النقود في التداول زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات المتاحة دون ان يقابلها في الواقع زيادة في المعروض من السلع والخدمات الأمر الذي يفضي ذلك الى ميل الاسعار نحو الارتفاع(٨).

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأنه إذا أظهرت نتائج الاختبار الاحصائي للمعادلتين رقم (١) و (٢) وجود علاقة ايجابية وذات دلالة احصائية، فأن احتمالية نشوء الضغوط التضخمية في الأقتصاد الوطني تكون كبيرة. وللتحقق فيما إذا

---

(6) Frisch, H., Theories of inflation, (Cambridge university press London, 1983), pp. 227-234.

(7) Bhattacharya, B, (1984), OP. Cit., p.38.

(٨) حجير، محمد، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص ص ١٧٥-١٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كان أرتفاع حجم العجز في الموازنة العامة وتزايد الأقتراض الداخلي كحالة مرافقة لتزايد النفقات العامة، قد أحدثت انعكاسات تضخمية في الأسعار سوف يتم أعتماد معادلتي خط الأنحدار التاليتين:

$$\beta = \alpha 0 + \alpha 1 \left(\frac{DF}{GDP}\right) \quad \text{.....3}$$

$$\beta = \alpha 2 + \alpha 3 \left(\frac{\Delta GB}{GDP}\right) \quad \text{.....4}$$

حيث تمثل β: معدل التضخم (معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي للاسعار).

أما بقية الرموز فقد تم ذكرها سابقاً.

إن وجود علاقة ايجابية وذات دلالة احصائية بين المتغير التابع والمستقل في المعادلة رقم (٣) تعطي مؤشراً على أن أرتفاع حجم العجز في الموازنة قد أحدث فائض طلب في الأقتصاد الوطني أنعكس ايجابياً على أرتفاع مستوى الأسعار. أما المعادلة رقم (٤) فالغرض منها معرفة فيما إذا كانت زيادة الأقتراض الداخلي قد ترتب عنها انعكاسات تضخمية في الأسعار.

إن المعادلتين السابقتين (٣، ٤) في الواقع تشوبهما مشكلة احصائية تتمثل بوجود مشكلة السببية (Causality problem). فوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة في المعادلتين السابقتين، قد تعكس علاقة سببية تختلف في الواقع عن العلاقة التي نحن بصدد دراستها. فمثلاً زيادة الأسعار بفعل عوامل أخرى خارجة عن نطاق النموذج المستخدم قد تدفع بالحكومة الى أتخاذ أجراءات اقتصادية لتخفيض العجز في الموازنة العامة والأقتراض الحكومي. ولتفادي هذه المشكلة الاحصائية سوف يتم اعتماد معدل التضخم في الفترة المستقبلية (1 + β) للسنة قيد البحث كمتغير معتمد في المعادلتين رقم (٣) و (٤) السابقتين، حيث تصبح المعادلات على الشكل التالي:

$$\beta + 1 = \alpha 0 + \alpha 1 \left(\frac{DF}{GDP}\right) \quad \text{.....5}$$

$$\beta + 1 = \alpha 2 + \alpha 3 \left(\frac{\Delta GB}{GDP}\right) \quad \text{.....6}$$

إن أخذ معدل التضخم خلال السنة المستقبلية للسنة قيد البحث في المعادلتين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السابقتين قد ساهم من ناحيتين في تحسين التوصيف السالف الذكر. فمن الناحية الاولى تم تفادي المشكلة الاحصائية المشار اليها سابقاً، في حين أخذ ذلك التوصيف بعين الاعتبار ما تراه المنطلقات الحديثة في التحليل الاقتصادي من أن وجود فائض طلب (كنتيجة لارتفاع حجم العجز في الموازنة العامة) في الاقتصاد سوف يؤدي الى زيادة مستوى الأسعار في الفترة المستقبلية، إذ يرى J. Johnston أن أية زيادة نسبية في فائض الطلب في الفترة الحالية سوف تؤدي الى زيادة نسبية مساوية في الأسعار في الفترة القادمة [٩]. وانطلاقاً من الأعتبارات السابقة سوف يتم أعتماد نتائج المعادلتين رقم (٥) و (٦) في التحليل القادم. ويجب الأشاره هنا اننا لا نهدف من وراء المعادلتين رقم (٥) و (٦) الدراسة التفصيلية للتضخم وأسبابه بقدر ما يهمنا فقط الوقوف عند تلك الضغوط التضخمية المرافقة لتخصيص نسب مرتفعة من الناتج المحلي للأنفاق العام.

٥٠٤٠٤ نتائج التقدير

بأستخدام طريقة المربعات الصغري المعتادة (OLS) وطبقاً للبيانات الواردة في الجداول أرقام (١٧-٤) و (١٨-٤) السابقة، أمكن تقدير المعادلات السابقة (١، ٢، ٥، ٦) حيث حصلنا على النتائج التالية:-

---

(9) Johnston, J., "A Macro Model of Inflation," Economic Journal, VoL. 85 (1975), P. 292.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$\left(\frac{\Delta DF}{GDP}\right) = 0.039146 + 0.25228 \left(\frac{\Delta G}{GDP}\right) \quad \text{.....1}$$

(0.3747) (2.133)

$R=0.460,\ R^2=0.211,\ R^{-2}=0.165,\ D.W=2.24,\ N=19$

$$\left(\frac{\Delta GB}{GDP}\right) = 0.00952 - 0.0449 \left(\frac{\Delta G}{GDP}\right) \quad \text{.....2}$$

(1.9071) (-0.873)

$R = 0.21,\ R^2=0.047\ R^{-2}=0.0161,\ D.W=1.46,\ N=17$

$$\beta^{*}+1 = 0.37686 + 36.774 \left(\frac{DF}{GDP}\right) \quad \text{.....5}$$

(0.09038) (2.662)

$R = 0.572,\ R2=0.328,\ R^{-2}=0.283,\ D.W=1.60,N=17$

$$\beta^{**}+1 = 5.994 + 28.298 \left(\frac{\Delta GB}{GDP}\right) \quad \text{.....6}$$

(2.230) (1.063)

$R=0.264,\ R^2=0.069,\ R^{-2}=0.0078,\ D.W=1.99,\ N=17$

من نتائج المعادلة رقم (١) يمكن أن نلاحظ أن هناك علاقة ايجابية بين التغير في لنفقات العامة والتغير في عجز الموازنة العامة. وهذه العلاقة كما يعكسها أختبار (t) ستيودنت ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٥٪. كذلك يبدو أن التغير في لنفقات العامة قد كانت مسؤولة عن تفسير ٢١٪ من التغيرات التي طرأت على لتغير في عجز الموازنة العامة خلال الفترة محل الدراسة ($R^2 = 0.21$). أما معامل لتحديد المعدل ($R^{-2} = 0.165$) والذي يؤخذ كمقياس لجودة المعادلة، فيشير الى وجود حاجة لادخال متغيرات مستقلة في المعادلة السابقة، وبما أننا لا نهدف من المعادلة

---

* تم التعديل لمشكلة الترابط السلسلي في كافة المعادلات . أما الرموز الواردة في المعادلات فهي: (R) معامل الأرتباط المتعدّد، (R^2) معامل التحديد، (R^{-2}) معامل التحديد المعدّل، (D.W) معامل داربون – واتسون، (N) عدد المشاهدات، القيم بين الأقواس تمثل قيم (t) ستيودنت. أما بقية الرموز فقد سبق ذكرها.

* * معدل التضخم: معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (١٩٨٠ = ١٠٠).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السابقة الدراسة التفصيلة للتغير في العجز واسبابه بقدر ما نهدف فقط التحقق من وجود علاقة ايجابية وذات دلالة احصائية بين المتغيرين السالف ذكرهما، لذا راينا أنه ليس هناك ضرورة لأدخال متغيرات أخرى في المعادلة السابقة. أما اختبار داربون – واتسون فيشير الى عدم وجود أرتباط سلسلي في المعادلة السابقة. وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن زيادة النفقات العامة على المدى الطويل قد أحدثت – وبلا شك – زيادة في عجز الموازنة العامة في الأردن. وهذه النتيجة تتوافق مع ما توصلنا اليه سابقاً من أثر تلك الزيادة على المدى القصير.

أما المعادلة رقم (٢)، والتي كان الهدف منها عكس أثر زيادة النفقات العامة على الأقتراض الداخلي، فقد أظهرت نتائج الاختبار الأحصائي وجود علاقة سلبية وضعيفة ما بين زيادة الأقتراض الداخلي وزيادة النفقات العامة على المدى الطويل. كذلك أظهر اختبار (t) ستيودنت أنعدام الدلالة الاحصائية لمعامل التغير في النفقات العامة عند مستوى معنوية ٥٪. ويبدو أيضاً أن التغير في النفقات العامة قد كان لديها أثر محايد على تغير الأقتراض الداخلي على المدى الطويل في الأردن. أما سبب ذلك فيمكن رده إلي أعتبارين: الاول يعود إلى ضئالة حجم الأقتراض الداخلي مقارنة بحجم النفقات العامة او عجز الموازنة في الأردن، إذ سبق لنا وأن ذكرنا أن حجم الأقتراض الداخلي في الأردن قد تراوح ما بين (٤) الى (٣٥) مليون دينار فقط في أغلب سنوات الفترة محل الدراسة. أما الأعتبار الثاني فيعود الى الاعتماد المكثف للحكومة الأردنية على القروض الخارجية في تمويل نفقاتها العامة، الامرالذي من شأنه أن يقلل من درجة الأعتماد على القروض الداخلية.

أما بالنسبة للمعادلة رقم (٥)، والتي تعكس أثر أرتفاع حجم العجز في الموازنة العامة-كحالة مرافقة لتزايد النفقات العامة-على مستويات الأسعار في الأردن، فتشير نتائج الأختبار الأحصائي إلى أن معامل عجز الموازنة العامة المقدر قد كان أيجابياً وذات دلالة أحصائية عند مستوى معنوية (٢٪)، وكما تعكسه أرتفاع قيمة (t) ستيودنت في المعادلة السابقة. كذلك يبدو أن عجز الموازنة العامة قد كان مسؤولاً عن (٣٣٪) من التغيرات التي طرأت على مستويات الأسعار في الأردن خلال الفترة محل الدراسة (R^2 = ٠.٣٢٨). أما أختبار داربون – واتسون، فيشير الى عدم وجود أرتباط سلسلي في المعادلة المقدرة. من هنا يمكن القول بأن زيادة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النفقات العامة، ومن ثم ارتفاع حجم العجز المترتب عنها قد أحدثت فجوة فائض طلب في الاقتصاد الأردني أدت الى نشوء الضغوط التضخمية على الأسعار. ومما يؤكد ذلك ما أظهرته أحدى الدراسات الحديثة في الأردن، والتي توصلت الى أن (١٠٢٩٪) من أجمالي فائض الطلب المحلي المقدر بـ (٤٤١٦.٨) مليون دينار أردني خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٦، قد كان مرّده أرتفاع النفقات العامة(١٠).

أما المعادلة رقم (٦)، والتي كان الهدف منها عكس أثر زيادة الأقتراض الداخلي على مستويات الأسعار في الأردن، فتشير نتائج الاختبار الأحصـــائي لهذه المعادلة الى

---

١٠ - من المعايير المستخدمة في قياس الفجوات التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي والتي طبقتها الدراسة المشار اليها في الأقتصاد الاردني، معيار أجمالي فائض الطلب المحلي. ووفقاً لهذا المعيار فانه إذ حدث وأن زاد أجمالي الأنفاق القومي بالأسعار الجارية عن الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة، فأن الفرق يتحدد في شكل فائض طلب محلي سوف ينعكس لا محالة على أرتفاع مستوى الأسعار. هذا وقد أتخذ ذلك المعيار الصيغة التالية:-

Dx-(CP+CG+I+E)-Y

حيث أن Dx = أجمالي فائض الطلب، CP = الأنفاق الأستهلاكي الخاص بالأسعار الجارية، CG = الأنفاق الأستهلاكي العام بالأسعار الجارية، I = أجمالي الأستثمار بالأسعار الجارية، E= التغير في المخزون بالاسعار الجارية،Y= الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة وبتطبيق المعادلة السابقة على الأقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٦، توصلت تلك الدراسة إلى أن اجمالي فائض الطلب المقدر قد بلغ (٤٤١٦.٨) مليون دينار اردني خلال نفس الفترة. للمزيد من التفصيل أنظر في:- الزيود، سامي، الأنفاق العام وأثره على الأقتصاد الأردني، مصدر سابق، ص١٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجود علاقة أيجابية ولكنها ليست ذات دلالة أحصائية عند مستوى معنوية٥٪[١١]، ويرجع السبب في ضعف العلاقة السابقة في الواقع الى انخفاض حجم الأقتراض الداخلي مقارنة بمصادر التمويل الاخرى في الأردن، إذ سبق لنا أن ذكرنا أن هذا الحجم قد تراوح فقط ما بين (٤) إلى (٣٥) مليون دنيار أردني في أغلب سنوات الفترة محل الدراسة.

ويمكن تلخيص ما ورد من نتائج في هذا المبحث من الدراسة بالنقاط التالية:

١ - زيادة النفقات العامة سواء كان ذلك على المدى القصير أم على المدى الطويل، تعتبر مسؤولة في جزء لا يستهان منها عن زيادة عجز الموازنة العامة، ومن ثم عن أرتفاع ذلك العجز في الأردن.

٢ - تُعتبر زيادة النفقات العامة مسؤولة عن زيادة الأقتراض الحكومي الداخلي والخارجي في بعض السنوات (على المدى القصير). أما على المدى الطويل فقد أظهرت نتائج الأختبار الأحصائي أن زيادة النفقات العامة وزيادة عجز الموازنة العامة المترتب عنها، قد تم تمويله من مصادر أخرى غير الأقتراض الداخلي.

٣ - ساهمت زيادة النفقات العامة ومن ثم ارتفاع حجم العجز في الموازنة المترتب عنها في نشوء الضغوط التضخمية في الاقتصاد الأردني وذلك من خلال تشكيل هذه النفقات لفجوة فائض طلب في الأقتصاد الأردني خلال الفترة محل الدراسة.

٤ - انخفاض حجم الأقتراض الداخلي في الأردن وخاصة خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٥، الأمر الذي ترتب عنه ضعف تأثير زيادة الأقتراض الداخلي على مستويات الأسعار خلال الفترة محل الدراسة. ومما يؤكد هذه النتيجة أن الأرتفاع الحاد الذي طرأ على معدلات الأقتراض الداخلي مؤخراً (وخاصة منذ عام ١٩٨٧) قد رافقه أنعكاسات حادة في مستويات الأسعار في الأردن.

---

١١ - تم في المعادلة رقم (٦) تجريب عدد من المتغيرات المستقلة إلا أنه لم يطرأ هناك تحسن على نتائج المعادلة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

٥٠ مقدمة

يشتمل هذا الفصل على مبحثين، سيكون المبحث الأول منها مخصصاً لنتائج الدراسة، فيما سيخصص المبحث الثاني للتوصيات التي خرج بها الباحث من خلال دراسته لهذا الموضوع.

١٠٥ المبحث الأول: النتائج

يمكن تلخيص ما ورد من نتائج في هذه الدراسة بالنقاط التالية:-

١- أظهر التقسيم الاقتصادي والوظيفي للنفقات العامة في الاردن أنحياز تلك النفقات بأتجاه خدمة الاغراض غير التنموية، اذ أظهر التقسيم الوظيفي للنفقات العامة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧، الى أن الأنفاق الحكومي على الخدمات المرتبطة بالأغراض التنموية (خدمات التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية) قد شكل فقط ما نسبته (٥ر٣٢٪) من أجمالي الانفاق العام، في حين شكل الأنفاق على الخدمات الأخرى والتي يعد أغلبها من قبيل الخدمات غير المنتجة الجزء المتبقي. كما أظهر التقسيم الاقتصادي لهذه النفقات خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧، الى ان ثلثي النفقات العامة قد كانت في الواقع نفقات جارية أستحوذت النفقات الدفاعية والامنية والتي تعد من قبيل النفقات غير المنتجة على النصيب الاكبر منها.

٢- أعتماد الموازنة العامة في الاردن على الايرادات الخارجية وخاصة المساعدات الخارجية منها في تمويل الانفاق الانمائي والجاري، وعلى الايرادات الضريبية غير المباشرة وخاصة الضرائب الجمركية منها في تمويل الانفاق الجاري. وهذا الواقع للموازنة العامة في الاردن يجعلها سريعة التأثر بما يطرأ من ظروف سياسية واقتصادية في الدول التي تربطها علاقات سياسية واقتصادية بالاردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- تبين من الدراسة أن هناك اتجاه عام لتزايد النفقات العامة في الاقتصاد الاردني، سواء كان ذلك بصورتها المطلقة، او في نسبتها من الناتج المحلي، او في نصيب الفرد الواحد من هذه النفقات.

كما خلصت الدراسة الى ان النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي في الاردن تعتبر مرتفعة جداً بالمقارنة مع تلك النسب السائدة في مجموعة الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

٤- بأستخدام أساليب التحليل الكمي القياسي والوصفي تمكنت الدراسة من أكتشاف أهم الاسباب المؤدية لزيادة النفقات العامة وأرتفاع نسبها في الاقتصاد الاردني خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧، والتي يمكن أجمالها فيما يلي:-

أ- يعتبر التحول الهيكلي الذي طرأ على تركيب الانتاج في الاقتصاد الاردني خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧، والذي تمثل بأرتفاع الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي وأنخفاضها بالنسبة للقطاع الزراعي من الاسباب المسؤولة عن زيادة النفقات العامة، وذلك لأعتبارات عديدة تم التطرق اليها في الدراسة، والتي كان من أهمها مشاركة الحكومة المباشرة وغير المباشرة للقطاع الخاص في الأنتاج الصناعي، وأنحياز السياسة الاستثمارية الحكومية باتجاه خدمة القطاع الصناعي الذي عدته الحكومة كقطاع رائد في التنمية الاقتصادية.

ب- أدى الأرتفاع الحاد الذي طرأ على أسعار البترول العربي خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤، الى تدفق هائل للمساعدات العربية الممنوحة الى الاردن، الأمر الذي ترتب عنه تعرض الاقتصاد الاردني لأثر أحلالي في النفقات والايرادات العامة (أي حلت الزيادة السريعة في النفقات والايرادات محل الزيادة التدرجية او الطبيعية) أدى الى رفع مستويات الانفاق والايرادات الى مستويات أعلى من تلك التي كانت سائدة قبل أرتفاع أسعار النفط العربي والتدفق الحاد للمساعدات العربية التي أعقبت ذلك الارتفاع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج- تعتبر أرتفاع حصة المستوردات في الناتج المحلي الاجمالي-والتي أعتبرت كمؤشر لدرجة الانفتاح الاقتصادي-وبالتالي أرتفاع درجة أنفتاح الاقتصاد الاردني للعالم الخارجي من الاسباب المؤدية الى علو حصة النفقات العامة في الناتج المحلي، وذلك لما للمستوردات في الاردن من أهمية بالغة في زيادة الايرادات المحلية والتي بدورها تمكن الحكومة من التوسع في نفقاتها.

د- من الاسباب المؤدية الى أرتفاع حصة النفقات العامة في الناتج المحلي والتي تم التثبت منها بالطرق القياسية هي الروتين الحكومي الذي درجت عليه الحكومات الاردنية المتعاقبة، والمتمثل بتقرير مستويات الأنفاق وفقاً لمستويات سادت في الماضي ودون أن يكون هناك أي أتجاه لضبط الانفاق العام وترشيدة، أو دون ان يكون ذلك وفق الحاجة الحقيقية للانفاق.

هـ- من الأسباب المفسرة لزيادة النفقات العامة في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧، والتي تم التثبت منها في هذه الدراسة، يمكن ردها الى التغيرات الديموغرافية التي طرأت على الاقتصاد الاردني خلال تلك الفترة، حيث أدت الهجرات القسرية التي أفرزها الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ الى زيادة مفاجئة في أعداد السكان في الاردن أدت الى زيادة الطلب على الخدمات العامة من صحة وتعليم ومواصلات. كما ساهمت أرتفاع معدلات النمو السكاني (٣ر٨٧٪) وأنحياز التوزيع العمري للسكان بأتجاه أرتفاع نسبة صغار السن (أي في سن التعليم) الى أستمرار تزايد الطلب على الخدمات التعليمية والصحية.

و- كان لتوسع الحكومة الهائل في أستخدام العمالة في أجهزتها وما رافق ذلك التوسع من زيادة حجم الأجور المدفوعة وزيادة النفقات الأدارية المرافقة لذلك دوراً بارزاً في زيادة النفقات العامة في الاردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ح- من الأسباب الهيكلية لزيادة النفقات العامة في الاردن، والتي ابرزتها الدراسة تعود الى أرتفاع حجم الانفاق الدفاعي والأمني والتي فرضتها حالة اللاحرب واللاسلم بين أسرائيل والدول العربية ووقوع الاردن على أكبر خطوط المواجهة مع اسرائيل.

ل- أظهرت الدراسة أن أحد الاسباب المسؤولة عن الزيادة التي شهدتها النفقات العامة مؤخراً، قد كان سببها تزايد مدفوعات فوائد الدين العام التي ترتبت عن الاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي.

٥- بأستخدام نموذج قياسي أجمالي للاقتصاد الاردني، تم تقدير الاثار غير المباشرة التي تركتها النفقات العامة الاستهلاكية على الناتج القومي في الاردن خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٨٧، حيث ظهرت النتائج على النحو التالي:-

أ- توصلت الدراسة الى ان قيمة مضاعف الانفاق الحكومي والتي تعكس أثر النفقات العامة الاستهلاكية غير المباشرة على الناتج القومي، قد بلغت (٠ر٦٠)، أي ان زيادة النفقات العامة الاستهلاكية بمقدار دينار واحد سوف يترتب عنها زيادة لاحقة في الناتج القومي بمقدار (٠ر٦٠) من الدينار.

ب- بتقدير الأثر غير المباشر للنفقات العامة الاستهلاكية الممولة كلياً بالضرائب المستقلة (الضرائب التي لا تعتمد على مستوى الدخل) على الناتج القومي، وجد ان زيادة هذه الضرائب والنفقات في آن واحد وبمقدار دينار واحد سيترتب عنهما زيادة لاحقة في الناتج القومي بمقدار (٠ر٢٢٧) من الدينار. كذلك وجد ان زيادة النفقات العامة الاستهلاكية وزيادة عرض النقد في آن واحد (تمثل هذه الزيادة أتجاه الحكومة نحو تمويل نفقاتها بالعجز) بمقدار دينار واحد سيرتب عنهما زيادة لاحقة في الناتج القومي بمقدار (١ر٧٩) ديناراً.

ج- دلت الدراسة أيضاً الى ان القيم السابقة لمضاعف الانفاق الحكومي تعتبر في الواقع متدنية جداً بالمقارنة مع المفهوم النظري لفكرة المضاعف وذلك لوجود العديد من العوامل التي تحد من سريان مفعول المضاعف وتعمل على تدني قيمته في الاقتصاد الاردني كان من أهمها ما يلي:-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- عدم وجود آلية السوق وضعف مرونة الهيكل الانتاجي.
- عدم وجود رأسمال تشغيل كافي.
- أرتفاع الميل الحدي للاستيراد (كثرة التسربات في الدخل القومي).

٦- أجرت الدراسة تقديراً كمياً للآثار المباشرة التي تركتها النفقات العامة على الاستثمار الخاص في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧، حيث وجد ان زيادة النفقات الاستثمارية الحكومية بمقدار دينار واحد سيترتب عنها زيادة مباشرة في حجم الاستثمارات الخاصة بمقدار (٤٩ر٠) من الدينار، في حين وجد ان زيادة النفقات الحكومية الجارية بمقدار دينار واحد سيترتب عنها خفض حجم الاستثمارات الخاصة بمقدار (٩٣ر٠) من الدينار.

٧- أجرت الدراسة تقديراً كمياً للآثار المباشرة وغير المباشرة التي تركتها النفقات العامة على الميزان التجاري الاردني حيث ظهرت النتائج التالية:-

أ- أدت النفقات العامة الى زيادة مباشرة في المستوردات الاردنية بمقدار (٧ر٤٥٦) مليون دينار أردني خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٧، أي شكلت ما نسبته (٦٧ر٤٪) من أجمالي المستوردات الاردنية خلال نفس الفترة.

ب- قدرت الدراسة الأثار غير المباشرة للنفقات العامة الاستهلاكية على الميزان التجاري الاردني خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧، من خلال أستخدام فكرة المضاعف حيث وجد أن زيادة النفقات العامة الاستهلاكية بمقدار دينار واحد سيترتب عنها زيادة لاحقة في عجز الميزان التجاري بمقدار (٥٥٣ر٠) من الدينار.

٨- بأستخدام أساليب التحليل الوصفي مدعماً بأسلوب التحليل الكمي القياسي قامت الدراسة بأستقصاء أثر زيادة النفقات العامة على تزايد العجز في الموازنة العامة، وتزايد الاقتراض الداخلي والخارجي، ومستوى الاسعار حيث ظهرت النتائج على النحو الآتي:-

أ- تعتبر زيادة النفقات العامة سواء كان ذلك في المدى القصير أم على المدى الطويل مسؤولة في جزء لا يستهان منها عن زيادة عجز الموازنة العامة، ومن ثم عن أرتفاع حجم ذلك العجز.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- تعتبر زيادة النفقات العامة مسؤولة عن زيادة الاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي في بعض سنوات فترة الدراسة (على المدى القصير)، أما على المدى الطويل فقد أظهرت نتائج الاختبارات الاحصائية ان زيادة النفقات وزيادة عجز الموازنة العامة المترتب عنها، قد تم تمويله من مصادر أخرى غير الاقتراض الداخلي.

ج- ساهمت زيادة النفقات العامة ومن ثم أرتفاع حجم العجز في الموازنة العامة المترتب عنها في نشوء الضغوط التضخمية في الاسعار وذلك من خلال تشكيل هذه النفقات لفجوة فائض طلب في الاقتصاد الاردني خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧.

٩- في ضوء ما تقدم من نتائج نخلص الى نتيجة أخرى وهي أنه رغم الارتفاع الهائل في حجم النفقات العامة في الاردن إلا ان الاثار الايجابية التي تركتها هذه النفقات تعتبر متدنية جداً بالمقارنة مع الآثار السلبية التي تركتها هذه النفقات والتي تعد مرتفعة نسبياً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٠٥ المبحث الثاني: التوصيات

من خلال ما تقدم، وأنطلاقاً من المسؤولية العلمية، وتعزيزاً لدور الباحث في تقديم المعالجات النظرية التي يراها مناسبة وتأكيداً للخط العام لأراءه ووجهات نظره في موضوع الدراسة. خرج الباحث بمجموعة من التوصيات التي يطمح ان يؤخذ بها او باغلبيتها أعتقاداً منه بصحتها وضرورتها في نفس الوقت.

١- لتحسين صورة الانفاق العام وزيادة نجاعته في سياسات التصويب الاقتصادي في الاردن، توصي الدراسة بضرورة تقسيم النفقات العامة وفق الاقاليم التنموية والقطاعات الاقتصادية حيث انها غير موجودة في الموازنات العامة الاردنية.

٢- أستناداً الى ما توصلت اليه الدراسة من أنحياز النفقات العامة بأتجاه خدمة الاغراض غير التنموية توصي الدراسة بضرورة أعادة توزيع النفقات العامة بحيث يتم رفع نسبة ما يخصص منها للاغراض التنموية وخاصة في مجال الانفاق على الخدمات الانمائية والاجتماعية.

٣- بناءاً على النتيجة رقم (٩) توصي الدراسة بضرورة ضبط الانفاق العام وترشيده ولكي يتم ذلك نرى بضرورة اتخاذ الاجراءات التالية:-

أ- للحد من أستمرار تصاعد الانفاق الحكومي على الاجور والرواتب والنفقات الادارية المرافقة لسياسة التوسع في استخدام العمالة في الاجهزة الحكومية توصي الدراسة بضرورة الحد من سياسة التوسع في استخدام العمالة في الاجهزة الحكومية. وهذا الاجراء يتطلب في حالة تنفيذه الاخذ ببعض الاجراءات المكملة لمواجهة أية آثار سلبية قد تترتب عن ذلك منها:-

- الحد من استخدام العمالة الوافدة في الاقتصاد الاردني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- تشجيع الحكومة للقطاع الخاص على القيام بالمشاريع الانتاجية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل من خلال توجيه الاستثمارات الحكومية نحو خدمة المشاريع التي تعتمد في انتاجها على استخدام كثيف لعنصر العمل، واستخدام سياستها الضريبية في حفز القطاع الخاص على زيادة طلبه على العمالة المحلية.
- قيام الحكومة بتكثيف جهودها لتصدير العمالة الاردنية الى الخارج من خلال عقد اتفاقات مع الدول الصديقة.
- قيام الحكومة بدراسة الاسباب التي تدفع الافراد نحو تفضيل الوظيفة الحكومية عن الوظيفة في القطاع الخاص والعمل على ايجاد تلك الاسباب في القطاع الخاص وذلك لتقليل طلب الافراد على الوظائف الحكومية.
- ان استمرار الحكومة الاردنية في تحمل مسؤولية توظيف الخريجين لا بد وان تؤدي الى استمرار الانحرافات في اتجاهات الطلاب التعليمية، ومن ثم تزايد طلب الافراد على الوظائف الحكومية. لذا نرى ان تغير نمط السياسات التعلمية وهيكل التخصصات وربطها باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية سيترتب عنها ليس فقط تقليل الضغط على الوظائف الحكومية بل ايضاً تحقيق التوازن ما بين الطلب على القوى العاملة وعرضها على المدى الطويل.

ب- لضغط النفقات الدفاعية (غير التسليحية) وتحقيق وفر في الخزينة فانه يمكن اتخاذ الاجراءات التالية:-

- قيام المؤسسة العسكرية بالاكتفاء ذاتياً من الغذاء والملابس وذلك من خلال استخدام الايدي العاملة الوفيرة في الجيش في زراعة الاراضي المحيطة بالمعسكرات وفي توفير حاجات الجيش من ملابس وبطانيات واحذية...الخ والاستعاضة عن استيرادها من الخارج. كذلك يمكن الاستفادة من الخبرات الموجودة في الجيش وخاصة المهندسين والاقتصاديين وغيرهم في مجال أعداد الدراسات والأبحاث والتصاميم الهندسية وفي مجال شق الطرق والجسور .... الخ. فمثلاً أنفقت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدولة على أعداد الدراسات والأبحاث مبلغ ٢٥ مليون دينار خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ كان بأمكان الحكومة توفيرها فيما لو أسندت إلى الخبرات الموجودة في الجيش بدلاً من أسناد معظمها إلى الأجانب.

ج - ترشيد سياسات الدعم السلعي الممنوحة لبعض السلع والتخلي عن دعم بعضها على أن تقوم الدولة بأستخدام نظام البطاقات أو أي نظام آخر مناسب لقصر الدعم على الجهات المستحقة له وهي الجهات الفقيرة. وهذا الأجراء فيما لو طبّق بشكل مدروس ومنظم لامكن توفير الملايين من الدنانير.

د - العمل على دمج بعض المؤسسات العامة التي تقوم بنشاطات متشابهة وذلك تجنباً للازدواجية في الأداء والهدر في الموارد. ومن الأمثلة على المؤسسات العامة التي يمكن دمجها في مؤسسات موحدة هي مؤسسة الأقراض الزراعي ومؤسسة التسويق الزراعي والمنظمة التعاونية، ومؤسسة الاسكان ودائرة التطوير الحضري.

هـ - الأستفاده من المزايا التي يتيحها مجلس التعاون العربي في مجال ضغط النفقات العامة وذلك من خلال ما يلي:-

- تقليص عدد السفارات الأردنية في الخارج وخاصة تلك التي تكلف الموازنة العامة الملايين ولا يحقق الأردن منها إلا منافع محدودة على أن يتم إلحاق قناصل فخرين في سفارات دول مجلس التعاون العربي لرعاية المصالح الأردنية. وياحبذا لو تم أنشاء سفارة واحدة تتولى رعاية مصالح جميع دول مجلس التعاون العربي في كل دولة في الخارج وهذا الأجراء لو نفذ فأنه سيوفر الملايين على دول مجلس التعاون العربي.
- التنسيق فيما بين دول مجلس التعاون العربي في مجال تبادل الخبرات العسكرية والزراعية والصناعية والاستعاضة عن أستيرادها من الخارج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و - الحد من عدد السيارات الحكومية وضبط أستخدامها وترشيد أستهلاك المياه والكهرباء والمحروقات واستعمال الهواتف الرسمية واستهلاك القرطاسية في الوزارات الحكومية.

د - للحد من مطالبة المشروعات العامة المملوكة للدولة بدعم مالي من الحكومة المركزية ومن أجل تمكينها من الاعتماد على مواردها الذاتية وتحقيق وفر يساهم في رفد الخزينة بالأيرادات، فأن ذلك يتطلب من الحكومة العمل على تطوير السياسات الانتاجية والتسعيرية لهذه المشروعات والعمل على أستئصال أسباب البذخ والأسراف والفساد فيها.

٤ - في ظل أستمرار أعتماد الموازنة العامة في الأردن على المساعدات الخارجية، وفي ظل أستمرار أدخال المساعادت كمتغير أساسي في تمويل خطط التنمية الأقتصادية، فأنه لابد وأن يؤدي ذلك في حالة أي انخفاض حاد في تلك المساعدات إلى بروز مصاعب مالية حادة تضع الحكومة أمام خيارات صعبة كتعطيل خطط التنمية، ومن ثم التأثير سلبياً على المسيرة التنموية، او اللجوء الى الأقتراض الخارجي ومن ثم زيادة مديونية الأردن الخارجية، وبالتالي زيادة النفقات العامة على المدى الطويل. من هنا نرى أن تقليص أعتماد الموازنة العامة على المساعدات الخارجية، والتركيز على الأيرادات المحلية، والحذر عند أدخال المساعدات كمتغير في خطط التنمية والأقتصادية تعتبر مطالب لتفادي الوقوع في الخيارات السابقة الذكر.

٥ - لرفع حصيلة الأيرادات المحلية وتمكينها من مجاراة النفقات العامة ودون المساس بمسيرة التنمية الأقتصادية والأجتماعية في الأردن، فأن ذلك يتطلب الأخذ ببعض الاجراءات التالية:-

- ضرورة تعزيز دور المشروعات المملوكة للدولة في توفير الأيرادات اللأزمة لتمويل الانفاق العام، وذلك من خلال زيادة الطاقة الانتاجية وتطوير السياسات التسعيرية لهذه المشروعات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أعادة النظر في الأعفاءات من الضرائب والرسوم التي تتمتع بها بعض المؤسسات العامة كبنك الاسكان مثلاً الذي أصبح الأن في وضع مالي مرموق يمكن أن يكون أحد الروافد الهامة لتمويل الخزينة بعد أن أصبح هذا البنك بنكاً تجارياً في معظم نشاطاته.
- أمكانية قيام الحكومة بتأجير الأراضي المملوكة لها للقطاع الخاص.
- فرض ضرائب ذات سعر مرتفع على الأرباح الأستثنائية التي تحققت نتيجة للانخفاض الحاد الذي طرأ على قيمة الدينار الأردني مؤخراً. ومما يبرّر فرض هذه الضرائب هو أن الأفراد او الشركات الذين حصلوا على هذه الأرباح الأستثنائية لم تكن نتيجة جهد بذلوه وانما كان نتيجة الظروف الاستثنائية التي شهدها الأردن مؤخراً.
- محاربة جميع أشكال التهرب الضريبي، وهذا يتطلب رفع كفاءة العاملين في الادارات الضريبية ومحاربة ظاهرة عدم التسجيل (أي عدم الاحتفاظ بقيود لتسجيل المعاملات).

٦ - لرفع الأثر الإيجابي للانفاق العام على الناتج القومي في الأردن، فأن ذلك يستدعي رفع قيمة مضاعف الانفاق الحكومي. ويمكن أن يتم ذلك من خلال قيام الحكومة بخفض الميل الحدي على الأستيراد من خلال استخدام سياساتها المالية والتجارية من ناحية، وأزالة العقبات التي تحول دون استجابة الجهاز الأنتاجي للتغير في الأنفاق الحكومي من ناحية أخرى، وذلك من خلال تطوير الأسواق المالية والنقدية، وتوجيه الأستثمارات الحكومية نحو أستغلال وتطوير المواد الأولية المحلية اللازمة للانتاج المحلي.

٧ - لزيادة الأستثمارات الخاصة وتقليص عجز الموازنة العامة، ومن ثم تقليص معدلات الأقتراض الخارجي والداخلي، ومحاربة نشوء الضغوط التضخمية، فأن ذلك يتطلب خفض النفقات العامة الاستهلاكية وذلك من خلال الاجراءات التي سبق التطرق اليها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨ - توصي الدراسة بضرورة أجراء الدراسات التالية:-

- أجراء دراسة حول أسباب تفضيل الأفراد الوظيفة الحكومية عن الوظيفة في القطاع الخاص والتي نعتقد بأن نتائجها سوف تساهم في مساعدة الحكومة على تقليص طلب الأفراد على الوظيفة الحكومية.
- ضرورة أجراء دراسة متخصصة لاثر النفقات الدفاعية على الأقتصاد الأردني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملاحق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملحق الإحصائى

رقم (١): الجداول الإحصائية

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول رقم (١)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الأردن

خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٧

(مليون دينار) (اسعار جارية)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة	الزراعة		الصناعة		الإنشاءات		الخدمات	
		القيمة	كنسبة من الناتج المحلي	القيمة	كنسبة من الناتج المحلي	القيمة	كنسبة من الناتج المحلي	القيمة	كنسبة من الناتج المحلي
١٩٦٧	١١٥ر٦	٢٣ر٤	٢٠ر٢٤	١٥ر٠	١٢ر٩٨	٦ر١	٥ر٢٧	٧١ر١	٦١ر٥١
١٩٦٨	١٢٨ر٢	١٩ر٢	١١ر٧٢	١٧ر٧	١٢ر٨١	٩ر٧	٧ر٠٢	٩٤ر٦	٦٨ر٤٥
١٩٦٩	١٦٢ر٥	٢٢ر٥	١٣ر٨٥	٢٠ر٤	١٢ر٥٥	١٠ر٧	٥ر٩٠	١٠٨ر٩	٦٧ر٧٠
١٩٧٠	١٥٤ر٧	١٥ر٦	١٠ر٠١	١٧ر٨	١١ر٥١	٧ر٧	٥ر٠٥	١١٣ر٦	٧٣ر٤٣
١٩٧١	١٦٦ر٠	٢٣ر٩	١٤ر٤٠	١٨ر٦	١١ر٢٠	٧ر٤	٤ر٤٦	١١٦ر١	٦٩ر١٤
١٩٧٢	١٨٢ر٨	٢٦ر٦	١٤ر٥٥	٢١ر٠	١١ر٤٩	٩ر٢	٥ر٠٣	١٢٦ر٠	٦٨ر٩٣
١٩٧٣	١٨٨ر٩	١٧ر٦	٩ر٢٢	٢٤ر٠	١٢ر٧١	١٥ر٢	٨ر٠٤	١٢٢ر١	٦٩ر٩٣
١٩٧٤	٢٤٢ر٤	٣٠ر٣	١٢ر٥٠	٤٣ر٥	١٧ر٩٥	١٦ر٨	٦ر٩٣	١٥١ر٨	٦٢ر٦٢
١٩٧٥	٣٠٣ر١	٢٦ر٠	٨ر٥٧	٥٩ر١	١٩ر٥٠	١٩ر٢	٦ر٣٤	١٩٨ر٨	٦٥ر٥٩
١٩٧٦	٣٧٨ر٤	٣٧ر٣	٩ر٨١	٧١ر٧	١٨ر٩٥	٢١ر١	٧ر٠٣	٢٤٢ر٨	٦٤ر١٦
١٩٧٧	٤٣٩ر٩	٤١ر٧	٩ر٤٨	٨٣ر٦	١٩ر٠٠	٣٦ر٨	٨ر٣٧	٢٧٧ر٨	٦٣ر١٥
١٩٧٨	٥٥١ر٢	٥٨ر٦	١٠ر٦٣	١٠١ر٥	١٨ر٤١	٥١ر٠	٩ر٢٦	٣٤٠ر١	٦١ر٧٠
١٩٧٩	٦٦٨ر١	٤٣ر٦	٦ر٦٥	١٣١ر٧	١٩ر٧٠	٧٠ر٥	١٠ر٤١	٤٢٢ر٨	٦٣ر٢٤
١٩٨٠	٨٩٣ر٢	٦٩ر٤	٧ر٧٧	١٨٤ر٢	٢٠ر٦٢	٩٧ر٥	١٠ر٩٢	٥٤٢ر١	٦٠ر٧٠
١٩٨١	١٠٤١ر١	٧٥ر١	٧ر٧٢	٢٢٩ر٣	٢٢ر٠٢	١١٠ر٦	١٠ر١٢	٦٢٦ر١	٦٠ر١٤
١٩٨٢	١١٦٩ر٦	٨١ر٨	٦ر٩٩	٢٥٥ر٦	٢١ر٨٥	١٢١ر٩	١٠ر٤٣	٧١٠ر٣	٦٠ر٧٣
١٩٨٣	١٢٤٢ر٣	١١٠ر٠	٨ر٨٥	٢٤٢ر٨	١٩ر٥٤	١٢٦ر٨	١٠ر٢٢	٧٦٢ر٧	٦١ر٤٠
١٩٨٤	١٣١٥ر٠	٩٨ر٦	٧ر٥٠	٢٨٤ر٣	٢١ر٦٢	١٢٧ر٠	٩ر٦٥	٨٠٥ر١	٦١ر١٢
١٩٨٥	١٣٩٠ر٦	١١٨ر٧	٨ر٥٣	٢٨٨ر١	٢٠ر٧	١١٤ر١	٨ر٢٠	٨٦٩ر٧	٦٢ر٥٤
١٩٨٦	١٤٠١ر١	١١١ر١	٧ر٩	٢٨٤ر١	٢٠ر٢٢	١١٣ر٥	٩ر٢٧	٨٩٢ر٩	٦٣ر٧٢
١٩٨٧	١٤٤٨ر٣	١٢٧ر٢	٨ر٧٨	٢٩٧ر٨	٢٠ر٥٧	١٠١ر٣	٦ر٩٩	٩٢١ر٠	٦٣ر٦٣
متوسط									٦٤ر٤٩

المصدر :- البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٣) جدول ٤٤ والنشرة الإحصائية الشهرية ، جدول ٤٦ ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد ٧ ، ١٩٨٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٢)
تطور الناتج القومي والمحلي ومعدلات نموها السنوية في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧.

(بالاسعار الجارية)

السنوات	الناتج القومي الاجمالي بالمليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي بالمليون دينار	معدل الدخل الفردي بالدينار	معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي	معدلات النمو السنوية في الناتج القومي	معدل النمو في الدخل الفردي
١٩٦٧	١٤٢ر٥	١٣١ر٢	١٠٤ر٨	-	-	-
١٩٦٨	١٦٦ر٤	١٥٦ر١	١١٨ر٩	١٨ر٩٧	١٦ر٧٧	١٣ر٤٥
١٩٦٩	١٩٧ر٤	١٨٣ر٤	١٣٦ر١	١٧ر٤٩	١٨ر٦٣	١٤ر٤٦
١٩٧٠	١٨٧ر٠	١٧٤ر٨	١٢٤ر٧	-٤ر٩٠	-٥ر٢٦	-٨ر٣٧
١٩٧١	١٩٩ر٤	١٨٦ر٢	١٢٧ر٨	٦ر٧٦	٦ر٦٣	٢ر٤٨
١٩٧٢	٢٢١ر٠	٢٠٧ر٢	١٣٧ر٣	١١ر٢٧	١٠ر٨٣	٧ر٣٤
١٩٧٣	٢٤١ر٥	٢١٨ر٣	١٤٤ر٦	٥ر٣٥	٩ر٢٧	٥ر٣٢
١٩٧٤	٢٧٩ر٣	٢٤٧ر٣	١٦١ر٤	١٣ر٢٨	١٥ر٦٥	١١ر٦٠
١٩٧٥	٣٧٦ر٠	٣١٢ر١	٢٠٧ر٧	٢٦ر٢٠	٣٤ر٦٢	٢٨ر٦٨
١٩٧٦	٥٦٢ر٤	٤٢١ر٦	٢٩٩ر١	٣٥ر٠٨	٤٩ر٥٧	٤٤ر٠٠
١٩٧٧	٦٦٠ر١	٥١٤ر٢	٣٣٥ر١	٢١ر٩٦	١٧ر٣٧	١٢ر٠٣
١٩٧٨	٧٨١ر٠	٦٣٢ر٢	٣٨٠ر٩	٢٢ر٩٤	١٨ر٣١	١٣ر٦٦
١٩٧٩	٩٢١ر٣	٧٥٣ر٠	٤٣٠ر٥	١٩ر١١	١٧ر٩٦	١٣ر٠٢
١٩٨٠	١١٩٠ر١	٩٨٤ر٣	٥٣٦ر١	٣٠ر٧١	٢٩ر١٧	٢٤ر٥٢
١٩٨١	١٤٨٢ر٧	١١٦٤ر٢	٦٣٩ر١	١٨ر٢٧	٢٤ر٥٨	١٩ر٢١
١٩٨٢	١٦٧٣ر٤	١٣٢١ر٢	٦٩٤ر٤	١٣ر٤٨	١٢ر٨٦	٨ر٦٥
١٩٨٣	١٧٧٠ر٣	١٤٢٢ر٧	٧١٠ر٩	٧ر٦٨	٥ر٧٩	٢ر٢٧
١٩٨٤	١٨٥٣ر٦	١٤٩٨ر٤	٧١٥ر٨	٥ر٣٢	٤ر٧٠	٠٠ر٦٨
١٩٨٥	١٨٨١ر٨	١٦٠٥ر٩	٦٩٩ر٥	٧ر١٧	١ر٥٢	-٢ر٢٧
١٩٨٦	١٩١٩ر٤	١٦٣٩ر٩	٦٨٧ر٩	٢ر١١	١ر٩٩	-١ر٦٥
١٩٨٧	١٨٦٧ر٩	١٦٨٦ر٣	٦٤٦ر٣	٢ر٨٣	-٢ر٦٨	-٦ر٠٤
متوسط			٣٢٨ر٨	١٤ر٠٥	١٤ر٤١	١٠ر١٥

المصدر:-

- العمود الاول والثاني ، من الجدول رقم (١) السابق

- العمود الثالث قدر بالاعتماد على عمود رقم (١) وجدول رقم (٦) في هذا الملحق

- بقية الاعمدة قدرت من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣)
توزيع القوى العاملة الاردنية حسب النشاط الاقتصادي
خلال السنوات ١٩٦٧ - ١٩٨٧

(بالألف)

السنة	مجموع العمالة	الزراعة		الصناعة		الإنشاءات		التجارة		النقل		الخدمات المالية		الخدمات الاجتماعية والدفاع	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٦٧	٢٤٩ر١	٥٨ر٨	٢٣ر٦٠	٢٤ر٤	٩ر٨٠	٢٤ر٢	٩ر٧١	٢١ر٩	٨ر٧٩	٩٣ر٨	٥ر٥٤	٤ر٤	٢ر١٧	١٠٠ر٦	٤٠ر٣٩
١٩٦٨	٢٥١ر٧	٥٦ر٣	٢٢ر٣٧	٢٥ر٧	١٠ر٢١	٢٣ر٩	٩ر٥٠	٢٢ر٤	٨ر٩٠	١٤ر٦	٥ر٨٠	٤ر٤	١ر٧٤	١٠٤ر٤	٤١ر٤٨
١٩٦٩	٢٥٥ر٣	٥٣ر٥	٢٠ر٩٦	٢٥ر٧	١٠ر٠٧	٢٤ر٩	٩ر٧٥	٢٢ر٩	٨ر٩٧	١٥ر٨	٦ر١٩	٤ر٥	١ر٤٠	١٠٨ر٩	٤٢ر٦٦
١٩٧٠	٢٥٨ر٩	٥٠ر٤	١٩ر٤٧	٢٥ر٦	٩ر٨٩	٢٣ر٦	٩ر١٢	٢٣ر٢	٨ر٩٦	١٧ر٠	٦ر٥٧	٤ر٦	١ر٧٦	١١٤ر٥	٤٤ر٢٣
١٩٧١	٢٦٧ر٨	٤٩ر١	١٨ر٣٣	٢٦ر٢	٩ر٧٨	٢٤ر١	٩ر٠٠	٢٤ر٣	٩ر٠٧	١٨ر٩	٧ر٠٦	٤ر٨	١ر٨٤	١٢٠ر٣	٤٤ر٩٢
١٩٧٢	٢٧٦ر٩	٤٧ر٨	١٧ر٢٦	٢٦ر٩	٩ر٧١	٢٤ر٧	٨ر٩٢	٢٥ر٥	٩ر٢١	٢٠ر٩	٧ر٥٥	٥ر١	١ر٨٥	١٢٦ر٠	٤٥ر٥٠
١٩٧٣	٢٩٦ر٠	٤٩ر٨	١٦ر٨٢	٢٩ر٤	٩ر٩٣	٢٨ر٨	٩ر٧٣	٢٨ر٦	٩ر٦٦	٢٣ر٠	٧ر٧٧	٥ر٧	١ر٩٣	١٣٠ر٧	٤٤ر١٦
١٩٧٤	٣١٦ر٤	٥٠ر٤	١٥ر٩٣	٣١ر٤	٩ر٩٢	٣٢ر٥	١٠ر٢٧	٣١ر١	٩ر٨٣	٢٤ر٤	٧ر٧١	٦ر٣	٢ر٠٠	١٤٠ر٣	٤٤ر٣٤
١٩٧٥	٣٣٨ر١	٥٠ر٢	١٦ر٨٥	٣٢ر٨	٩ر٧٠	٣٦ر٢	١٠ر٧١	٣٣ر٣	٩ر٨٥	٢٥ر٥	٧ر٥٤	٦ر٨	٢ر٠١	١٥٣ر٣	٤٥ر٣٤
١٩٧٦	٣٦١ر٣	٤٩ر٥	١٣ر٧٠	٣٤ر١	٩ر٤٤	٣٩ر٦	١٠ر٩٦	٣٥ر٤	٩ر٨٠	٢٦ر٥	٧ر٣٣	٧ر٢	١ر٩٩	١٦٩ر٠	٤٦ر٧٨
١٩٧٧	٣٧١ر٠	٤٨ر١	١٢ر٩٦	٣٤ر٨	٩ر٣٨	٤٣ر٤	١١ر٧٠	٣٦ر٩	٩ر٩٥	٢٧ر٠	٧ر٢٨	٧ر٦	٢ر٠٥	١٧٣ر٢	٤٦ر٦٨
١٩٧٨	٣٨٠ر٩	٤٦ر٦	١٢ر٢٣	٣٥ر٥	٩ر٣٢	٤٧ر٠	١٢ر٣٤	٣٨ر٥	١٠ر١١	٢٧ر٥	٧ر٢٢	٨	٢ر٠٧	١٧٧ر٩	٤٦ر٧١
١٩٧٩	٣٩١ر١	٤٥ر١	١١ر٥٣	٣٦ر١	٩ر٢٣	٥٠ر٨	١٢ر٩٩	٤٠ر٣	١٠ر٣٠	٢٨ر٠	٧ر١٦	٨ر٤	٢ر٠٨	١٨٢ر٧	٤٦ر٧١
١٩٨٠	٤٠٥ر٣	٤١ر٤	١٠ر٢١	٣٨ر٦	٩ر٥٢	٥٠ر٩	١٢ر٥٨	٤١ر١	١٠ر١٤	٣٠ر١	٧ر٤٣	٩ر٣	٢ر٢٨	١٩٣ر٩	٤٧ر٨٤
١٩٨١	٤١٨ر٤	٣٩ر٠	٩ر٣٢	٤٢ر٤	١٠ر١٣	٥٢ر٥	١٢ر٥٥	٤٣ر٣	١٠ر٣٥	٣٣ر٥	٧ر٩٣	١٠ر٦	٢ر٥٤	١٩٧ر٤	٤٧ر١٨
١٩٨٢	٤٣١ر٨	٣٥ر٨	٨ر٢٩	٤٥ر٥	١٠ر٥٤	٥٢ر٦	١٢ر١٨	٤٤ر٣	١٠ر٢٦	٣٥ر٧	٨ر٢٧	١١ر٧	٢ر٧١	٢٠٦ر٢	٤٧ر٧٥
١٩٨٣	٤٤٥ر٣	٣٢ر٨	٧ر٣٧	٤٨ر٧	١٠ر٩٤	٥٢ر٧	١١ر٨٣	٤٥ر٥	١٠ر٢٢	٣٨ر٤	٨ر٦٢	١٣ر٠	٢ر٩٢	٢١٤ر٢	٤٨ر١٠
١٩٨٤	٤٥٨ر٥	٣٤ر٩	٧ر٦١	٥٢ر٠	١١ر٣٤	٥٢ر٧	١١ر٤٩	٤٦ر٥	١٠ر١٤	٤١ر٢	٨ر٩٩	١٤ر٤	٣ر١٥	٢١٦ر٨	٤٧ر٢٨
١٩٨٥	٤٧٢ر٣	٣٦ر٩	٧ر٨١	٥٥ر١	١١ر٦٧	٥١ر٩	١٠ر٩٩	٤٧ر٢	٩ر٩٩	٤٤ر٤	٨ر٤٠	١٦ر١	٣ر٣٩	٢٢٠ر٨	٤٦ر٧٥
١٩٨٦	٤٩٢ر٥	٣٧ر٤	٧ر٥٩	٥٨ر١	١١ر٨٠	٥٤ر٢	١١ر٠١	٤٩ر٣	١٠ر٠١	٤٦ر٣	٩ر٤٠	١٦ر٧	٣ر٣٩	٢٣٠ر٥	٤٦ر٨٠
١٩٨٧	٥٠٩ر٣	٣٧ر٧	٧ر٤٠	٥٢ر٢١	١٢ر٢٠	٥٣ر٤	١٠ر٥٠	٤٩ر٧	٩ر٨٠	٤٧ر١	٩ر٢٠	١٦ر٩	٣ر٣	٢٤٢ر٥	٤٧ر٦
متوسط		١٣ر٩١		١٠ر١٢		١٠ر٨٧		٩ر٧٣			٧ر٥٤		٢ر٢٩		٤٥ر٥٨

-A tallah , Mahammad , Industrialization and Employment Creation in Jordan , Unpublish MA the Dept .of Economic , Yarmouk University , Jordan , 1989, Table 2/4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٤)

تطور الصادرات والمستوردات السلعية (وعجز الميزان التجاري) واهميتها النسبية في الناتج المحلي في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧- ١٩٨٧

(بالاسعار الجارية)

السنة	الصادرات بالمليون	المستوردات بالمليون	العجز في الميزان التجاري	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي	المستوردات كنسبة من الناتج المحلي	العجز كنسبة من الناتج المحلي	الصادرات +المستوردات كنسبة من الناتج المحلي
١٩٦٧	٩٫٩٨٤	٥٥٫٠٤٨	٤٢٫٩٠	٧٫٦	٤١٫٩	٣٢٫٧	٤٩٫٥٠
١٩٦٨	١٢٫١٧٢	٥٧٫٤٩٢	٤٣٫٠٤	٧٫٨	٣٦٫٨	٢٧٫٥	٤٤٫٥
١٩٦٩	١١٫٩١٦	٦٧٫٧٥٢	٥٢٫٧٩	٦٫٥	٣٦٫٩	٢٨٫٨	٤٣٫٤
١٩٧٠	٩٫٣٢٠	٦٥٫٨٨٢	٥٣٫٣٦	٥٫٣	٣٧٫٧	٣٠٫٦	٤٣٫٠
١٩٧١	٨٫٨١٧	٧٦٫٦٢٧	٦٤٫٧٥	٤٫٧	٤١٫١	٣٤٫٧	٤٥٫٨
١٩٧٢	١٢٫٦٠٦	٩٥٫٣١٠	٧٧٫٨٧	٦٫١	٤٥٫٩	٣٧٫٦	٥٢٫٠
١٩٧٣	١٦٫٠١٠	١٠٨٫٢٠٠	٨٣٫٦٥	٦٫٤	٤٩٫٥	٣٨٫٣	٥٥٫٩
١٩٧٤	٣٩٫٤٣٧	١٥٦٫٥٠٧	١٠٦٫٧	١٥٫٩	٦٣٫٣	٤٣٫١	٧٩٫١
١٩٧٥	٤٠٫٠٧٥	٢٣٤٫٠١٣	١٨٥٫١	١٢٫٨	٧٤٫٩	٥٩٫٣	٨٧٫٧
١٩٧٦	٤٩٫٥٥٢	٣٣٩٫٥٣٩	٢٧٠٫٨	١١٫٧	٨٠٫٥	٦٤٫٢	٩٢٫٢
١٩٧٧	٦٠٫٢٥٣	٤٥٤٫٤١٧	٣٧٢٫٣	١١٫٧	٨٨٫٣	٧٢٫٤	١٠٠٫٠
١٩٧٨	٦٤٫١٢٥	٤٥٨٫٨٢٩	٣٦٧٫٩	١٠٫٢	٧٢٫٥	٥٨٫٢	٨٢٫٧
١٩٧٩	٨٢٫٥٥٦	٥٨٩٫٥٢٣	٤٦٨٫٥	١٠٫٩	٧٨٫٣	٧٢٫٣	٨٩٫٢
١٩٨٠	١٢٠٫١٠٧	٧١٥٫٩٧٧	٥٤٤٫٦	١٢٫٢	٧٢٫٧	٥٥٫٣	٨٤٫٩
١٩٨١	١٦٩٫٠٢٦	١٠٤٧٫٥٠٤	٨٠٤٫٩	١٤٫٥	٨٩٫٩	٦٩٫١	١٠٤٫٤
١٩٨٢	١٨٥٫٥٨١	١١٤٢٫٤٩٣	٨٧٨٫٠	١٤٫٠	٨٦٫٤	٦٦٫٥	١٠٠٫٤
١٩٨٣	١٦٠٫٠٨٥	١١٠٣٫٣٦٠	٨٩٢٫٧	١١٫٢	٧٧٫٥	٦٢٫٧	٨٨٫٨
١٩٨٤	٢٦١٫٠٥٥	١٠٧١٫٢٤٠	٧٨٠٫٦	١٧٫٤	٧١٫٥	٥٢٫١	٨٨٫٩
١٩٨٥	٢٥٥٫٣٤٦	١٠٧٤٫٠٤٥	٧٦٣٫٧	١٥٫٩	٦٦٫٩	٤٧٫٥	٨٢٫٨
١٩٨٦	٢٢٥٫٦١٥	٨٥٠٫١٩٩	٥٩٤٫٢	١٣٫٧	٥١٫٨	٣٦٫٢	٦٥٫٦
١٩٨٧	٢٤٨٫٧٧٣	٩١٥٫٥٤٥	٥٩٩٫٨	١٤٫٧	٥٤٫٣	٣٥٫٥	٦٩٫٨
متوسط				١٠٫٠١	٦٢٫٧٤	٤٨٫٧٩	٧٣٫٨٣

المصدر :-

العمود الاول والثاني والثالث من :-

- البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٣) ، جدول ٢٤، ٢٩، ٣٠ والنشرة الاحصائية الشهرية ، ٣٤ و ٣٦ ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد ٤، ١٩٨٩.

- بقية الاعمدة أحتسبت من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٥)
معدلات النمو السنوية في الصادرات والمستوردات وفي العجز التجاري في الاردن خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٨٧)

السنة	الصادرات٪	المستوردات٪	العجز في الميزان التجاري
١٩٦٨	٢١ر٢٠	٤ر٤	٣٢١٠ر٠٠
١٩٦٩	-٥٢ر١	١٧ر٨	٢٢ر٦٥
١٩٧٠	-٢ر٢	٢ر٧	١ر٥٩
١٩٧١	-٤ر٥	١٦ر٣	٢٠ر٧٣
١٩٧٢	٤٢ر٩	٢٤ر٤	٢٠ر٢٦
١٩٧٣	١١ر١	١٣ر٥	٧ر٤٢
١٩٧٤	١٨١ر٥	٤٤ر٦	٢٧ر٥٥
١٩٧٥	١ر٦	٤٩ر٥	٧٣ر٤٧
١٩٧٦	٢٣ر٦	٤٥ر١	٤٦ر٣٠
١٩٧٧	٢١ر٥	٣٣ر٨	٣٧ر٤٨
١٩٧٨	٦ر٤	٩٧ر	-١ر١٨
١٩٧٩	٢٨ر٧	٢٨ر٥	٢٧ر٣٤
١٩٨٠	٤٥ر٥	٢١ر٥	١٦ر٢٤
١٩٨١	٤٠ر٧	٤٦ر٣	٤٧ر٧٩
١٩٨٢	٩ر٨	٩ر١	٩ر٠٨
١٩٨٣	-١٣ر٧	-٣ر٤	١ر٦٧
١٩٨٤	٦٣ر٧	-٢ر٩	-١٢ر٥٥
١٩٨٥	-٢ر٢	٠ر٣	-٢ر١٦
١٩٨٦	-١١ر٦	-٢٠ر٩	-٢٢ر١٩
١٩٨٧	١٠ر٣	٧ر٦	٠٠ر٩٤
المتوسط	٢٢ر٦	١٦ر٧	١٦ر١٤

المصدر :- قدر هذا الجدول بالاعتماد على الجدول رقم (٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٦)
مؤشرات العمالة والسكان في الاردن
خلال الفترة ١٩٧٠- ١٩٨٧

السنة	(١) مجموع السكان	(٢) الكثافة السكانية/كم٢	(٣) نسبة الحضر (٪)	(٤) معدل النمو السكاني(٪)	(٥)معدل المشاركة في قوة العمل(٪)	(٦) معدل البطالة(٪)
١٩٧٠	١ر٥٠	١٦ر٩	٥٧ر٨	٣ر٤	٢١	١٤ر٠
١٩٧١	١ر٥٦	١٧ر٥	٥٨ر٥	٤ر٠	١٩ر١	١٤ر٠
١٩٧٢	١ر٦١	١٨ر١	٥٩ر٢	٣ر٢	١٩ر٩	٢ر١
١٩٧٣	١ر٦٧	١٨ر٨	٥٩ر٩	٣ر٧	١٩ر٧	٨
١٩٧٤	١ر٧٣	١٩ر٥	٦٠ر٦	٣ر٥	١٩ر٦	٢ر١
١٩٧٥	١ر٨١	٢٠ر٤	٦١ر٣	٤ر٦	١٩ر٦	٢ر١
١٩٧٦	١ر٨٨	٢١ر١	٦١ر٩	٣ر٩	٢٤ر١	٢ر٠
١٩٧٧	١ر٩٧	٢٢ر١	٦٢ر٦	٤ر٨	٢٤	-
١٩٧٨	٢ر٠٥	٢٣ر١	٦٣ر٣	٤ر١	٢٣ر٩	-
١٩٧٩	٢ر١٤	٢٤ر١	٥٩ر٥	٤ر٤	١٩ر٠	٣ر٥
١٩٨٠	٢ر٢٢	٢٥ر٠	٦٠ر٠	٣ر٧	٢٣ر٧	١ر٨
١٩٨١	٢ر٣٢	٢٦ر١	٦٠ر٠	٤ر٥	٢٣ر٧	٣ر٩
١٩٨٢	٢ر٤١	٢٧ر١	٦٣ر٣	٣ر٩	١٨ر٩	٤ر٣
١٩٨٣	٢ر٤٩	٢٨ر٠	٦٤ر٦	٣ر٣	٢٠ر٠	٤ر٨
١٩٨٤	٢ر٥٩	٢٩ر١	٦٦ر٠	٤ر١	٢١ر٣	٥ر٤
١٩٨٥	٢ر٦٩	٣٠ر١	٦٩ر٣	٣ر٩	٢١	٦ر٠
١٩٨٦	٢ر٧٩	٣٠ر٢	٦٩ر٦	٣ر٧	٢٣	٨ر٠
١٩٨٧	٢ر٨٩	٣٠ر٢٥	٦٩ر٧	٣ر٦	٢٢ر٧	٨ر٣
متوسط		٢٢ر٨		٣ر٨٧	٢٠ر١٦	

المصدر :-

- العمود الاول :

أ- Riad Al-Momani , Jordan's Development Policy and its Performance , (1967-1985), Jordan , P61.

ب- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

-العمود الثاني :- تم تقديره بقسمة عمود رقم (١) على مساحة الاردن والتي تقدر ب ٨٨٫٨٠٠ كم٢ .

- العمود الثالث : (أ) السنوات ١٩٧٠-١٩٧٦ ، جامعة الدول العربية ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، المؤشرات الاحصائية للعالم العربي للفترة ١٩٧٠-١٩٧٩.

(ب السنوات ١٩٧٩ -١٩٨٢ ، التعداد العام للمساكن والسكان ١٩٧٩ ، النتائج التلخيصيه للتجمعات السكانيه في الضفة الشرقيه ١٩٨٢ ودائرة الاحصاءات العامه، النشرات الاحصائيه السنويه.

ج - السنوات ١٩٧٧ -١٩٧٨ قدرت بأستخدام متوسط لمعدلات النمو السنويه في نسبة الحضر للفتره ١٩٧٠ - ١٩٧٨ كاساس لتقدير نسبة الحضر في عامي ١٩٧٧و ١٩٧٨ . حيث بلغ هذا المتوسط ٠١٫١٥٢٥/٠ .

د - السنوات ٨٣ - ٨٤ قدرت بأستخدام متوسط لمعدلات النمو السنويه في نسبة الحضر للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ كاساس لتقدير نسبة الحضر في هذين العامين إذ بلغ هذا المتوسط ٠٢٫١١٣/٠.

العمود الرابع : - قدر بالاعتماد على عمود رقم (١)

العمود الخامس : -

١ - محمد الحوارني ، أقتصاد العمل ص٩١ - ١٠٣ .

٢- Akram steltion , popoulation , emloyment and Economic Development of Jordan, 1978,p73.

٣- World Tables ,The Thired Edition ,vol II ,social data ,Sheet 1 ,p 49 .

٤- دائرة الاحصاءات العامة ، السكان والتنمية في الاردن ، عمان ، ١٩٨٥ ، ص ١٤٠ - ١٤٢ .

٥- عدنان ، بدران والياس ، بيظون ، تنمية القوى البشرية في الاردن ، ندوة آفاق التعاون العلمي لتنية الاقليم الغربي لشمال البحر الاحمر ، ١٩٨٥ ،ص ٢ .

٦- كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية لبلدان منطقة اللجنة القتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، بغداد، ١٩٨٥ .

العمود السادس :

١- محمد هيثم الحوراني ، اقتصاد العمل ، مصدر سابق ص ٦٣ ،ص ١٠٣ ، ص ١٩١ .

٢- مشكلة البطالة في الاردن ، خصائص وتوقعات ، الجمعية العلمية الملكية ، دائرة البحوث الاقتصادية ، ١٩٨٦ ، ص ص٩٤ - ١٠٣ .

٣- يوسف ، ابراهيم عبد الحق ، مصدر سابق ، ص ١٣٧ - ١٤٠ .

٤- عادل اسعد ، البطالة والتشغيل في الاردن ، العمل ، المجلد ٨ ، العدد (٣١، ٣٢)، ١٩٨٥ ، ص ٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٧)
تطور النفقات العامة للحكومة المركزية في الاردن
خلال الفترة ١٩٦٧- ١٩٨٧.

(مليون دينار)

السنة	بالاسعار الجارية			بالاسعار الثابتة (١٩٨٠=١٠٠)*		
	اجمالي النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	اجمالي النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية
١٩٦٧	٦٨٫١٥٥	٤٤٫٦٥٩	٢٣٫٤٩٦	٢٢٦٫٤٣	١٤٨٫٣٧	٧٨٫٠٥
١٩٦٨	٨٠٫٥٢	٥٧٫١٨٦	٢٣٫٣٣٤	٢٦٨٫٤٠	١٩٠٫٦٢	٧٧٫٧٨
١٩٦٩	٨٨٫٤١٠	٦٥٫٢٣١	٢٣٫١٧٩	٢٧٢٫٠٣	٢٠٠٫٧١	٧١٫٣٢
١٩٧٠	٨٠٫٧٠٦	٥٩٫٠٢٨	٢١٫٦٧٨	٢٣٤٫٦١	١٧١٫٦٠	٦٣٫٠١
١٩٧١	٨٣٫١٤٣	٦٠٫٧٠٦	٢٢٫٤٤٢	٢٣٠٫٩٥	١٦٨٫٦٢	٦٢٫٣٣
١٩٧٢	١٠١٫٤٥٢	٧٠٫٤٦٧	٣٠٫٩٨٥	٢٦١٫٢٧	١٨١٫٤٧	٧٩٫٧٩
١٩٧٣	١١٩٫٥١١	٧٨٫٦٠٨	٤٠٫٩٠٣	٣٥٠٫٤٧	٢٣٠٫٥٢	١١٩٫٩٥
١٩٧٤	١٤٦٫٦٢٢	١٠٣٫٦٠٣	٤٣٫٠١٩	٢٨٤٫٧٠	٢٠١٫١٧	٨٣٫٥٣
١٩٧٥	٢٠٤٫٨٦٤	١٢٥٫٦٩٢	٧٩٫١٧٢	٣٥٥٫٠٥	٢١٧٫٨٣	١٣٧٫٢١
١٩٧٦	٢٦٢٫٤٨٤	١٨٥٫٨٩٤	٧٦٫٥٩٠	٤٠٨٫٢١	٢٨٩٫١٠	١١٩٫١١
١٩٧٧	٣٣٧٫٨٣٩	١٩٥٫٥٨٧	١٤٢٫٢٥٢	٤٥٨٫٣٩	٢٦٥٫٣٨	١٩٣٫٠١
١٩٧٨	٣٦١٫٥١٠	٢١٢٫٨٩١	١٤٨٫٦١٩	٤٥٨٫٧٦	٢٧٠٫١٦	١٨٨٫٦٠
١٩٧٩	٥١٥٫٦٦٤	٣٢١٫٣٣٥	١٩٤٫٣٢٩	٥٧٢٫٩٦	٣٥٧٫٠٣	٢١٥٫٩٢
١٩٨٠	٥٦٣٫١٤٤	٣٣٦٫٠٥٣	٢٢٧٫٥٩١	٥٦٣٫١٤	٣٣٦٫٠٥	٢٢٧٫٥٩
١٩٨١	٦٤٧٫١٠٠	٣٩١٫٤٦٨	٢٥٥٫٦٣٢	٦٠٠٫٨٣	٣٦٣٫٤٨	٢٣٧٫٣٥
١٩٨٢	٦٩٣٫٥٤٥	٤٤٢٫٩٦٨	٢٥٠٫٧٥٥	٥٩٩٫٤٣	٣٨٢٫٨٥	٢١٦٫٥٧
١٩٨٣	٧٠٥٫٢٧٤	٤٥٣٫٦٧٥	٢٥١٫٥٩٩	٥٨٠٫٤٧	٣٧٣٫٣٩	٢٠٧٫٠٧
١٩٨٤	٧٢٠٫٨٠٥	٤٨٨٫٠٩٦	٢٣٢٫٧١٣	٥٧١٫١٦	٣٨٦٫٧٦	١٨٤٫٤٠
١٩٨٥	٨٠٥٫٦٨٣	٥٤٢٫٥١٠	٢٦٣٫١٧٣	٦١٩٫٧٥	٤١٧٫٣١	٢٠٢٫٤٤
١٩٨٦	٩٨١٫٣٤٢	٥٧٠٫٥٢٦	٤١٠٫٨١٦	٧٥٤٫٨٧	٤٣٨٫٨٦	٣١٦٫٠١
١٩٨٧	٩٦٥٫٨٠٨	٦٠٢٫٦٥٤	٣٦٣٫١٥٤	٧٤٥٫٢٢	٤٦٥٫٠١	٢٨٠٫٢١

المصدر :

- البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٣) جدول ٣٩ و النشرة الاحصائية الشهرية ، جدول ٣٠ ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد ٤، ١٩٨٩.

* تم تقديرها بالاعتماد على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (١٩٨٠= ١٠٠).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٨)

معدلات النمو السنوية في النفقات الحكومية المركزية في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧- ١٩٨٧

(٪)

السنة	اجمالي النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية
١٩٦٨	١٨ر١	٢٨ر١	-٠ر٦٨
١٩٦٩	٩ر٨	١٤ر١	-٠ر٦٦
١٩٧٠	-٨ر٧	-٩ر٥	-٠ر٦٤
١٩٧١	٣ر٠٥	٢ر٨	٣ر٥
١٩٧٢	٢٢ر٠٥	١٦ر١	٣٨ر١
١٩٧٣	١٧ر٨	١١ر٥	٣٢ر٠
١٩٧٤	٢٢ر٦	٣١ر٧	٥ر١
١٩٧٥	٣٩ر٧	٢١ر٣	٨٤ر٠
١٩٧٦	٢٨ر١	٤٧ر٨	-٣ر٢
١٩٧٧	٢٨ر٧	٥ر٢	٨٥ر٧
١٩٧٨	٧ر٠	٨ر٨	٤ر٤
١٩٧٩	٤٢ر٦	٥٠ر٩	٣٠ر٧
١٩٨٠	٩ر٢	٤ر٥	١٧ر١
١٩٨١	١٤ر٩	١٦ر٥	١٢ر٣
١٩٨٢	٧ر١	١٣ر١	-١٩ر٧
١٩٨٣	١ر٦	٢ر٤	٠ر٤
١٩٨٤	٢ر٢	٧ر٥	-٧ر٥
١٩٨٥	١١ر٧	١١ر١	١٣ر١
١٩٨٦	٢١ر٨	٥ر١	٥٦ر١
١٩٨٧	-١ر٥	٥ر٦	-٤٧ر٦
المتوسط	١٤ر٩	١٤ر٨	١٥ر٧

المصدر :- تم تقديرها بالاعتماد على جدول رقم (٧)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٩)
النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي والقومي في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧

السنوات	اجمالي النفقات العامة(٪)من GDp	نفقات جارية (٪)من GDp	نفقات رأسمالية (٪) من GDp	النفقات العامة (٪)من GNp
١٩٦٧	٥١ر٩	٣٤ر٠	١٧ر٩	٤٧ر٨
١٩٦٨	٥١ر٥	٣٦ر٦	١٤ر٩	٤٨ر٤
١٩٦٩	٤٨ر٢	٣٥ر٥	١٢ر٥	٤٤ر٨
١٩٧٠	٤٦ر٢	٣٣ر٨	١٢ر٤	٤٣ر٢
١٩٧١	٤٤ر٦	٣٢ر٦	١٢ر٠	٤١ر٧
١٩٧٢	٤٨ر٩	٣٤ر٠	١٤ر٩	٤٥ر٩
١٩٧٣	٥٤ر٧	٣٦ر٠	١٨ر٧	٤٩ر٥
١٩٧٤	٥٩ر٢	٤١ر٨	١٧ر٤	٥٢ر٥
١٩٧٥	٦٥ر٦	٤٠ر٢	٢٥ر٤	٥٤ر٥
١٩٧٦	٦٢ر٢	٤٤ر٠	١٨ر٢	٤٦ر٦
١٩٧٧	٦٥ر٧	٣٨ر٠	٢٧ر٧	٥١ر١
١٩٧٨	٥٧ر١	٣٣ر٦	٢٣ر٥	٤٦ر٣
١٩٧٩	٦٨ر٥	٤٢ر٦	٢٥ر٩	٥٥ر٩
١٩٨٠	٥٧ر٢	٣٤ر١	٢٣ر١	٤٧ر٣
١٩٨١	٥٥ر٥	٣٣ر٦	٢١ر٩	٤٣ر٦
١٩٨٢	٥٢ر٥	٣٣ر٥	١٩ر٠	٤١ر٤
١٩٨٣	٤٩ر٥	٣١ر٨	١٧ر٧	٣٩ر٨
١٩٨٤	٤٨ر١	٣٢ر٥	١٥ر٦	٣٨ر٩
١٩٨٥	٥٠ر١	٣٣ر٧	١٦ر٤	٤٢ر٨
١٩٨٦	٥٩ر٨	٣٤ر٨	٢٥ر٠	٥١ر١
١٩٨٧	٥٧ر٢	٣٥ر٧	٢١ر٥	٥١ر٧
المتوسط	٥٤ر٩٦	٣٥ر٨٤	١٩ر١٢	٤٦ر٢

المصدر :-

أحتسب هذا الجدول بالاعتماد على الجدولين رقم (٧ و٢) في هذا الملحق .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٠)

تطور حصة الفرد الواحد من الانفاق العام والاهمية النسبية للنفقات الجارية والرأسمالية من اجمالي النفقات العامة في الاردن خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٨٧)

السنة	نصيب الفرد بالاسعار الجارية	نصيب الفرد بالاسعار الثابتة	نصيب النفقات الجارية (٪)	نصيب النفقات الرأسمالية (٪)
١٩٦٧	٥٠ر١	١٦٦ر٥	٦٥ر٥	٣٤ر٤
١٩٦٨	٥٧ر٥	١٩١ر٧	٧١ر٠	٢٨ر٩
١٩٦٩	٦١ر٠	١٨٧ر٧	٧٣ر٨	٢٦ر٢
١٩٧٠	٥٣ر٨	١٥٦ر٤	٧٣ر١	٢٦ر٨
١٩٧١	٥٣ر٣	١٨٤ر٠	٧٣ر٠	٢٦ر٩
١٩٧٢	٦٣ر٠	١٦٢ر٣	٦٩ر٥	٣٠ر٥
١٩٧٣	٧١ر٦	٢٠٩ر٨	٦٥ر٨	٣٤ر٢
١٩٧٤	٨٤ر٦	١٦٤ر٦	٧٠ر٧	٢٩ر٣
١٩٧٥	١١٣ر٢	١٩٦ر٢	٦١ر٤	٣٨ر٦
١٩٧٦	١٣٩ر٦	٢١٧ر١	٧٠ر٨	٢٩ر١
١٩٧٧	١٧١ر٥	٢٣٢ر٧	٥٧ر٩	٤٢ر٧
١٩٧٨	١٧٦ر٣	٢٢٣ر٨	٥٨ر٩	٤١ر١
١٩٧٩	٢٤٠ر٩	٢٦٧ر٧	٦٢ر٣	٣٧ر٧
١٩٨٠	٢٥٣ر٦	٢٥٣ر٧	٥٩ر٧	٤٠ر٤
١٩٨١	٢٧٨ر٩	٢٥٨ر٩	٦٠ر٥	٣٩ر٥
١٩٨٢	٢٨٧ر٧	٢٤٨ر٧	٦٣ر٩	٣٦ر١
١٩٨٣	٢٨٣ر٢	٢٣٣ر١	٦٤ر٣	٣٥ر٦
١٩٨٤	٢٧٨ر٣	٢٢٠ر٥	٦٧ر٧	٣٢ر٢
١٩٨٥	٢٩٩ر٥	٢٣٠ر٤	٦٧ر٣	٣٢ر٧
١٩٨٦	٣٥١ر٧	٢٧٠ر٦	٥٨ر١	٤١ر٩
١٩٨٧	٣٣٤ر٢	٢٥٧ر٩	٦٢ر٤	٤٢ر٥
المتوسط			٦٥ر٥	٣٤ر٥

المصدر :- تم تقدير هذا الجدول بالاعتماد على الجدولين رقم (٧ و ٦) في هذا الملحق .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١١)

تطور النفقات العامة حسب التصنيف الوظيفي في الاردن للفترة ١٩٧٠- ١٩٨٧

(مليون دينار بالاسعار الجارية)

السنة	الإدارة العامة	الدفاع	الأمن والنظام الداخلي	الشؤون الدولية	الأدارة المالية	خدمات التنمية الاقتصادية	الخدمات الاجتماعية	الخدمات الثقافية والاعلامية	خدمات المواصلات والنقل
١٩٧٠	٠ر٦٢٨	٣٣ر٠٧٠	٥ر١٤٥	٠ر٩٩٣	١٣ر٨٢٦	١٢ر٥٩٤	١٠ر٢١٦	١ر٧١٣	٢ر٥٢١
١٩٧١	٠ر٧٢٣	٣٣ر٧٨	٥ر١٠٩	١ر٠٦٧	١٩ر٦٥٩	١٠ر٠٢١	٩ر٤٣٦	١ر٦٩٩	١ر٦٥٣
١٩٧٢	١ر٠١٤	٣٩ر٣٥٠	٥ر٨٧٦	١ر٢٧٧	١٩ر٩٠٠	١٩ر٧٨٤	٩ر٩٢٢	١ر٧١٧	٢ر٦١٢
١٩٧٣	١ر٠٣٩	٤٢ر٠١٣	٦ر٣٨٤	١ر٣٠١	٢٤ر٩٠٣	٢٧ر٩٣٠	١٠ر٨٥٧	٢ر٤٤٤	٢ر٦٤٠
١٩٧٤	١ر٠٠٦	٤٤ر٤٧٥	٨ر٠٧١	١ر٥٤٣	٣٥ر٩٩٦	٣١ر٤٨٢	١٨ر٣٧٣	٢ر٥٨٠	٣ر٠٩٦
١٩٧٥	١ر٠٤١	٤٨ر٣٠٠	١٠ر٠٣٤	٢ر٣٥٤	٥٧ر٢٥٩	٤٩ر٦٤٦	٢٣ر٩٣١	٤ر٢٨٨	٨ر٠١١
١٩٧٦	١ر١٩٤	٩٣ر٣٢٦	١١ر٤٧٣	٢ر٩٥٧	٥٧ر٨٥٥	٤٣ر٨٢٣	٣١ر٦٥٩	٤ر٥٠٩	١٥ر٦٧٨
١٩٧٧	١ر٣١٨	٨٢ر٥٦٣	١٤ر٤١٩	٣ر٠٥٣	٧٨ر٨٥٧	٩٧ر٥٩٤	٣٥ر٥٤٥	٦ر٦٤٦	١٧ر٨٤٤
١٩٧٨	٢ر٣٩٥	٨٨ر٩١٤	١٦ر٦٣٨	٣ر٣٤٩	٧٣ر٩٠٠	١٠٦ر٨٥٥	٤٠ر٩١٣	٧ر٣٠٩	٢١ر٢٣٧
١٩٧٩	٢ر٨٣٢	١١٤ر٨٦٦	٢٣ر٠٣٤	٤ر٠٠٢	١٥٥ر٥٤٩	١١٥ر٠٥٥	٥٦ر١١٤	٨ر٦٤٢	٣٥ر٥٧٠
١٩٨٠	٢ر٩٩٤	١١٨ر١٨٤	٢٤ر٦٨٧	٤ر٥٨٠	١٦٦ر٥٨٦	١٤٢ر١١٢	٦٣ر٦٨٧	٧ر٦٧٦	٣٢ر٦٣٨
١٩٨١	٣ر٥٦٨	١٣٨ر٠٠٠	٣٠ر٢٢٢	٥ر٢٣٧	١٩٨ر٢٦٢	١٥١ر٤٤٠	٧٩ر٤٢٥	١٠ر٥٤١	٣٠ر٤٠٥
١٩٨٢	٤ر٠٧٣	١٥٦ر٦٥٠	٣٤ر٧١٦	٧ر٨٧٢	٢٠٠ر٠٣٥	١٥١ر٠٧٩	٩٤ر٥٣٥	١٢ر٧٩٢	٣١ر٧٩١
١٩٨٣	٤ر١٢١	١٦٨ر٠٠٠	٣٦ر٠٢٢	٥ر٧٠٦	٢١٧ر١٣٢	١٤٥ر٩٠٣	٨٦ر٩٢٩	٩ر٥٠٦	٣١ر٨٩٩
١٩٨٤	٤ر١٤٧	١٦٨ر٠٠٠	٣٦ر٨٤٢	٦ر٦٦٩	٢٤٠ر٧١٧	١٣٦ر٧٧٠	٨٧ر٨١١	١٠ر٨٩٤	٢٨ر٩٥٥
١٩٨٥	٥ر٥٣٧	١٩٠ر٢٠٠	٤٣ر١٨٤	٧ر٠٧٢	٢٧٠ر٣١٣	١٥٩ر٥٧٨	٩٥ر١٥٢	١٠ر٤٨٣	٢٤ر١٦٤
١٩٨٦	٧ر٥٠٣	٢٠٩ر٠٠٠	٥١ر٦٦٥	٦ر٣٧٣	٣٨٣ر٨٢٣	١٧٩ر٦٠٧	١٠٥ر٠٩٤	١١ر٥٦٩	٢٦ر٧٠٨
١٩٨٧	٧ر٧٠٠	٢٠٩ر٠٠٠	٥٩ر٨٠٢	٧ر٢٠٤	٣٥٦ر٠٠٠	١٦٦ر٦٣٩	١١٥ر٦٧١	١٢ر٩١٩	٣٠ر٨٦٦

المصدر :-

- البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث و الدراسات ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤- ١٩٨٣)، جدول ٣٩، والنشرة الاحصائية الشهرية ، جدول ٢٩ ، المجلد الخامس والعشرون، والعدد ٤ ، ١٩٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٢)

الانفاق العام على الوظائف الحكومية واهميتها النسبية في اجمالي الانفاق العام في الاردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٧)

(٪)

السنة	الادارة العامة	الدفاع	الامن والنظام الداخلي	الشؤون الدولية	الادارة المالية	خدمات التنمية الاقتصادية	الخدمات الاجتماعية	الخدمات الثقافية والاعلامية	خدمات المواصلات والنقل
١٩٧٠	٠ر٧٧	٤٠ر٩	٦ر٣	١ر٣	١٧ر١	١٥ر٦	١٢ر٦	٠ر٢١٢	٣ر١٢
١٩٧١	٠ر٨٧	٤٠ر٦	٦ر١	١ر٢	٢٣ر٦	١٢ر٠	١١ر٣	٢ر٢٠	١ر٩٨
١٩٧٢	٠ر٩٩	٣٨ر٧	٥ر٧	١ر٢	١٩ر٦	١٩ر٥	٩ر٧	١ر٧	٢ر٥٧
١٩٧٣	٠ر٨٦	٣٥ر١	٥ر٣	١ر١	٢٠ر٨	٢٣ر٣	٩ر٠	٢ر٠	٢ر٢
١٩٧٤	٠ر٦٨	٣٠ر٣	٥ر٥	١ر١	٢٤ر٥	٢١ر٤	١٢ر٥	١ر٧	٢ر١١
١٩٧٥	٠ر٥٠	٢٣ر٥	٤ر٨	١ر١	٢٧ر٩	٢٤ر٢	١١ر٧	٢ر١	٣ر٩١
١٩٧٦	٠ر٤٥	٣٥ر٥	٤ر٣	١ر١	٢٢ر٠	١٦ر٦	١٢ر٠	١ر٧	٥ر٩٧
١٩٧٧	٠ر٣٩	٢٤ر٤	٤ر٢	٠ر٩٠	٢٣ر٣	٢٨ر٨	١٠ر٥	١ر٩	٥ر٢٨
١٩٧٨	٠ر٦٦	٢٤ر٥	٤ر٦	٠ر٩٢	٢٠ر٤	٢٩ر٥٠	١١ر٣	٢ر٠	٥ر٨٧
١٩٧٩	٠ر٥٤	٢٢ر٢	٤ر٤	٠ر٧٧	٣٠ر١	٢٢ر٣	١٠ر٨	١ر٦	٦ر٨٩
١٩٨٠	٠ر٥٣	٢٠ر٩	٤ر٣	٠ر٨١	٢٩ر٥	٢٥ر٢	١١ر٣	١ر٣	٥ر٧٩
١٩٨١	٠ر٥٥	٢١ر٣	٤ر٦	٠ر٨٠	٣٠ر٦	٢٣ر٤	١٢ر٢	١ر٦	٤ر٦٩
١٩٨٢	٠ر٥٩	٢٢ر٥	٥ر٠	١ر١	٢٨ر٨	٢١ر٧	١٣ر٦	١ر٨	٤ر٥٨
١٩٨٣	٠ر٥٨	٢٣ر٨	٥ر١	٠ر٨١	٣٠ر٧	٢٠ر٦	١٢ر٣	١ر٣	٤ر٥٢
١٩٨٤	٠ر٥٧	٢٣ر٣	٥ر١	٠ر٩٢	٣٣ر٤٠	١٨ر٩	١٢ر١	١ر٥	٤ر٠١
١٩٨٥	٠ر٦٨	٢٣ر٦	٥ر٣	٠ر٨٧	٣٣ر٥	١٩ر٨	١١ر٨	١ر٣	٢ر٩٩
١٩٨٦	٠ر٧٦	٢١ر٢	٥ر٢	٠ر٦٤	٣٩ر١	١٨ر٣	١٠ر٧	١ر١	٢ر٧٢
١٩٨٧	٠ر٧٩	٢١ر٦	٦ر١	٠ر٧٤	٣٦ر٨	١٧ر٢	١١ر٩	١ر٣	٣ر١٩
المتوسط	٠ر٦٥	٢٧ر٤٥	٥ر٠	١ر٠	٢٧	٢١	١١ر٥	١ر٦٦	٣ر٩٧

المصدر :-

- تم تقدير هذا الجدول بالأعتماد على الجدولين رقم (٧ و ١١) في هذا الملحق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٣)
التقسيم الوظيفي للنفقات العامة وأهميتها النسبية في الناتج المحلي

الاجمالي في الاردن خلال الفترة (١٩٧٠- ١٩٨٧)

(٪)

السنوات	الادارة العامة	الدفاع	الامن والنظام الداخلي	الشؤون الدولية	الادارة المالية	خدمات التنمية الاقتصادية	الخدمات الاجتماعية	الخدمات الثقافية والاعلامية	خدمات المواصلات والنقل
١٩٧٠	٠٠ر٣٦	١٨ر٩	٢ر٩	٠٠ر٥٦	٧ر٩	٧ر٢	٥ر٨	٠٠ر٩٨	١ر٤
١٩٧١	٠٠ر٣٨	١٨ر١	٢ر٧	٠٠ر٥٧	١٠ر٥	٥ر٣	٥ر١	٠٠ر٩١	٠٠ر٨٨
١٩٧٢	٠٠ر٤٨	١٨ر٩	٢ر٨	٠٠ر٦١	٩ر٦	٩ر٥	٤ر٧	٠٠ر٨٢	١ر٢٦
١٩٧٣	٠٠ر٤٧	١٩ر٢	٢ر٩	٠٠ر٥٩	١١ر٤	١٢ر٨	٤ر٩	١ر١٢	١ر٢٠
١٩٧٤	٠٠ر٤٠	١٧ر٩	٣ر٢	٠٠ر٦٢	١٤ر٥	١٢ر٧	٧ر٤	١ر٠٤	١ر٢٥
١٩٧٥	٠٠ر٣٣	١٥ر٤	٣ر٢	٠٠ر٧٥	١٨ر٣	١٥ر٩	٧ر٦	١ر٣٧	٢ر٥٦
١٩٧٦	٠٠ر٢٨	٢٢ر١	٢ر٧	٠٠ر٧٠	١٣ر٧	١٠ر٤	٧ر٥	١ر٠٦	٣ر٧١
١٩٧٧	٠٠ر٢٥	١٦ر٠	٢ر٨	٠٠ر٥٩	١٥ر٣	١٨ر٩	٦ر٩	١ر٢٩	٣ر٤٧
١٩٧٨	٠٠ر٣٧	١٤ر٠	٢ر٦	٠٠ر٥٣	١١ر٦	١٦ر٩	٦ر٤	١ر١٥	٣ر٣٥
١٩٧٩	٠٠ر٢٧	١٥ر٢	٣ر٠	٠٠ر٥٣	٢٠ر٦	١٥ر٢	٧ر٤	١ر١٤	٤ر٧٢
١٩٨٠	٠٠ر٣٠	١٢ر٠	٢ر٥	٠٠ر٤٦	١٦ر٩	١٤ر٤	٦ر٤	٠٠ر٧٨	٣ر٣١
١٩٨١	٠٠ر٣٠	١١ر٨	٢ر٦	٠٠ر٤٥	١٧ر١	١٣ر٠	٦ر٨	٠٠ر٩٠٥	٢ر٦١
١٩٨٢	٠٠ر٣٠	١١ر٨	٢ر٦	٠٠ر٥٩	١٥ر١	١١ر٤	٧ر١	٠٠ر٩٦٨	٢ر٤١
١٩٨٣	٠٠ر٢٩	١١ر٨	٢ر٥	٠٠ر٤٠	١٥ر٢	١٠ر٢	٦ر١	٠٠ر٦٦٨	٢ر٢٤
١٩٨٤	٠٠ر٢٧	١١ر٢	٢ر٤	٠٠ر٤٤	١٦ر٠	٩ر١	٥ر٨	٠٠ر٧٢٧	١ر٩٣
١٩٨٥	٠٠ر٣٤	١١ر٨	٢ر٧	٠٠ر٤٤	١٦ر٨	٩ر٩	٥ر٩	٠٠ر٦٥٣	١ر٥٠
١٩٨٦	٠٠ر٤٥	١٢ر٧	٣ر٢	٠٠ر٣٨	٢٣ر٤	١٠ر٩	٦ر٤	٠٠ر٧٠٥	١ر٦٢
١٩٨٧	٠٠ر٤٥	١٢ر٤	٣ر٥	٠٠ر٤٢	٢١ر١١	٩ر٩	٦ر٨	٠٠ر٧٦٦	١ر٨٣
متوسط	٠ر٣٥٥	١٥ر٠٦	٢ر٨٢	٠٠ر٥٣٥	١٥ر٢٨	١١ر٨٦	٦ر٣٨	٠٠ر٩٢	٢ر٠٧

المصدر :-

احتسب هذا الجدول بالاعتماد على البيانات الاحصائية الواردة في الجدولين رقم (٢ و ١١) في هذا الملحق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٤)

معدلات النمو السنوية لتصنيفات النفقات العامة (الوظيفي) في الاردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٧)

(٪)

السنة	الادارة العامة	الدفاع	الامن والنظام الداخلي	الشؤون الدولية	الادارة المالية	خدمات التنمية الاقتصادية	الخدمات الاجتماعية	الخدمات الثقافية والاعلامية	خدمات المواصلات والنقل
١٩٧١	١٥ر٣	٢ر١	-٧ر٠	٧ر٠	٤٢ر١٨	-٢٠ر٤٠	-٧ر٦	-٨١ر	-٣٤ر٤٣
١٩٧٢	٤٠ر١	١٦ر٥	١٥ر٠١	٢٠ر١	١ر٢٢	٩٧ر٤	٥ر١	١ر٠٥	٥٨ر٠١
١٩٧٣	٢ر٤	٦ر٨	٨ر٦	١ر٩	٢٥ر١٤	٤١ر٢	٩ر٤	٤٢ر٣٤	١ر٠٧
١٩٧٤	-٣ر١	٥ر٩	٢٦ر٤	١٨ر٦	٤٤ر٥٤	١٢ر٧	٦٩ر٢	٥ر٥٦	١٧ر٢٧
١٩٧٥	٣ر٥	٨ر٦	٢٤ر٣	٥٢ر٥	٥٩ر٠٧	٥٧ر٧	٣٠ر٢	٦٦ر٢٠	١٥٨ر٧٥
١٩٧٦	١٤ر٧	٩٣ر٢	١٤ر٣	٢٥ر٦	١ر٠٤	-١١ر٧	٣٢ر٣	٥ر١٥	٩٥ر٧٠
١٩٧٧	١٠ر٤	-١١ر٥	٢٥ر٦	٣ر٢	٣٦ر٣٠	١٢٢ر٧	١٢ر٢	٤٧ر٣٩	١٣ر٨١
١٩٧٨	٨١ر٧	٧ر٧	١٥ر٤	٩ر٧	-٦ر٢٨	٩ر٥	١٥ر١	٩ر٩٧	١٩ر٠١
١٩٧٩	١٨ر٢	٢٩ر٢	٣٨ر٤	١٩ر٥	١١٠ر٤٨	٧ر٧	٣٧ر١	١٨ر٢٣	٦٧ر٤٩
١٩٨٠	٥ر٧	٢ر٨	٧ر١	١٤ر٤	٧ر١٠	٢٣ر٥	١٣ر٥	-١١ر١٧	-٨ر٢٤
١٩٨١	١٩ر١	١٦ر٨	٢٢ر٤	١٤ر٣	١٩ر٠١	٦ر٦	٢٤ر٧	٣٧ر٣٢	-٦ر٨٤
١٩٨٢	١٤ر٢	١٣ر٥	١٤ر٩	٥٠ر٣	-٠ر٨٩	-٢٣ر٠	١٩ر٠	٢١ر٣٥	٤ر٥٥
١٩٨٣	١ر٢	٧ر٢	٣ر٧	-٢٦ر٨	٨ر٥٤	-٣ر٤٢	-٨ر٠	-٢٥ر٦٨	٠ر٣٣
١٩٨٤	٠ر٦٣	٠٠ر٠٠	٢ر٢	١٥ر٨	-١٠ر٨٦	-٦ر٢٥	١ر٠	١٤ر٦٠	-٩ر٢٢
١٩٨٥	٣٣ر٥	١٣ر٢	١٧ر٢	٦ر٠	١٢ر٢٩	١٦ر٦٧٠	٨ر٤	-٣ر٧٧	-١٦ر٥٤
١٩٨٦	٣٥ر٥	٩ر٩	١٩ر٦	-٩ر٩	٤١ر٩٩	١٢ر٥٥	١٠ر٤	١٠ر٣٥	١٠ر٥٢
١٩٨٧	٢ر٦	٠٠ر٠٠	١٥ر٧	١٣ر٠	-٧ر٢٤	-٧ر٢٢	١٠ر١	١١ر٦٦	١٥ر٥٦
متوسط	١٧ر٣	١٣	١٥ر٩	١٣ر٨	٢٣ر٩٥	٢١ر١	١٦ر٦	١٤ر٧	٢٢ر٧

المصدر :-

- تم تقدير هذا الجدول بالاعتماد على الجدول رقم (١١) في هذا الملحق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٥)
تطور الايرادات المحلية والخارجية للحكومة المركزية في الاردن
خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٨٧)

(مليون دينار بالاسعار الجارية)

السنوات	الايرادات المحلية					الايرادات الخارجية		مجموع الايرادات الخارجية	مجموع الايرادات الكلية
	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	مجموع الايرادات الضريبية	ايرادات غير ضريبية	مجموع الايرادات المحلية	المساعدات الخارجية	القروض الخارجية		
١٩٦٧	٢ر١٥٧	١٦ر١١٥	١٨ر٢٧٢	٧ر٢٢٥	٢٥ر٤٩٧	٤٠ر٤٠٩	٤ر٢٩٢	٤٤ر٧٠١	٧٠ر٤١٧
١٩٦٨	١ر٨٢١	١٧ر٢٧٢	١٩ر٠٩٣	٧ر١٧٦	٢٦ر٢٦٩	٤٠ر١١٣	٥ر٤٣٨	٤٥ر٥٥١	٧١ر٩١٩
١٩٦٩	٢ر٢٧٧	٢٠ر٧١٥	٢٢ر٩٩٢	٩ر٥٢٨	٣٢ر٥٢٠	٣٨ر٣٧٧	٤ر٧٢٤	٤٣ر١٠١	٧٦ر٢٦٩
١٩٧٠	٢ر٤٩٣	١٨ر٩٦٦	٢١ر٤٦٠	٨ر٨٠٠	٣٠ر٢٦٠	٣٥ر٤٢٤	٢ر٠٧٢	٣٧ر٤٩٦	٦٨ر١٧١
١٩٧١	٢ر٨٩٨	٢٠ر٤٠٦	٢٣ر٣٠٤	١٢ر٤٥١	٣٥ر٧٥٥	٣ر٥٥٦	٣ر٥٥٦	٤٢ر٣٧٣	٧٨ر١٩٨
١٩٧٢	٣ر٢٦٢	٢٤ر٤٨٨	٢٧ر٧٥٠	١٤ر٨٠٩	٤٢ر٥٥٩	٤٤ر٤٥٥	٧ر٤٠٠	٥٢ر٩٥٨	٩٥ر٦٥٢
١٩٧٣	٣ر٩٠٢	٣٠ر٢٢٠	٣٤ر١٢٢	١٢ر٠٦٠	٤٦ر١٨٢	٤٣ر٦٠٨	١١ر٤٤٦	٥٧ر٠٥٤	١٠١ر٢٣٦
١٩٧٤	٥ر٧٥١	٣٧ر٨٣٠	٤٣ر٥٨١	٢٢ر١٦٣	٦٥ر٧٢٢	٥٧ر٦٥١	١٥ر٢١١	٧٤ر٠٣٤	١٣١ر٩٣٨
١٩٧٥	٩ر٣٦٢	٤٨ر٧٨٣	٥٨ر١٤٥	٢٤ر٤٨٣	٨٢ر٦٢٨	١٠٠ر٦٠٩	١٦ر١٥٥	١١٦ر٧٦٤	١٩٩ر٣٩٢
١٩٧٦	١١ر٤٣٣	٧٧ر٦٣٧	٨٩ر٠٧٠	١٨ر٥١٧	١٠٧ر٥٨٧	٦٦ر٢٣٨	١٩ر٨٨٨	٨٦ر١٢٦	١٩٣ر٧١٣
١٩٧٧	١٥ر٢٩٢	١٠١ر٧٤٧	١١٧ر٧٣٩	٢٤ر٥١٠	١٤٢ر٢٤٩	١٢٢ر٢٠٢	٥٨ر٥١١	١٨٠ر٧١٣	٣٢٢ر٩٦٢
١٩٧٨	٢٢ر٠٥٢	١٠١ر٢٢٩	١٢٣ر٢٨١	٣٥ر٢٠٧	١٥٨ر٤٨٨	٨١ر٦٨٩	٩٠ر٦٩٧	١٧٢ر٣٩٦	٣٤٦ر٨٨٤
١٩٧٩	٢٧ر٨٠٨	١٢٣ر٧٨٦	١٥١ر٠٩٤	٣٦ر٨٠١	١٨٧ر٨٩٥	٢١٠ر٣٠٢	٣٧ر٦٢٣	٢٤٧ر٩٢٦	٤٦٨ر١٧١
١٩٨٠	٣٤ر٨٦٣	١٣٩ر٨٠٢	١٧٤ر٦٠٥	٥١ر٤٨٣	٢٢٦ر١٤٨	٢٠٩ر٣٠٤	٧١ر٥٦٦	٢٨٠ر٨٧٠	٥٢٥ر٠١٧
١٩٨١	٤٨ر٧٧٢	١٨٤ر٢٠٠	٢٣٢ر٩٧٢	٧٦ر٢٢٨	٣٠٩ر٢٠٠	٢٠٦ر٣١٢	٧٦ر٣٨٥	٢٨٢ر٦٩٧	٦١٧ر١٢٣
١٩٨٢	٥٣ر٧٧٨	٢٠٩ر٣٤٩	٢٦٣ر١٢٧	٩٩ر٠٦٥	٣٦٢ر١٩٢	١٩٩ر٥٨٢	٦٥ر٢٧١	٢٦٤ر٨٥٣	٦٥٥ر٢٤٥
١٩٨٣	٥٦ر٤٧٣	٢٣٧ر١٣١	٢٩٣ر٦٠٥	١٠٦ر٩٧١	٤٠٠ر٥٧٦١	١٩٧ر٠١٤٤	٦٧ر٨٠١	٢٧٣.٨١٥	٧٠٤.٤٨٤
١٩٨٤	٦٠ر٤١٨	٢٤٥ر٠٢٠	٣٠٥ر٤٣٨	١٠٩ر٥٦٩	٤١٥ر٠٠٠	١٠٦ر١٠٨	١٢٢ر١٩٦	٢٢٨ر٣٠٤	٦٧٨ر٤٣١
١٩٨٥	٦٧ر٣٩٢	٢٤٩ر٨٩٤	٣١٧ر٢٨٦	١٢٣ر٥١٧	٤٤٠ر٨٠٠	١٨٧ر٨٣٩	١٦٢ر٤١٠	٣٥٠ر٢٤٩	٨٤٠ر٨٠٠
١٩٨٦	٦٠ر١٦٥	٢٤٩ر٠٦٦	٣٠٩ر٢٣١	٢٠٥ر١٥٧	٥١٤ر٣٨٨	١٤٣ر٧٠٧	١٥٩ر٧٦٨	٣٠٣ر٤٧٥	٩٠١ر٤١٨
١٩٨٧	٦٠ر٨٦٤	٢٦٤ر٥٩٩	٣٢٥ر٤٦٣	٢٠٦ر٠٧٠	٥٣١ر٥٣٣	١٢٧ر٥٤٠	٦٣ر٢١٩	١٩٠ر٧٥٩	٨٦١ر٩٦٩

المصدر :-

-البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٣) ، جدول ٣٧و ٣٨ و النشر الاحصائية الشهرية ، جدول ٢٧ و ٢٨ ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد ٤، ١٩٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٦)

تطور الايرادات المحلية والخارجية للحكومة المركزية

خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧

(مليون دينار بالاسعار الثابته)

السنة	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	الايرادات غير الضريبية	مجموع الايرادات الضريبية	مجموع الايرادات المحلية	مجموع المساعدات الخارجية	القروض الخارجية	مجموع الايرادات الخارجية	مجموع الايرادات الكلية
١٩٦٧	٧ر١٦	٥٣ر٥٣	٢٤ر٠٠	٦٠ر٧٠	٨٤ر٧٠	١٣٥ر٩١	١٤ر٢٥	١٤٨ر٥٠	٢٣٣ر٩٤
١٩٦٨	٦ر٠٧	٥٧ر٥٧	٢٣ر٩٢	٦٣ر٦٤	٨٧ر٥٦	١٣٣ر٧١	١٨ر١٢	١٥١ر٨٣	٢٣٩ر٧٣
١٩٦٩	٧ر٠٠	٦٣ر٧٣	٢٩ر٣١	٧٠ر٧٤	١٠٠ر٠٦	١١٨ر٠٨	١٤ر٥٣	١٣٢ر٦١	٢٣٤ر٦٧
١٩٧٠	٧ر٢٥	٥٥ر١٣	٢٥ر٥٨	٦٢ر٣٨	٨٧ر٩٦	١٠٢ر٩٧	٦ر٠٢	١٠٩ر٠٠	١٩٨ر١٧
١٩٧١	٨ر٠٥	٥٦ر٦٨	٣٤ر٥٨	٦٤ر٧٣	٩٩ر٣٢	٩٨ر٢٩	٩ر٨٧	١١٧ر٧٠	٢١٧ر٢١
١٩٧٢	٨ر٤٠	٦٣ر٠٦	٣٨ر١٤	٧١ر٤٦	١٠٩ر٦٠	١١٤ر٤٨	١٩ر٠٥	١٣٦ر٣٨	٢٤٦ر٣٣
١٩٧٣	١١ر٤٤	٨٨ر٦٢	٣٥ر٣٦	١٠٠ر٠٦	١٣٥ر٤٣	١٢٧ر٨٨	٣٣ر٥٦	١٦٧ر٣١	٣٠٢ر٧٤
١٩٧٤	١١ر١٦	٧٣ر٤٥	٤٣ر٠٣	٨٤ر٦٢	١٢٧ر٦١	١١١ر٩٤	٢٩ر٥٣	١٤٣ر٧٥	٢٧١ر٧٢
١٩٧٥	١٦ر٢٢	٨٤ر٥٤	٤٢ر٤٣	١٠٠ر٧٧	١٤٣ر٢٠	١٧٤ر٣٦	٢٧ر٩٩	٢٠٢ر٣٦	٣٤٥ر٥٦
١٩٧٦	١٧ر٧٨	١٢٠ر٧٤	٢٨ر٧٩	١٣٨ر٥٢	١٦٧ر٣٢	١٠٣ر٠١	٣٠ر٩٣	١٣٣ر٩٤	٣٠١ر٢٦
١٩٧٧	٢١ر٦٩	١٣٨ر٠٥	٣٣ر٢٥	١٥٩ر٧٥	١٩٣ر٠١	١٦٥ر٨١	٧٩ر٣٩	٢٤٥ر٢٠	٤٣٨ر٢١
١٩٧٨	٢٧ر٩٨	١٢٨ر٤٦	٤٦ر٦٧	١٥٦ر٤٤	٢٠١ر١٣	١٠٣ر٦٦	١١٥ر٠٩	٢١٨ر٧٧	٤٤٠ر٢٠
١٩٧٩	٣٠ر٨٩	١٣٦ر٩٨	٤٠ر٨٩	١٦٧ر٨٨	٢٠٨ر٧٧	٢٣٣ر٦٦	٤١ر٨٠	٢٧٥ر٤٧	٥٢٠ر١٩
١٩٨٠	٣٤ر٨٦	١٣٩ر٨٠	٥١ر٤٨	١٧٤ر٦٠	٢٢٦ر١٤	٢٠٩ر٣٠	٧١ر٥٦	٢٨٠ر٨٧	٥٢٥ر٠١
١٩٨١	٤٥ر٢٨	١٧١ر٠٣	٧٠ر٧٧	٢١٦ر٣١	٢٨٧ر٠٩	١٩١ر٥٦	٧٠ر٩٢	٢٦٢ر٤٨	٥٧٣ر٠٠
١٩٨٢	٤٦ر٤٨	١٨٠ر٩٤	٨٥ر٦٢	٢٢٧ر٤٢	٣١٣ر٠٤	١٧٢ر٤٩	٥٦ر٤١	٢٢٨ر٩١	٥٦٦ر٣٣
١٩٨٣	٤٦ر٤٨	١٩٥ر١٦	٨٨ر٠٤	٢٤١ر٦٥	٣٢٩ر٦٩	١٦٢ر١٥	٥٥ر٨٠	٢٢٥ر٣٩	٥٨٠ر٦٤
١٩٨٤	٤٧ر٨٧	١٩٤ر١٥	٨٦ر٨٢	٢٤٢ر٠٢	٣٢٨ر٨٤	٨٤ر٠٧	٩٦ر٨٢	١٨٠ر٩٠	٥٣٧ر٥٨
١٩٨٥	٥١ر٨٤	١٩٢ر٢٢	٩٥ر٠١	٢٤٤ر٠٦	٣٣٩ر٠٧	١٤٤ر٤٩	١٢٤ر٩٣	٢٦٩ر٤٢	٦٤٩ر٨٤
١٩٨٦	٤٦ر٢٨	١٩١ر٥٩	١٥٧ر٨١	٢٣٧ر٨٧	٣٩٥ر٦٨	١١٠ر٥٤	١٢٢ر٨٩	٢٣٣ر٤٤	٦٩٦ر٤٧
١٩٨٧	٤٦ر٩٦	٢٠٤ر١٦	١٥٩ر٠٠	٢٥١ر١٣	٤١٠ر١٣	٩٨ر٤١	٤٨ر٧٨	١٤٧ر١٩	٦٧١ر٢٧

المصدر : - تم تقدير هذا الجدول بالاعتماد على جدول رقم (١٥) وباستخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة باعتبار عام ١٩٨٠ سنة اساس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٧)

الاهمية النسبية لمركبات الايرادات المحلية والخارجية في اجمالي الايرادات المحلية في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧

(٪)

السنة	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	ايرادات غير ضريبية	مجموع الايرادات الضريبية	مساعدات خارجية	ايرادات خارجية
١٩٦٧	٨ر٤	٦٣ر٢	٢٨ر٣	٧١ر٦	١٦٠ر٤	١٧٥ر٣
١٩٦٨	٦ر٩	٦٥ر٧	٢٧ر٣	٧٢ر٦	١٥٢ر٧	١٧٣ر٤
١٩٦٩	٧ر٠	٦٣ر٧	٢٩ر٣	٧٠ر٧	١١٨ر١	١٣٢ر٥
١٩٧٠	٨ر٢	٦٢ر٦	٢٩ر١	٧٠ر٩	١١٧ر١	١٢٣ر٩
١٩٧١	٨ر١	٥٧ر١	٣٤ر٨	٦٥ر١	٩٨ر٩	١١٨ر٥
١٩٧٢	٧ر٦	٥٧ر٥	٣٤ر٨	٦٥ر٢	١٠٤ر٤	١٢٤ر٤
١٩٧٣	٨ر٤	٦٥ر٤	٢٦ر١	٧٣ر٨	٩٤ر٤	١٢٣ر٥
١٩٧٤	٨ر٧	٥٧ر٥	٣٣ر٧	٦٦ر٣	٨٧ر٧	١١٢ر٦
١٩٧٥	١١ر٣	٥٩ر٠	٢٩ر٦	٧٠ر٣	١٢١ر٧	١٤١ر٣
١٩٧٦	١٠ر٦	٧٢ر١	١٧ز٢	٨٢ر٨	٦١ر٥٦	٨٠ر٠
١٩٧٧	١١ر٢	٧١ر٥	١٧ر٢	٨٢ر٧	٨٥ر٩	١٢٧ر٠٠
١٩٧٨	١٣ر٩	٦٣ر٩	٢٢ر٢	٧٧ر٨	٥١ر٥	١٠٨ر٧
١٩٧٩	١٤ر٨	٦٥ر٦	١٩ر٦	٨٠ر٤١	١١١ر٩	١٣١ر٩
١٩٨٠	١٥ر٤	٦١ر٨	٢٢ر٧	٧٧ر٢٠	٩٢ر٥٥	١٢٤ر٢
١٩٨١	١٥ر٧	٥٩ر٥	٢٤ر٦	٧٥ر٣٠	٦٦ر٧	٩١ر٤
١٩٨٢	١٤ر٨	٥٧ر٨	٢٧ر٣	٧٢ر٦٠	٥٥ر١	٧٣ر١
١٩٨٣	١٤ر١	٥٩ر٢	٢٦ر٧	٧٣ر٢	٤٩ر١	٦٨ر٣
١٩٨٤	١٤ر٥	٥٩ر٠	٢٦ر٤	٧٣ر٦	٢٥ر٥	٥٥ر٠
١٩٨٥	١٥ر٣	٥٦ر٧	٢٨ر٠	٧١ر٩	٤٢ر٦	٧٩ر٤
١٩٨٦	١١ر٧	٤٨ر٤	٣٩ر٩	٦٠ر١	٢٧ر٩	٥٨ر٩
١٩٨٧	١١ر٥	٤٩ر٧	٣٨ر٧	٦١ر٢	٢٣ر٩	٣٥ر٨
متوسط	١١ر٣	٦٠ر٨	٢٧ر٨	٧٢ر٢	٨٣ر٣	٩٢ر٩٠

المصدر :-

- تم تقدير هذا الجدول بالاعتماد على الجدول رقم (١٥) في هذا الملحق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٨)

الاهمية النسبية للايرادات المحلية والخارجية في الناتج المحلي الاجمالي ونسب تغطيتها للنفقات العامة في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٧

(٪)

السنة	الايرادات المحلية كنسبة من النفقات العامة	الايرادات الخارجية ٪من النفقات	الايرادات الكلية كنسبة من النفقات العامة	الايرادات المحلية كنسبة من GDP	الايرادات الخارجية كنسبة من GDP	الايرادات الكلية كنسبة من GDP
١٩٦٧	٣٧ر٤١	٦٥ر٥٨	١٠٣ر٣٣	١٩ر٤٣	٣٠ر٠٧	٥٣ر٦٧
١٩٦٨	٣٢ر٦٢	٥٦ر٥٧	٨٩ر٣٢٢	١٦ر٨٢	٢٩ر١٨	٤٦ر٠٧
١٩٦٩	٣٦ر٧٨	٤٨ر٧٥	٨٦ر٢٦	١٧ر٧٣	٢٣ر٥٠	٤١ر٥٨
١٩٧٠	٣٧ر٤٩	٤٦ر٤٦	٨٤ر٤٧	١٧ر٣٥	٢١ر٥٠	٣٩ر٠٩
١٩٧١	٤٣ر٠٠	٥٠ر٩٦	٩٤ر٠٥	١٩ر٢٠	٢٢ر٧٥	٤١ر٩٩
١٩٧٢	٤١ر٩٥	٥٢ر٢٠	٩٤ر٢٨	٢٠ر٥٤	٢٥ر٥٥	٤٦ر١٦
١٩٧٣	٣٨ر٦٤	٤٧ر٧٤	٨٦ر٣٨	٢١ر١٥	٢٦ر١٣	٤٧ر٢٩
١٩٧٤	٤٤ر٨٢	٤٧ر٧٤	٨٦ر٣٨	٢١ر١٥	٢٦ر١٣	٤٧ر٢٩
١٩٧٥	٤٠ر٣٣	٥٦ر٩٩	٩٧ر٣٢	٢٦ر٤٧	٣٧ر٤١	٦٣ر٨٨
١٩٧٦	٤٠ر٩٨	٣٢ر٨١	٧٣ر٨٠	٢٥ر٥١	٢٠ر٤٢	٤٥ر٩٤
١٩٧٧	٤٢ر١٠	٥٣ر٤٩	٩٥ر٥٩	٢٧ر٦٦	٣٥ر١٤	٦٢ر٨٠
١٩٧٨	٤٣ر٨٤	٤٨ر٦٨	٩٥ر٩٥	٢٥ر٠٦	٢٧ر٢٦	٥٤ر٨٦
١٩٧٩	٣٦ر٤٣	٤٨ر٠٨	٩٠ر٧٩	٢٤ر٩٥	٣٢ر٩٢	٦٢ر١٧
١٩٨٠	٤٠ر١٥	٤٩ر٨٧	٩٣ر٢٣	٢٢ر٩٧	٢٨ر٥٣	٥٣ر٣٣
١٩٨١	٤٧ر٨٢	٤٣ر٦٨	٩٥ر٣٦	٢٦ر٥٥	٢٤ر٢٨	٥٣ر٠٠
١٩٨٢	٥٢ر٢٢	٣٨ر١٨	٩٤ر٤٧	٢٧ر٤١	٢٠ر٠٤	٤٩ر٥٩
١٩٨٣	٥٦ر٧٩	٣٨ر٨٢	١٠٠ر٠٠	٢٨ر١٥	١٩ر٢٥	٤٩ر٥٨
١٩٨٤	٥٧ر٥٧	٣١ر٦٧	٩٤ر١٢	٢٧ر٦٩	١٥ر٢٣	٤٥ر٢٧
١٩٨٥	٥٤ر٧١	٤٣ر٤٧	١٠٤ر٨٥	٢٧ر٤٥	٢١ر٨١	٥٢ر٦٠
١٩٨٦	٥٢ر٤١	٣٠ر٩٢	٩٢ر٢٦	٣١ر٣٦	١٨ر٤٠	٥٥ر٢١
١٩٨٧	٥٥ر٠٣	١٩ر٧٥	٩٠ر٠٧	٣١ر٥٢	١١ر٣١	٥١ر٥٩
متوسط	٤٤ر٤٣	٤٥ر٤٤	٩٢ر٩٢	٢٤ر٣٦	٢٤ر٩٩	٥١ر٠٦

المصدر:-

احتسب هذا الجدول بالاعتماد على الجداول ارقام (٢ ، ٧، ١٥) في هذا الملحق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٩)

تطور تركيب الايرادات المحلية والخارجية ونسبتها في الناتج المحلي في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧

السنوات	الايرادات المحلية ٪			الايرادات الخارجية ٪	
	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	ايرادات غير ضريبية	مساعدات خارجية	قروض خارجية
١٩٦٧	١ر٦٤	١٢ر٢٨	٥ر٥٠	٣١ر١٨	٣ر٢٧
١٩٦٨	١ر١٦	١١ر٠٦	٤ر٥٩	٢٥ر٦٩	٣ر٤٨
١٩٦٩	١ر٢٤	١١ر٢٩	٥ر١٩	٢٠ر٩٢	٢ر٥٧
١٩٧٠	١ر٤٣	١٠ر٨٧	٥ر٠٤	٢٠ر٣١	١ر١٨
١٩٧١	١ر٥٥	١٠ر٩٥	٦ر٦٨	١٩ر٠٠	١ر٩١
١٩٧٢	١ر٥٧	١١ر٨٢	٧ر١٤	٢١ر٤٥	٣ر٥٧
١٩٧٣	١ر٧٨	١٣ر٨٤	٥ر٥٢	١٩ر٩٧	٥ر٢٤
١٩٧٤	٢ر٣٢	١٥ر٢٩	٨ر٩٦	٢٣ر٣١	٦ر١٥
١٩٧٥	٣ر٠٠	١٥ر٦٣	٧ر٨٤	٣٢ر٢٣	٥ر١٧
١٩٧٦	٢ر٧١	١٨ر٤١	٤ر٣٩	١٥ر٧١	٤ر١٧
١٩٧٧	٣ر١١	١٩ر٧٨	٤ر٧٦	٢٣ر٧٦	١١ر٣٧
١٩٧٨	٣ر٤٨	١٦ر٠١	٥ر٥٦	١٢ر٩٢	١٤ر٣٤
١٩٧٩	٣ر٦٩	١٦ر٣٧	٤ر٨٨	٢٧ر٩٢	٤ر٩٩
١٩٨٠	٣٥ر٤	١٤ر٢٠	٥ر٢٣	٢١ر٢٦	٧ر٢٧
١٩٨١	٤ر١٩	١٥ر٨٢	٦ر٥٤	١٧ر٦٢	٦ر٥٦
١٩٨٢	٤ر١	١٥ر٨٤	٧ر٤٩	١٥ر١٠	٤ر٩٤
١٩٨٣	٣ر٩	١٦ر٦٦	٧ر٥١	١٣ر٨٤	٤ر٧٦
١٩٨٤	٤ر٠	١٦ر٣٥	٧ر٣١	٧ر٠٨	٨ر١٥
١٩٨٥	٤ر٢	١٥ر٥٦	٧ر٦٩	١١ر٦٩	١٠ر١١
١٩٨٦	٣ر٦	١٥ر١٨	١٢ر٥١	٨ر٧٦	٩ر٧٤
١٩٨٧	٣ر٦	١٥ر٦٩	١٢ر٢٢	٧ر٥٦	٣ر٧٥
متوسط	٢ر٨	١٤ر٧١	٦ر٧٩	١٨ر٩٢	٥ر٨٧

المصدر:-

احتسب هذا الجدول بالاعتماد على الجدولين رقم (٢ و ١٥) في هذا الملحق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٢٠)

الاهمية النسبية للايرادات المحلية والخارجية في اجمالي الايرادات العامة في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧

السنوات	الايرادات المحلية ٪				الايرادات الخارجية ٪		
	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	ايرادات غير ضريبية	مجموع الايرادات المحلية	قروض خارجية	مساعدات لدعم الموازنة	مجموع الايرادات الخارجية
١٩٦٧	٣ر٠٦	٢٢ر٨	١٠ر٢	٣٦ر٢	٦ر١	٥٨ر١	٦٣ر٥
١٩٦٨	٢ر٥٣	٢٤ر٠	٩ر٩	٣٦ر٥	٧ر٥	٥٥ر٧	٦٣ر٣
١٩٦٩	٢ر٩٨	٢٧ر١	١٢ر٥	٤٢ر٦	٦ر٢	٥٠ر٣	٥٦ر٥
١٩٧٠	٣ر٦٥	٢٧ر٨	١٢ر٩	٤٤ر٤	٣ر٠	٥١ر٩	٥٥ر٠
١٩٧١	٣ر٧٠	٢٦ر١	١٥ر٩	٤٥ر٧	٤ر٥	٤٥ر٢	٥٤ر١
١٩٧٢	٣ر٤١	٢٥ر٦	١٥ر٥	٤٤ر٥	٧ر٧	٤٦ر٤	٥٥ر٣
١٩٧٣	٣ر٧٨	٢٩ر٢	١١ر٧	٤٤ر٧	١١ر١	٤٢ر٢	٥٥ر٢
١٩٧٣	٣ر٧٨	٢٩ر٢	١١ر٧	٤٤ر٧	١١ر١	٤٢ر٢	٥٥ر٢
١٩٧٤	٤ر١١	٢٧ر٠	١٥ر٨	٤٦ر٩	١٠ر٨	٤١ر٢	٥٢ر٩
١٩٧٥	٤ر٦٩	٢٤ر٤	١٢ر٢	٤١ر٤	٨ر١	٥٠ر٤	٥٨ر٥
١٩٧٦	٥ر٩٠	٤٠ر١	٩ر٥	٥٥ر٥	١٠ر٢	٣٤ر١	٤٤ر٤
١٩٧٧	٤ر٩٥	٣١ر٥	٧ر٥	٤٤ر١	١٨ر١	٣٧ر٨	٥٥ر٩
١٩٧٨	٦ر٣٥	٢٩ر١	١٠ر١	٤٥ر٧	٢٦ر١	٢٣ر٥	٤٩ر٦
١٩٧٩	٥ر٩٤	٢٦ر٣	٧ر٨	٤٠ر١٣	٨ر٠	٤٤ر٩	٥٢ر٩
١٩٨٠	٦ر٦٤	٢٦ر٦	٩ر٨	٤٣ر١	١٣ر٦	٣٩ر٨	٥٣ر٥
١٩٨١	٧ر٩٠	٢٩ر٨	١٢ر٣	٥٠ر١	١٢ر٣	٣٣ر٤	٤٥ر٨
١٩٨٢	٨ر٢٠	٣١ر٩	١٥ر١	٥٥ر٣	٩ر٩	٣٠ر٤	٤٠ر٤
١٩٨٣	٨ر٠٠	٣٣ر٦	١٥ر٢	٥٦ر٨	٩ر٦	٢٧ر٩	٣٨ر٨
١٩٨٤	٨ر٩٠	٣٦ر١	١٦ر٢	٦١ر١	١٨ر٠	١٥ر٦	٣٣ر٦
١٩٨٥	٧ر٩٧	٢٩ر٦	١٤ر٦	٥٢ر١٧	١٩ر٢	٢٢ر٢	٤١ر٥
١٩٨٦	٦ر٦٤	٢٧ر٥	٢٢ر٦	٥٦ر٨	٧١ر٦	١٥ر٩	٣٣ر٥
١٩٨٧	٦ر٩٩	٣٠ر٤	٢٣ر٧	٦١ر١	٧ر٢	١٤ر٦	٢١ر٩
متوسط	٥ر٥٤	٢٨ر٩١	١٣ر٤١	٤٤ر٩٦	١١ر٢١	٣٧ر٢٥	٤٨ر٨٩

المصدر :- تم تقدير هذا الجدول بالاعتماد على الجدول رقم (١٥) في هذا الملحق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٢١)

التصنيف الاقتصادي لنفقات الحكومة المركزية

في الاردن خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٧

(مليون دينار الاسعار الجارية)

السنة	النفقات الجارية							النفقات الرأسمالية			
	الرواتب والاجور والعلاوات	فوائد الدين العام	الدعم والتحويلات اخرى	النفقات التحويلية والتقاعد	الدفاع والامن	نفقات اخرى	مجموع النفقات الجارية	نفقات راسمالية عادية	نفقات راسمالية المانية	مجموع النفقات الراسمالية	مجموع الانفاق العام
١٩٧٦	٤١٫٥٠٣	٣٫٩٧٨	٦٣٫٧٤٣	١٤٫٠٨٩	٩٣٫٣٣٦	١٩٫٢٣	١٨٥٫٨٩٤	٨٫٩١٠	٦٧٫٦٨٠	٧٦٫٥٩٠	٢٦٢٫٤٨٢
١٩٧٧	٣٧٫٧١٤	٨٫٤٤٦	١٣٫٠٣٧	٢١٫٠٠٧	٩٤٫٥٠٠	٢٠٫٨٧٣	١٩٥٫٥٨٧	١٣٫٦٦٠	١٢٨٫٥٩٢	١٤٢٫٢٥٢	٣٣٧٫٨٣٩
١٩٧٨	٤٣٫٧٤٢	٩٫٣٦٤	١٢٫٢٠٥	١٩٫٩٠٨	١٠٢٫٣٤٧	٢٥٫٣٢٥	٢١٢٫٨٩١	١١٫٧٩١	١٣٦٫٨٢٨	١٤٨٫٦١٩	٣٦١٫٥١٠
١٩٧٩	٥٨٫٩١٠	١٣٫٣٠٢	٥٩٫١٧٩	٢٨٫٩١٣	١٣٢٫٣٢٨	٢٨٫٧٠٣	٣٢١٫٣٣٥	١٧٫٤٠٩	١٧٦٫٩٢٠	١٩٤٫٣٢٩	٥١٦٫٦٦٤
١٩٨٠	٦٨٫٠٣٤	١٤٫٤١٣	٧٥٫١٢٠	٢٥٫٧٣٢	١٣٧٫٥٣٣	٣٣٫٧٢١	٣٣٦٫٠٥٣	٢٨٫٤٩٠	١٩٨٫٦٠١	٢٢٧٫٥٩١	٥٦٣٫١٤٤
١٩٨١	٨١٫١٩١	٢١٫٧٣٢	٤٩٫٤٠٨	٤٠٫٠٤٠	١٦١٫٤٧٠	٣٧٫٥٧٧	٣٩١٫٤٦٨	٢٩٫٣٦٤	٢٢٦٫٢٦٨	٢٥٥٫٦٣٢	٦٤٧٫١٠٠
١٩٨٢	٨٨٫٦٣٤	٢٠٫٨١٧	٥٨٫٣١١	٥٠٫٦٨٤	١٨٢٫٥٠٩	٤٢٫٠١٣	٤٤٢٫٩٦٨	٢٤٫٩٢٨	٢٢٥٫٦٤٩	٢٥٠٫٥٧٧	٦٩٣٫٥٤٥
١٩٨٣	٩٥٫٨١٥	٣١٫٣١٦	٣٧٫١٣٣	٥٣٫١٢١	١٥٩٫٩٩٨	٤٠٫٢٩٢	٤٥٣٫٦٧٥	٤٢٫٣٨٥	٢٠٩٫٢١٤	٢٥١٫٥٩٩	٧٠٥٫٢٧٤
١٩٨٤	١٠١٫٠٧٨	٤٠٫٧٨١	٥٠٫٨٠٩	٥٤٫٥١٣	١٩٦٫٧٧٠	٤٤٫١٤١	٤٨٨٫٠٩٢	٥٣٫٧٤٦	١٧٨٫٩٦٧	٢٣٢٫٧١٣	٧٢٠٫٨٠٥
١٩٨٥	١١٢٫٨٠٨	٥١٫٤٤٧	٣٦٫٥٢٣	٦٧٫١٠٢	٢٢٤٫٠٤٩	٥٠٫٨٥١	٢٤٢٫٥١٠	٥٧٫٩٨٥	٢٠٥٫١٨٨	٢٦٣٫١٧٣	٨٠٥٫٦٨٣
١٩٨٦	٢٥٫٤٢٩	٥٨٫٠١٢	٩٫٢١٩	٧٨٫٤٩٢	٢٤٩٫٥٨٧	٤٩٫٧٨٧	٥٧٠٫٥٢٦	١٦٩٫١٥٦	٢٤١٫٦٦٠	٤١٠٫٨١٦	٩٨١٫٣٢٤
١٩٨٧	٣٥٫٤٧٥	٧٥٫٣٣٥	٨٫٧٨٧	٨٠٫٠٥٠	٢٥٢٫٨٥٠	٥٠٫١٥٧	٦٠٢٫٦٥٤	١٠٨٫٤٠٦	٢٥٤٫٧٤٨	٣٦٣٫١٥٤	٩٦٥٫٨٠٨

المصدر :-

- البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، النشرة الاحصائية الشهرية ، جدول ٣٠ ، المجلد الخامس والعشرون ، العد ٤ ، ١٩٨٩ ، والنشرة الاحصائية الشهرية ، جدول (٢٩) ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد ٣ ، ١٩٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٢٢)

قيم المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج القياسي

للفترة ١٩٧٢-١٩٨٧

(مليون دينار بالاسعار الجارية)

السنوات	الناتج القومي الاجمالي	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	اجمالي** النفقات الرأسمالية	الايرادات الضريبية	عرض النقد (M1)	سعر*** الفائدة الاسمي	معدل التضخم (٪)	المستوردات الاردنية	الدخل المتاح
١٩٧٢	٢٢١ر٠	١٧٧ر٤	٦٨ر٣	٤٢ر٣	٢٧ر٧٥٠	١١٥ر٠٢٤	٦ر٠٧٠	٧ر٧	٩٥ر٣١٠	٢٨١ر٢
١٩٧٣	٢٤١ر٥	١٨٣ر١	٨٠ر٠	٣٩ر٢	٣٤ر١٢٢	١٣٩ر٢٤٨	٦ر٠٧٠	-١٢ر١	١٠٨ر٢٠٠	٢٩٧ر٨
١٩٧٤	٢٧٩ر٣	١٩٩ر٨	٩٧ر٧	٦٥ر٦	٤٣ر٥٨١	١٧١ر٩٦٤	٦ر٤١٠	٥١ر٠	١٥٦ر٥٠٧	٣٥٧ر٥
١٩٧٥	٣٧٦ر٠	٢٩٥ر٤	١١٠ر١	٨٨ر٨	٥٨ر١٤٥	٢٢٤ر٦٠٤	٦ر٤١٠	١٢ر٠	٢٣٤ر٠١٣	٤٧٣ر٣
١٩٧٦	٥٦٢ر٤	٣٦٢ر٦	١٥٥ر٩	١٥٠ر٢	٨٩ر٠٧٠	٢٧٦ر٨٦٩	٦ر٧٧٥	١١ر٤	٣٣٩ر٥٣٩	٦٥٩ر٠
١٩٧٧	٦٦٠ر١	٤٧٠ر٥	١٥٦ر٦	٢٠٢ر٥	١١٧ر٧٢٩	٣٣٠ر٩٨٧	٧ر١٢٥	١٤ر٦	٤٥٤ر٤١٧	٧٧٨ر٣
١٩٧٨	٧٨١ر٠	٥٦٠ر٤	١٩٠ر٠	٢٢٣ر٠	١٢٣ر٢٨١	٣٧٥ر٣٧٠	٧ر٠٢٥	٦ر٩	٤٥٨ر٨٢٩	٨٤٦ر٣
١٩٧٩	٩٢١ر٣	٧٢٢ر٦	٢٣٥ر٣	٢٨٠ر٠	١٥١ر٠٩٤	٤٧٢ر٦٥٢	٧ر٠٢٥	١٤ر٢	٥٨٩ر٥٢٣	١٢١٩ر٩
١٩٨٠	١١٩٠ر١	٨٢٩ر٣	٢٤٣ر٨	٤٠٤ر١	١٧٣ر٦٠٥	٥٩٤ر٧٧١	٧ر٠٢٥	١١ر١	٧١٥ر٩٧٧	١٥٣٦ر٦
١٩٨٢	١٦٧٣ر٤	١٢١٩ر٥	٣٢٦ر١	٦١٩ر٠	٢٦٣ر١٢٧	٧٨٧ر٥٠٣	٧ر٦٧٥	٧ر٤	١١٤٢ر٤٩٣	١٩٥٧ر٨
١٩٨٣	١٧٧٠ر٣	١٣٤٨ر١	٣٤٨ر٣	٥١٠ر١	٢٩٣ر٦٠٥	٨٦٩ر٤١٧	٧ر٦٧٨	٥ر٠	١١٠٣ر٣٦٠	١٩٧٠ر٤
١٩٨٤	١٨٧٣ر٦	١٢٧٣ر٩	٣٧٦ر٩	٤٨٥ر٦	٣٠٥ر٤٣٨	٨٧٨ر٣٩١	٧ر٧٠٤	٣ر٨	١٠٧١ر٣٤٠	٢٠٧٩ر٦
١٩٨٥	١٨٨١ر٨	١٤٠١ر٧	٤٠٥ر٢	٤٨٩ر٩	٣٠٧ر٢٨٦	٨٤٨ر٢٢٢	٧ر٧٠٠	٣ر٠	١٠٧٤ر٤٤٥	٢٠٣٩ر٢
١٩٨٦	١٩١٩ر٤	١٢٣٨ر٤	٤٤٩ر٩	٤٨٥ر٠	٣٠٩ر٢٣١	٨٩٧ر٠٩٧	٧ر٨٠٠	٠ر٠	٨٥٠ر١٩٩	٢٠١٨ر٦
١٩٨٧	١٨٦٧ر٩	١٢٨١ر٧	٤٥٩ر٨	٤٤٦ر٠	٣٢٥ر٤٦٣	٩٧٩ر٨٠٣	٧ر٦٥٠	-٠ر٣٠	٩١٥ر٥٤٥	٢٠١٧ر٦ *

المصدر :- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤-١٩٨٣ ، عدد خاص الجداول (١٠، ١٤، ١٥، ٣٠ ، ٣٧، ٤٤، ٤٥)

:- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد ٤، ١٩٨٩ ، الجداول (٤، ٢٢، ٢٧، ٣٦، ٤٦، ٤٧) ونشرات اخرى متنوعة .

:- دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية في الاردن ١٩٧٠ - ١٩٧٨، ١٩٧٥ - ١٩٨٠. و ١٩٨٢ - ١٩٨٦.

:- معدل التضخم من

Al - Momani, Riad , Jordan's Development Policy and its Performance , 1967 - 1985 (Dar Al-Amal, Irbid), P.66, Table A. 13 .

* * * سعر الفائدة الاسمي : متوسط سعر الفائدة على قروض البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة

* * تشمل التغير في المخزون.

* تقديري.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول رقم (٢٣)

اهم المؤشرات الاحصائية للاقتصاد الاردني

خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٧

(مليون دينار بالاسعار الجارية)

السنوات	النفقات الاستثمارية الخاصة (١)	فائض التشغيل (٢)	تحويلات العاملين الاردنيين من الخارج (٣)	القروض الداخلية لدعم الموازنة (٤)	القروض الخارجية لدعم الموازنة (٥)
١٩٦٧	١١ر٥٥	٦٣ر٩	٦ر٦٠	-	٤ر٢٩٢
١٩٦٨	١٤ر٦٩	٦٧ر٢	٤ر١٠	-	٥ر٤٣٨
١٩٦٩	٢٢ر٧٤	٨١ر٦	٦ر٩٢	٨ر٤٠٠	٤ر٧٢٤
١٩٧٠	١٧ر٩٠	٧٤ر٩	٥ر٥٤	٤ر٢٠٠	٢ر٠٧٢
١٩٧١	٢١ر٩٢	٨٣ر٨	٤ر٩٧	١٢ر١٠٠	٣ر٥٥٦
١٩٧٢	٢٢ر٠	٩١ر٩	٧ر٤١	٥ر٠٠٠	٧ر٤٠٠
١٩٧٣	٢٩ر٢٠	٩٢ر٠	١٤ر٧٠	٦ر٧٥٠	١١ر٤٤٦
١٩٧٤	٣٢ر٦	١٢٦ر٧	٢٣ر١٠	١٣ر٠٠	١٥ر٢١١
١٩٧٥	٤٨ر١	١٧٣ر٨	٥٣ر٣٠	٧ر٠٠٠	١٦ر١٥٥
١٩٧٦	٧٥ر٠	٢١٢ر٧	١٢٩ر٦	١٧ر٠٠٠	١٩ر٨٨٨
١٩٧٧	١٠٨ر٤	٢٥٤ر٩	١٥٤ر٨	١٥ر٠٠٠	٥٨ر٥١١
١٩٧٨	١٦٢ر٠	٢٩٨ر٨	١٥٩ر٤	٣٠ر٠٠٠	٩٠ر٦٩٧
١٩٧٩	١٦٢ر٠	٣٣٤ر٩	١٨٠ر٤	٢٠ر٠٠٠	٣٧ر٦٢٤
١٩٨٠	٢٠٣ر٩	٤٣٥ر٦	٢٣٦ر٧	٢٧ر٠٠٠	٧١ر٥٦٦
١٩٨١	٣١٠ر٥	٥٠١ر٣	٣٤٠ر٩	١٩ر٦٥٠	٧٥ر٧٣١
١٩٨٢	٥٣٢ر٩	٥٢٨ر٥	٣٨١ر٩	٢٨ر٢٠٠	٦٥ر٢٧١
١٩٨٣	٢٤٣ر١	٥٣٣ر٣	٤٠٢ر٩	٢٨ر٨٢٥	٧٦ر٨٠١
١٩٨٤	٢١٠ر٠	٥٤٥ر١	٤٧٥ر٠	٢٥ر٥٠٠	١٢٢ر١٩٦
١٩٨٥	١٥٠ر٠	٥٤٤ر٣	٤٠٢ر٢	٣٥ر٢٩٩	١٦٢ر٤١٠
١٩٨٦	٢٠٢ر٠	٥١٢ر٧	٤١٤ر٥	٧٤ر٧٧٨	١٥٩ر٧٦٨
١٩٨٧	١٧٣ر٧	٥٣١ر٣	٣١٧ر٧	١٢٩ر٩٧٩	٦٣ر٢١٩

المصدر :- العمود رقم (١) : السنوات ١٩٦٧- ١٩٧٣ من دائرة الاحصاءات العامة ، حسابات الدخل القومي ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ،الزبود ، سامي ، الانفاق العام واثره على الاقتصاد الاردني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٩ ، ص ٢٣٩.

العمود الثاني : دائرة الاحصاءات الاردنية ، النشرة الاحصائية / ١٩٨٧ ، ص٣٧٧.

بقية الاعمدة : البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ - ١٩٨٣ ، جدول رقم(٣٦) وعدة نشرات شهرية- غير متوفر .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٢٤)
العجز في الموازنة العامة والمصادر الرئيسية لتمويل العجز في الاردن خلال الفترة ١٩٧٠- ١٩٨٧

(مليون دينار بالاسعار الجارية)

السنوات	العجز في* الموازنة العامة	المساعدات** الخارجية	القروض الداخلية	القروض الخارجية	العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي (٪)
١٩٧٠	٥٠ر٤	٣٥ر٤	٤ر٢	٢ر٠٧٢	٢٨ر٨
١٩٧١	٤٧ر٤	٣٦ر٩٧	١٢ر١	٣ر٥٥	٢٥ر٤
١٩٧٢	٥٨ر٩	٤٤ر٤	٥ر٠	٧ر٤٠	٢٨ر٤
١٩٧٣	٧٣ر٣	٤٥ر٦	٦ر٧٥	١١ر٤٤	٢٣ر٥
١٩٧٤	٨٠ر٩	٥٨ر٨	١٣ر٠	١٥ر٢١	٣٢ر٧
١٩٧٥	١٢٢ر٢	١٠٠ر٦	٧ر٠	١٦ر١٥	٣٩ر١
١٩٧٦	١٥٤ر٩	٦٦ر٢	١٧ر٠	١٩ر٨٨	٣٦ر٧
١٩٧٧	١٩٥ر٦	١٢٢ر٢	١٥ر٠	٥٨ر٥١	٣٨ر٠
١٩٧٨	٢٠٣ر٠	٨١ر٧	٣٠ر٠	٩٠ر٦٩	٣٢ر١
١٩٧٩	٣٢٧ر٧	٢١٠ر٣	٢٠ر٠	٣٧ر٦٢	٤٣ر٥
١٩٨٠	٣٣٧ر٠	٢٠٩ر٣	٢٧ر٠	٧١ر٥٦	٣٤ر٢
١٩٨١	٣٣٧ر٩	٢٠٦ر٣	١٩ر٦٥	٧٥ر٧٣	٢٩ر٠
١٩٨٢	٣٣١ر٣	١٩٩ر٦	٢٨ر٢	٦٥ر٢٧	٢٣ر٢
١٩٨٣	٣٠٤ر٧	١٩٧ر٠	٢٨ر٨٢	٧٦ر٨٠	٢١ر٤
١٩٨٤	٣٠٥ر٨	١٠٦ر١	٢٥ر٥	١٢٢ر١٩	٢٠ر٤
١٩٨٥	٣٦٤ر٩	١٨٧ر٨	٣٥ر٣	١٦٢ر٤١	٢٤ر٧
١٩٨٦	٤٦٦ر٩	١٤٣ر٧	٧٤ر٧	١٥٩ر٧٦	٢٨ر٤
١٩٨٧	٤٣٤ر٣	١٢٧ر٥	١٢٩ر٩٨	٦٣ر٢٢	٢٥ر٧

المصدر : البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤- ١٩٨٣ ، جدول رقم (٣٦) والنشرة الاحصائية الشهرية ، العدد ٤ ، جدول رقم (٢٦) ، والجدول رقم (٢) في الملحق

* العجز = الايرادات المحلية - النفقات العامة (العجز قبل التمويل)

* * تشمل القروض والمساعدات المنتظرة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملحق الاحصائي رقم (٢)

- حل النموذج القياسي -

حل النموذج :-

يتلخص حل النموذج بالوصل بين سوق النقد والسوق السلعي من خلال سعر الفائدة وذلك على النحو التالي:

A - التوازن في سوق النقد

$$Ms = Md \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

او

$$Ms = a_3 + My - nR \quad (2)$$

ومنها

$$R = -(1/n)(Ms - a_3 - My) \quad (3)$$

B - التوازن في السوق السلعي :

$$y = C + I + G + (X - Mr)$$

أو

$$y = a + b(y - \overline{T} - uy) + a_0 + iy - V R + G + X - a_2 - my \quad (4)$$

وبتعويض قيمة R من المعادلة رقم ٣ في المعادلة رقم ٤ نحصل على :

$$y = a + b(y - \overline{T} - uy) + a_0 + iy + V/n(Ms - a_3 - My) + G + X - a_2 - m\,y \quad (5)$$

ومنها

$$y(1 - b + bu - i + (VM/n) + m) = a + a_0 + G + X - a_2 + (VMs/n) - b\overline{T} - (V/n)a_3 \quad (6)$$

وبضرب طرفي المعادلة بـ n ، ويفرض $\Pi = n(1 - b + bu - i + m) + VM$. ومنها فإن توازن الدخل يعطى بالمعادلة التالية :

$$y = (1/\Pi)(na + na_0 + nG + nX - na_2 + VMs - b\overline{T}\,n - Va_3)$$

ومنها فإن مضاعف الانفاق الحكومي يساوي :

$$\Delta y / \Delta G = n / \Pi$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملحق الاحصائي رقم (٣)
الاساليب الأحصائية والقياسية المستخدمة
في تقدير النموذج القياسي

The identification problem:*

By using the order condition for identifiability, we can states that wether the model is identfied or not.

The order condition for identification problem, States that a necessary condition for identification of agiven structural equation is that the number of excluded variables (exogenous) from the given equation is at least as large as the number of endogenous variables included in the equation less one[1].

Since, in our Model we have (5) structural eqution (equations, 1, 2, 3, 5, 8) and (3) exogenous variables (G, X, Ms), then we can say that-depending on the above condition-our Model is identified.

Estimation procedures:

The choice of estimation procedure for simultaneous systems (like our Model) depend crucially upon sample size. Specifically, small samples necessitate the utilization of single equation techuiques, becuase they require fewer degrees of freedom

---

* نظراً لصعوبة الحصول على المصطلحات العربية المرادفة تم استخدام اللغة الانجليزية هنا.

1 - Kmenta, J., Elements of Econometrics, (Macmillan publishing co., INC., 1971), P. 543.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

compared to the system approach[1]. The single-equation Methods of estimation which are available, Ordinary least squares (OLS), indirect least squares (ILS), Two stage least squares (2SLS), and limited information Maximum likelihood (LIMI).

Since the number of observation available to us is rather small (N=16), we propose to utilize the (OLS) Method as the best procedure for our needs. Althogh the application of OLS to the structural equation of a simultaneous eauation system in general leads to inconsistent estimates, it can be defended on the following grownds[2]:

1 - in the case of small samples, all alternatives result in biased estimates of the structural parameters.

2 - Among all the biased estimates, OLS has Minimum variance. thus it is possible that OLS Might have aminimum square error.

3 - Monte Carlo studies have shown that the properties of OLS estimators are less sensitive than the alternatives to the presence of estimation problems i.e. Multicollinearity, errors in variables and Misspecification, especially in small samples.

4 - prediction from OLS have been shown to compare favourably with prediction from same Models estimated by alternative Methods.

---

1 - Yousef, A and Mohammad, Y., "The Role of Government Expenditures in The Development of The Non-Oli Sectors in Kuwait, The Middle East Business and Economic Review, Vol. 2, No. 1 (1990), P.17.

2 - Yousef, A and Mohammad, Y, (1990), op. cit., P. 18.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملحق الأحصائي رقم (٤)
حل النموذج القياسي بأعتبار الأستثمار متغير خارجي

نظراً لضعف الدلالة الأحصائية لمعامل سعر الفائدة المقدر في النموذج الذي يمثل الأقتصاد الأردني، تم الأفتراض بأن الأستثمار متغير خارجي تقرره عوامل خارجة عن نطاق النموذج المستخدم. وبناء على ذلك فأن صلة الوصل (سعر الفائدة) بين السوقين النقدي والسلعي سوف تحذف من توصيف النموذج. وبناء على ذلك فأن النموذج يتخذ الشكل التالي:-

$$C = a + b(yd) \quad \text{.....1}$$

$$Mr = a_2 + my \quad \text{.....2}$$

$$I = I \quad \text{.....3}$$

$$T = T + uy \quad \text{.....4}$$

$$y = C + I + G - (X - Mr) \quad \text{.....5}$$

حيث I تمثل : اجمالي الأستثمار والذي أعتبر متغيراً خارجياً.

: أما بقية المتغيرات الأخرى فبقيت كما هي في النموذج الأصلي.

وبأستخدام المعادلة (٥) أمكن الوصول الى معادلة التوازن للدخل على النحو التالي:-

$$y = \frac{a - bT + I + G + X - a_2}{1 - b + bu + m}$$

ومنها فأن مضاعف الأنفاق الحكومي يساوي:

$$\frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b + bu + m} \quad \text{.....6}$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبالرجوع الى المعادلات المقدرة في النموذج الأصلي وبالتعويض منها عن قيم الثوابت في المعادلة (٦) نحصل على:-

$$\frac{\Delta y}{\Delta G} = 0.70$$

وهذه القيمة لمضاعف الأنفاق الحكومي تعتبر قريبة جداً من قيمة المضاعف التي تم تقديرها في النموذج الأصلي. ونظراً للدلالة الاحصائية القوية التي أمتاز بها الناتج القومي (y) في تفسير معادلة الطلب على النقود والأستثمار من ناحية، أضافة الي خروج أشارة معامل سعر الفائدة سلبية (وكما هو متوقع من ناحية نظرية) من ناحية أخرى في النموذج الأصلي فضلاً عن أقتراب قيمة المضاعف في كلا النموذجين، راينا أنه من المناسب أبقاء دالة الأستثمار والطلب علي النقود كما هي في النموذج الأصلي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع العربية

اولاً: الكتب

١. احمد حشيش، عادل : أقتصاديات المالية العامة،(مؤسسة الثقافةالجامعية، الاسكندرية)،١٩٨٣.

٢. العلي، عادل وكداوي، طلال: أقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، المقدمة في المالية العامة والنفقات العامة، (دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل)،١٩٨٨.

٣. عبد المجيد، عبد الفتاح، اقتصاديات المالية العامة، (مكتبة الجلاء، المنصورة)، ١٩٨٣.

٤. حجير، محمد مبارك: السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية،(الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة).

٥. عبد المجيد، عبدالفتاح: أقتصاديات المالية العامة، (مكتبة الجلاء، المنصورة)، ١٩٨٣.

٦. عبدالمولي، السيد: المالية العامة، (دار الفكر العربي، القاهرة)، ١٩٨٠.

ثانيا: رسائل الدراسات العليا

٧. أبراهيم عبدالحق ، يوسف ، "التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن"، اطروحة ماجستير منشورة، جامعة عين شمس، ١٩٧٩

٨. الزيود، سامي عبدالرحيم، "الأنفاق العام وأثره على الاقتصاد الاردني" ، أطروحة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية،١٩٨٩.

ثالثا: المنشورات الرسمية

أ- البنك المركزي الاردني

٩. التقرير الاحصائي السنوي، اعداد متنوعة ١٩٧٠-١٩٨٧ ، دائرة الدراسات والابحاث.

١٠. النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد متنوعة ، ١٩٧٦-١٩٨٧ دائرة الدراسات والابحاث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١. بيانات أحصائية سنوية، عدد خاص ، ١٩٦٤-١٩٨٣، دائرة الدراسات والابحاث،

ب- دائرة الاحصاءات العامة:

١٢. النشرة الاحصائية السنوية للأعوام ١٩٦٧-١٩٨٧

١٣. الحسابات القومية في الاردن ١٩٧٠- ١٩٧٨.

١٤. الحسابات القومية في الاردن ١٩٧٥-١٩٨٠.

١٥. الحسابات القومية في الاردن ١٩٨٠-١٩٨٦.

١٦. حسابات الدخل القومي ١٩٦٧-١٩٧٣.

١٧. السكان والتنمية في الاردن، وحدة التحليل والبحث الديموغرافي، ١٩٨٥.

ج- الجمعية العلمية الملكية:

١٨. عميرة، محمد والصمادي محمد، تنمية الصادرات الصناعية في الاردن دائرة البحوث الأقتصادية، ١٩٧٩،

١٩. الصمادي، محمد وأخرون ، مشكلة البطالة في الاردن ، خصائص وتوقعات، دائرة البحوث الأقتصادية، ١٩٨٧.

د- المجلس القومي للتخطيط:

٢٠. خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥.

٢١. خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠.

٢٢. خطة التنمية الاقتصادية ولاجتماعية ١٩٨١-١٩٨٦.

هـ- ديوان الخدمة المدنية:

٢٣. التقرير الاحصائي السنوي ، ١٩٨٧.

و- الوزارات:

٢٤. وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة: الحسابات الختامية للاعوام ١٩٨٠-١٩٨٥.

٢٥. وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ز- جامعة الدول العربية:

٢٦. المؤشرات الاحصائية للعالم العربي ١٩٧٠-١٩٧٩، اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا، جامعة الدول العربية.

٢٧. كشوفات البيانات الديموغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، بغداد، ١٩٨٥.

رابعا: المجلات والصحف والابحاث والمؤتمرات

٢٨. أسعد، عادل، "البطالة والتشغيل في الاردن"، مجلة العمل، المجلد (٨)، العدد(٣١، ٣٢).

٢٩. حماد، خليل ومشعل، زكية، " تأثير إنكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية"، مجلة أبحاث اليرموك المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة اليرموك، ١٩٨٦.

٣٠. حسن، علي، "العوائد الاقتصادية لتحويلات المغتربين الاردنيين ، واقع وتطلعات"، مجلة العمل، العدد ٣٨، عمان ١٩٨٧.

٣١. خريوش، حسني علي، "السياسات المالية في الاردن وأثرها على عمليات التنمية الاقتصادية"، بحث قدم للمؤتمر الأول في المحاسبة والمالية، جامعة اليرموك، اربد ، ١٠-١٢ كانون الاول، ١٩٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- المراجع باللغة الانجليزية

First: Books

1 - Al-Momani R., Jordan's Development Policy and it's Performance 1967-1985,(Dar Al-Amal Irbid).

2 - Bhattacharya B., Public Expenditure Inflation and Growth, (Oxford University Press, 1984).

3 - Branson,H., Macroeconmic Theory and Policy, (Harperod Row Pubblishers, Newyork,1979).

4 - Frey, B., the Modern Political Economy, 1978.

5 - Frisch, H., Theories of Inflation, (Cambridge University Press, London, 1983).

6 - Jackson,P.M and Brown, G.V, Public Sector Ecoromics, (Martin Robertsoon, Oxford, 1985).

7 - Mckean R., Public Spending, (McGraw-Hill, 1968).

8 - Musgrave, R.A and Musgrave, P.B, Public Finance in theory and practice,(McGraw-Hill Book, Company, Newyork 1984).

9 - Musgrave, R.A, The theory of Public Finance, (McGraw-Hill, Company, Newyork, 1959).

10 - Newlyn, W.T, the Financing of Economic Development, 1977.

11 - Peacock, A.T, Quantitative Analysis in Public Finance, (Praeger publishers Inc., London, 1969).

12 - Prest, A.R, Public Finance in Developing Conutiries, (Macmillan, London, 1972).

13 - Zuvekas, C., Economic Development, An Introduction, (Macimillan, USA, 1979).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Second: Articles

1 - Andre, C. and Delorme. R, "The long-Run of Public Expenditure in France," Public Finance, No.1 (1978).

2 - Barro, R. J., "Qut Put Effect of Government Purchases," Journal of Political Econemy, Vol.89 No.6 (1981).

3 - Beck, M., "Public Sector Growth: A Real Perspective," public Finance, No.3(1979).

4 - Beck, M., "Toward A Theory of Public Sector Growth," Public Finance, No.2 (1982).

5 - Bird, R,M., "Wangres Law of Expanding State Activity," Pubilic Finance, No.1 (1971).

6. Blackely, P.R., "Causality Between Revenue and Expenditures and The Size of The Federal Budget," Public Finance Quartely, No.2(1986).

7 - Bonin, M. and Others., "Alternative Tests of The Displacement Effect Hypothesis," Public Finance, Vol.24(1969).

8 - Crowly, R.W., "Long Wwings in The Role of Government An Analysis of Wars and Government Expenditures in Western Europe Since the Eleventh Century," Public Finance, No.1 (1971).

9 - Digb, B.t., "A note on Public Sector Growth: Areal Perspective," Public Finance, No.1 (1982).

10 - Gandhi, V.p., "Wanger's Law of Public Expenditures: Do Recent Cross-Section Studies Confirm it?," Public Finance No.1 (1971).

11 - Gemmell, N., "The Role of Non-Marleet Sector in Egypt's Economic Growth, 1960-1967," Oxfored Economic Papers, Vol.34 No.1 (1982).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

12- Goffman, J.I. and D.J. Mahar, "The Growth of Public Expenditures in Selected Developing Nations: Six Caribean Countries, 1940-65," Public Finance, No.1(1971).

13- Gould, F., "The Development of Public Expenditures in Westren Industrialised Countries: Acomparative Analysis," Public Finance, No.1 (1983).

14- Greenawy, D., "Trade Taxes As Asoures of Government Revenue: An International Comparistion, Scottish Journal of Political Economy," No. 2 (1980).

15- Hadjimatheou, G., "On The Emprical Evidence on Government Expenditure, Development," Public Finance, No.1 (1976).

16- Heller,S., "A Model of Public Fiscal Behavior in Developing Countries: Aid, Inverstment, and Taxation," The American Economic Review, Vol.65 No.3(1975).

17- Henniy, J.A. and Tussing A.D, "Income Elasticity of The Demand for Public Expenditures in The United States," Public Finance, No.3-4 (1975).

18- Hinrich, H.," Determinates of Government Revenue Share Among Less Developed Countries," The Economic Journal No.65 (1965).

19- Lall, S., "A Note on Government Expenditures in Developing Countries," Economic Journal, No.79 (1969).

20- Lim, D.," Government Recurrent Expenditure and Economic Growth in Less Developed Countries," world Development, Vol.11 No.4(1983)

21- Maizels, A. and M. Nissanke,"The Determinats of Military Expenditures in Developing Countries," World Development, Vol. 14, No.9(1986).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

22- Mann, A.J., "Economic Develpment and Tax Structure Change in Mexico, 1895- 1975," Public Finance Quarterly, No.3(1980).

23- Marr, W., "The Expanding Role of Government and Wars: A Further Elaboration", Public Finance, No. 3-4 (1974).

24- Meltzer, A. H. and S. F. Richard," A Rational Theory of The Size of Government", Journal of Political Economy, Vol. 89. No. 5(1981).

25- Michas, N. A.," Wagner's Law of Public Expenditures: What is The Appropriate Measurement For A Valid Test?," Public Finance, No. 1(1975).

26- Nagarajan, P.," Displacement Effect In Government Spending In Swedan: A Reexamination", Public Finance, No. 1(1983).

27- Nagarajan, P.," Economic Testing of The Displacement Effect Associated With A" Non-Global" Social Distrbance in India", Public Finance, No. 1(1979).

28- O'hagan, J.," Demonstration, Income and Displacement Effects As Determinant's of Public Sector Expenditure Shares in The Republic of Ireland", Public Finance, No. 3(1980).

29- Peacock, A. and wiseman," Approaches To Analysis of Government Expenditure Growth," Public Finance Quarterly, No. 1(1979).

30- Pluta, J.," Real Public Secter Growth and Decline in Developing Countries," Public Finance, No. 3(1981).

31- Pluta, J.," Wagner's Law, Public Secter Patterns, and Growth of Public Enterprises in Taiwan," public Finance Quarterly, Vol. 7 No-1(1979).

32- Pommerehn, W. and Frey. S," Two Approaches to Estimating public Expenditures," Public Finance Quarterly, Vol. 4 No.4(1976).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

33- Reddy, K. N," Growth of Government and National Income in India: 1872-1966," Public Finance, No.1(1970).

34- Roe, A.R.," The Government Revenue Share in Poorer African Countries; A Comment," Economic Journal, No.1(1968).

35- Rosenffied, B.D.," The Displacement Effect in The Growth of Canadian Government Expenditures", Public Finance, No. 3(1973).

36- Seeber, A.V. and Dockel. J," The Behavior of Government Expenditure's in South Africa," The South African Journal of Economic, No. 46(1978).

37- Talafha, H,. "The Effects of workers Remittances on The Jordan Economy," METU Studies in Development, Vol. 12 No.1-2(1985).

38- Ward, B.," Taxes and The Size of The Government," American Economic Review, No. 2(1982).

39- Yousef, A. and Mohammad, Y.," The Role of Government Expenditures in The Development of The Non-Oil Sectors in Kuwait," The Middle East of Busiuess and Economic Review, Vol. 2 No. 1(1990).

Third: Resarch AND Statistscal Reports.

40- Ali, M., Fluctuations and Impact of Government Expenditune in The Sudan 1955-1967(Khartonm Univirsity Press, Sudan, 1974).

41- Ali, M., Government Expenditune and Economic Development: Acase Study of The Sudan, (Khartoum Univirsity Press, Sudan, 1974).

42- Atallah, M., Industrialization and Employment Creation in Jordan, Unpublich MA thesis, Dept. of Econmics, Yarmouk University, Jordan, 1989.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

43- World Tables, Third Edition, Vol II, The Word Bank (Jonns Hopkins University press, London, 1983).

44- International Monetary fund: Government Finance Statistcs, Year Book, (Washington D.C). 1988.

45- International Monetary: fund, Intarnational financial Statistics, Year Book (Washinoton D.C), 1983.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٩٠

Abstract

Government Expenditures In Jordan: Causes of Growth And It's Economic Effects.

The main aim of this study is to draw attention, so far lacking, on the main factors that are responsible for increasing public expenditures in Jordan. It also aims at investigating the effects of these expenditures on selected macro-economic variables, such as, GNP, private investment, trade blance, budget deficit, borrowing (Domestic and Forigen), and the general level of prices. To ascertain the possible factors that are responsible for increasing public expenditures in Jordan, the study utilized several single equation models reflecting the impact of these factors on government expenditure. While in estimating the effect of government expenditures on Jordan's economy, the study utlized simple comprehnsive models.

The study showed that, the high increases in public expenditures in Jordan was related to several factors, such as, the change in the structure of the output of Jordan's economy and the role of the government in this transition, the impact of foriegen assistance, the role of import ratio (high degree of opennes) as being the main source of domestic revenue in Jordan, the growth of public sector employment, the large share of military and national security in GDP and total expenditures, the rapid increases in the public sector debt servicing payment, domgraphic factors, and general price rise.

The study indactes that the positive effects of government expenditures on the selected economic variables exmained in this study was very low, as compared to its negative effects. It was found that the indirect effect of public expenditure on GNP was very low as reflected by the low value of the government's expenditure multiplier which is estimated at 0.60 during the period 1972-1987. Also, this study showed that the behaviour of government current expenditures in Jordan had a negative impact on private investment, while government investment expenditures had a positive impact on private investment.

Finally, the study showed that the increase in govenrment expenditure was responsilbe for increasing deficit in trade balance, large budget deficit, increase in borrowing (domestic and forigen), and increaes in price level.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University